PNGO
شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

دراسة حـــول

ربط مفاهيم الصمود بمتطلبات العمل الإنساني والتنمية

قطاع غزة - مناطق ج في الضفة الغربية - شرق القدس

الصمود

بالشراكة مع actionaid

دراسة حــول

ربط مفاهيم الصمود بمتطلبات العمل الإنساني والتنمية

قطاع غزة – مناطق ج في الضفة الغربية – شرق القدس

إصدار: شبكة المنظمات الأهلية

فريق إعداد الدراسة

وليد النباهين زكريا السلوت

أسامة البلعاوي سيرين حوسو

أيمن صوالحة شيماء اليازوري

بالشراكة مع

actionaid

تقديـــــم

يسعدنا ويشرفنا في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية PNGO أن نضع بين أيديكم دراسة بحثية حول ربط مفاهيم الصمود بمتطلبات العمل الإنساني والتنمية في مناطق قطاع غزة والضفة الغربية ومناطق ج وشرق القدس مع التركيز على فئتي النساء والشباب.

لقد هدفت الدراسة إلى معالجة الأسباب الجذرية للضعف والهشاشة، وعدم قدرة المجتمعات على الصمود بحيث يصبح الأشخاص والمجتمعات والأنظمة والمؤسسات أكثر قدرة على الاستجابة للصدمات المستمرة والمخاطر التي تواجههم، من خلال تصميم استراتيجيات وسياسات لمعالجة المشاكل الأساسية التي تواجهها المجتمعات في المناطق المختارة، وإعداد مجموعة من السياسات التي يمكن أن تساعد في بناء المرونة على مستوى المجتمع. كما هدفت إلى المساعدة في التفكير والتخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع بطريقة تحد من ضعف المجتمعات، وتساهم في بناء قدرتهم على الصمود في مواجهة مجموعة من المخاطر والصدمات والضغوط والتهديدات. إضافة إلى تزويد الجهات الفاعلة المحلية بإطار عمل للمرونة يمكن تطبيقه في بيئات مختلفة من خلال تقديم التوجيه والأدوات والموارد لدعم بناء القدرة على الصمود في المجتمعات الفلسطينية.

تضع الشبكة هذه الدراسة بين أيدي العاملين في المجال الإنساني والمهتمين من أجل الاستفادة منها في صياغة خططهم وتوجيه برامجهم وأنشطتهم بما يعزز صمود المجتمعات الفلسطينية.

لقد تم إصدار هذه الدراسة ضمن مشروع "الشراكة الاستراتيجية 2"، المنفذ من قبل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بالشراكة مع مؤسسة أكشن ايد – فلسطين وبتمويل من الحكومة الدنماركية.

ونتوجه بالشكر لكافة أعضاء شبكة المنظمات الأهلية والقطاعات المختلفة ضمن إطار الشبكة والجهات الفاعلة المحلية المختلفة ومنسقي المجموعات العنقودية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق شرق القدس بالجهد الكبير الذي بذلوه من خلال المشاركة في الاستبيانات الفردية المعمقة والمجموعات البؤرية وورش العمل والتي أثرت الدراسة ورفعت من قيمتها.

وفي الختام نود أن نتقدم بجزيل الشكر للفريق الاستشاري لشركة رود ماب على الجهد المبذول في إعداد هذه الدراسة البحثية القيمة.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

المحتويات

ملخص 07

سياق 09

1-المنهجية 11

الفسم الأول:سجل المخاطر 13

2.1-مفاهيم المخاطر وتحليلها 13

2.1.1-تعريفات 13

2.2-نظرة على تحليل المخاطر 14

2.2.1-تحليل المخاطر في المنظور الأممي 14

2.2.2-تحليل المخاطر من المنظور الفلسطيني 15

2.3-نماذج سجل المخاطر 18

2.4-نموذج سجل المخاطر المقترح 20

2.5-المخاطر العامة 21

2.6-المخاطر حسب القطاعات 22

2.6.1-قطاع التعليم 22

2.6.2-قطاع الأمن الغذائي 23

2.6.3-قطاع المأوى 23

2.6.4-قطاع الحماية 24

2.7-سجل المخاطر على مستوى المجتمعات 26
2.7.2-المقارنة ما بين المجتمعات 30
2.7.3-قائمة المخاطر التي تتعرض لها مجتمعات قطاع غزة 32
2.7.4-قائمة التوصيات لتحسين المجتمعات المحلية في قطاع غزة 33
2.7.5-قائمة المخاطر التي تتعرض لها مجتمعات الضفة 34
2.7.6-قائمة التوصيات لتحسين المجتمعات المحلية في الضفة 34
2.7.7-نظرة على موارد وأصول المجتمعات المحلية 34
2.7.8-تحليل عامل الصمود 35
2.7.9-أوجه التشابه في النهج المتبعة لمواجهة المخاطر عبر المجتمعات 36
القسم الثاني: بناء الصمود 37
3- معنى الصمود 37
3.2-الصمود في السياق الفلسطيني 39
4- الصمود" في التطبيق 40
4.1-أطر الصمود 40
4.2-مقياس الصمود 46
4.2.2-مقاييس الصمود في أنحاء العالم 47

4.2.3-تنفيذ مقياس الصمود 49
5- الصمود كما تمارسه المنظمات المحلية 49
5.1-تحليل المخاطر متطلب لبناء الصمود 49
5.2-ممارسات بناء القدرة على الصمود 52
6- كسر الصمود 53
7- بناء الصمود 57
7.1-عوامل بناء الصمود 57
7.2-موارد لبناء الصمود 59
8- الاستراتيجية المقترحة لبناء القدرة على الصمود 60
8.1-الاستراتيجية المقترحة 60
8.2-استراتيجية بناء قدرات المنظمات الأهلية في برمجة وبناء الصمود 62
القسم الثالث: الربط الثلاثي 65
9.1-ما هو الربط الثلاثي 65
9.3-الربط في المشهد الفلسطيني 66
9.4-القيود المفروضة على تنفيذ الربط الثلاثي 68
9.5-المبادئ التوجيهية لتنفيذ الربط الثلاثي 68
10- النتائج 73
11- التوصيات 75
القسم الرابع: الملاحق 78

ملخص

يعرض هذا المستند نتائج دراسة أجرتها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بالشراكة مع منظمة أكشن إيد فلسطين. وتهدف الدراسة إلى تحديد آليات عمل الجهات المحلية الفاعلة في مجال بناء الصمود، وتشمل التحديات التي تواجه الجهات المحلية واحتياجاتها لبناء قدراتها وتمكينها من دمج وإدراج بناء القدرة على الصمود ضمن برامجها.

بالإضافة إلى ذلك؛ تناولت الدراسة كيفية تضمين المنظمات للمخاطر وتحليل المخاطر في عملها، كشرط لبناء القدرة على الصمود. وقدمت الدراسة منظورا تحليليا لتطوير تحليل وتقييم المخاطر في سبع مجتمعات مختارة من قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، تغطي 4 قطاعات رئيسية، هي التعليم والحماية والمأوى والأمن الغذائي. وشمل ذلك مدى قيام المنظمات بتحليل وتسجيل المخاطر على مستوى المجتمعات والمنظمات والقطاعات. كما قدمت الدراسة نموذجا لسجل المخاطر والذي تم وضعه استنادا إلى مشاورات مع أصحاب المصلحة وتم اختباره على مستوى المجتمعات المحلية التي شملتها الدراسة ليتسنى اعتماده كأساس لتسجيل المخاطر من قبل المنظمات. كما وثق السجل أهم المخاطر التي تواجه المجتمعات المحلية من وجهة أصحاب المصلحة وممثلي المجتمع.

وقد تمت الدراسة من خلال مشاورات مع المنظمات الأهلية والحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة مثل البلديات والمجالس المحلية. بالإضافة إلى ذلك؛ أجريت مقابلات مع خبراء ومختصين ومجموعات تركيز مع أصحاب المصلحة وممثليهم. وقد تعزز ذلك من خلال الاستبيانات التي تم تعبئتها في المجتمعات المستهدفة خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2022

لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن عنف الاحتلال الإسرائيلي إضافة إلى ضعف الخدمات المقدمة للفئات الهشة والتهجير القسري وتقييد الحريات بالإضافة إلى محدودية مساحة العمل الأهلي من أبرز مخاطر الحماية في الأراضي الفلسطينية. كما تشكل صعوبة الوصول الى مصادر الغذاء وفقدان سبل العيش وارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية أبرز مخاطر الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية. كما مثّل ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية المقدمة للمنازل والمجتمعات وعدم توفر المساحات الكافية للبناء والتوسع أبرز المخاطر المحيطة بقطاع المأوى في الأراضي الفلسطينية.

يعد نقص أعداد المدارس وصعوبة الوصول الى المرافق التعليمية وضعف البنية التحتية وعنف المستوطنين أبرز مخاطر قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية.

كما نوهت الدراسة إلى وجود فجوة في قدرات المنظمات الأهلية على إجراء تحليل المخاطر، والأهم من ذلك هو ضعف رغبة المنظمات من مختلف القطاعات في تبني إجراء تحليل وتسجيل المخاطر. وذلك من باب ضعف الموارد ووجود قضايا أخرى أكثر أولوية من وجهة نظر المنظمات الأهلية . وأنه وعلى الرغم وجود الأجسام التنسيقية والمجموعات العنقودية، إلا أن هناك غياب في تحليل المخاطر على المستوى القطاعي، وإن وجد فهو بحاجة لتحديث بشكل مستمر ومشاركة بياناته بشكل فاعل.

كما أكدت على تشابه المخاطر في جميع المناطق الفلسطينية من حيث أثرها ولكنها قد تختلف من حيث المسببات. كما أن طرق التعامل وآليات بناء الصمود المستخدمة مقابلها قد تتشابه أو تختلف حسب كل مجتمع، ويعود ذلك الى إمكانات المجتمعات والموارد المتاحة و مستوى تنظيم التدخل.

ونوهت إلى أن خدمات المنظمات الأهلية والحكومية تشكل جزءاً مهماً من آليات الحد من المخاطر ولكنها تعكس آليات امتصاص /استيعاب، ولا تعكس تحويلا ممنهجا للمخاطر. وأنه وعلى الرغم خبرة المجتمعات الفلسطينية بالمخاطر الممتدة إلا أنها ضعيفة في مواجهتها بسبب عظم المخاطر وضعف الموارد المتاحة.

وأشارت الدراسة إلى أن مفهوم الصمود في السياق الفلسطيني فريد ومتميز من حيث تنوعه وربطه بوجود الشعب الفلسطيني ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي وهذا يستوجب البناء عليه واستثماره في بناء وبرمجة الصمود بما يتوافق مع المفهوم الوطني .وأن بناء الصمود هو ثقافة مجتمعية متجذرة في عمل المنظمات الأهلية إلا أنها محدودة بمحدودية الموارد وبمدى قدرة المنظمات على التخطيط والتنفيذ ضمن إطار واضح يؤدي إلى تعزيز الصمود. كما أنه وعلى الرغم من أن المنظمات الأهلية ترفع شعار بناء الصمود وتتبناه، الا أنها تفتقر الى امتلاك الأدوات المنهجية لتطبيقه، كما أنها لم تحدده ضمن إطار عمل أو منهجية واضحة لتشجيع ذلك وتحقيقه على الأرض.

سيـــاق

يعتبر السـياق السـياسي والأمني والاقتصـادي الحالي في فلسـطين فريد من نوعه ومعقد للغاية وأكثر تحدياً لحلول وتدخلات التنمية المسـتدامة. ولا يزال الحل السـياسي للصـراع بعيد المنال، حيث لم تحرز عملية السـلام في الشـرق الأوسط سوى القليل من التقدم لأكثر من عقدين. الأراضي الفلسـطينية مجزأة مادياً واقتصـادياً واجتماعياً وسياسياً بين الضـفة الغربية، بما في ذلك القدس الشـرقية وقطاع غزة، مع مزيد من تقسـيم الضـفة الغربية إلى مناطق أ، ب، ج، وفقاً لاتفاقيات أوسلو. حيث أنه وعلى مدار أكثر من 70 عاما عانى الفلسـطينيون من الاحتلال الإسرائيلي الذي سعى جاهداً لفضّ الارتباط بين الفلسـطينيون وأرضهم، واستخدم في ذلك أعتى الوسائل التي لم تتوقف عند التهجير والتجويع، بل امتدت لاستخدام القوة المفرطة والحصار الخانق المتواصل. ومن جهتهم عانى الفلسطينيون من العنف المركب والمضاعف بسبب الانقسام عام 2007 وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة لتبدأ رحلة جديدة من المعاناة.

إن عدم احترام الاحتلال الإسرائيلي للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إضافة إلى الانقسامات السياسية الفلسطينية الداخلية، والتصعيد المتكرر من قبل الاحتلال الإسرائيلي وجائحة كوفيد-19، كل ذلك أدى إلى تفاقم الأزمات في العامين الماضيين[1]. حيث تشـهد الضـفة الغربية وقطاع غزة انقسـاماً سياسياً منذ الانتخابات التشريعية في عام 2006.

يسيطر الاحتلال الإسرائيلي تقريبا على 60% من أراضي الضـفة الغربية. كما تغطي المسـتوطنات حوالي 10% من الضـفة الغربية حيث تم إنشـاء حوالي 150 مستوطنة في انتهاك للقانون الدولي. ويحظر على الفلسطينيين دخولها أو الوصول إليها[2].

كما يعاني قطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد ومن الاعتداءات المتكررة. كما تسـيطر إسرائيل على قطاع غزة وتتحكم في الحدود وحركة البضـائع والمسافرين، كما أن لديها سيطرة حصرية على التجارة والمياه والغذاء ومصادر الطاقة (الوقود والغاز والكهرباء) ووسائل الاتصال والأمن الخارجي العام. ونتيجة لذلك، لا تزال إسرائيل متحكمة في الاقتصاد الفلسـطيني المحلي. هذا كله تسـبب في معاناة دائمة لسـكان قطاع غزة تتمثل في نقص الموارد، والإغلاق، والحصـار، وعدم الاستقرار[3].

1- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة- نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية 2022

2- نظرة عامة على الاحتياجات الإنسـانية 2022. مكتب الأمم المتحدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية- الأرض الفلسـطينية المحتلة. (بدون تاريخ). تم استرجاعه في 8 سبتمبر 2022، من https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-needs-overview-2022

3- وزارة الصحة الفلسطينية- الخطة الاستراتيجية. (بدون تاريخ). تم استرجاعه في 8 سبتمبر 2022، من https://www.moh.gov.ps/mohStatL/E_Strategic_Plan_2021-2025.html معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)- آفاق التنمية في فلسطين-

أما فيما يتعلق بالتنمية في فلسطين فلقد وصف تقرير صادر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في العام 2021 الوضع التنموي في فلسطين بأنه "بعيد المنال". وأوضح التقرير أن العقبات الهيكلية[4] أمام التنمية تحرم الفلسطينيين من السيادة على فرص التنمية. وأبرز التقرير أن الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة حُرموا إلى حد كبير من بعض تلك المكاسب المسجلة في أماكن أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أن الشباب والنساء والفئات المهمشة اجتماعياً أو جغرافياً قد تُركوا خلف الركب.

إن جميع التدخلات الإنمائية في فلسطين محظورة باستمرار بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.

ويشير تقرير صدر في عام 2021 إلى أن ما يقرب من نصف السكان الفلسطينيين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، مع تفاقم الأزمة الإنسانية التي طال أمدها بسبب الوباء[5]. ومن المتوقع أن يستمر تأثير الأحداث المؤسفة لعام 2020 بشكل سلبي على مسارات التنمية الفلسطينية لسنوات عديدة قادمة.

4- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) - آفاق التنمية في فلسطين - 2021

5- منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط - تقرير 2021 - 1994 https://unsco.unmissions.org/un-report-palestinian-socioeconomic-development-suffers-one-its-worst-years

1. المنهجية

لغرض هذه الدراسة؛ تم اتباع منهجية بحثية مختلطة باستخدام البيانات الكمية والنوعية لاستكشاف قدرة الجهات الفاعلة المحلية على ممارسة الصمود في عملها مع المجتمعات المختلفة، بالإضافة إلى التحقق ومعرفة ما إذا كانت الجهات الفاعلة المحلية تمارس بناء القدرة على الصمود في عملها مع المجتمعات التي تقدم الخدمات لها والآليات التي تستخدمها.

وفي هذا الصدد، تم إجراء 48 مقابلة مع أشخاص من ذوي الخبرة، و6 ورش عمل مع منظمات أهلية تعمل في قطاعات مختلفة، و30 استبياناً لاستكشاف آلية عمل المنظمات الأهلية المحلية لبناء القدرة على الصمود داخل المنظمات نفسها وكذلك في تدخلاتها مع المجتمعات التي تخدمها. وبالإضافة إلى ذلك؛ تم تقييم احتياجات المنظمات الأهلية المحلية والقدرات المطلوبة لتحسين برامجها لبناء القدرة على الصمود.

كما تم دعم الدراسة باستبيان و7 مجموعات بؤرية مع 7 مجتمعات مختارة في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس للوقوف على إدراك هذه المجتمعات لمفاهيم بناء القدرة على الصمود وما تعنيه هذه البرامج والمفاهيم بالنسبة لهم.

1.1 جمع البيانات

تم جمع البيانات النوعية والكمية باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات؛ هي:

1. المقابلات شبه المنظمة: مقابلات فردية معمقة.
2. ورش عمل تفاعلية: مع ممثلي منظمات من مختلف القطاعات.
3. تم استخدام استبيان للمنظمات الأهلية لمعرفة المزيد عن قدراتها واحتياجاتها من حيث التعامل مع المخاطر، وبناء الصمود، وتنفيذ منهج الربط الثلاثي. وفي المجموع؛ تم تعبئة 30 استبياناً مع 30 منظمة مختلفة من جميع أنحاء فلسطين.
4. استبيان للأفراد داخل المجتمعات المختارة. حيث تناول الاستبيان تحديد المخاطر والتعامل معها والتأهب لها، بالإضافة إلى ممارسات بناء القدرة على الصمود على مستوى المجتمع المحلي.

لقد شاركت في الدراسة 60 منظمة منها منظمات حكومية مثل وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الزراعة وريادة الأعمال والتمكين والمنظمات الأهلية ومنسقي القطاعات والمجموعات العنقودية المختلفة حيث تم إجراء 48 مقابلة و6 ورش عمل، كما شارك في الاستبيان أكثر من 35 ممثلاً عن منظمات من قطاعات التعليم والمأوى والحماية والأمن الغذائي، وشارك في الاستبيان 703 أفراد من المناطق المستهدفة وفقا لتوزيع عينة ممثلة. تم جمع البيانات خلال الفترة من أغسطس إلى سبتمبر 2022 في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

1.2 اختيار المجتمعات

اهتمت الدراسة بتسليط الضوء على المخاطر المختلفة التي تواجه المجتمعات المتنوعة في فلسطين، كما كان هناك اهتمامٌ خاص باستكشاف الوسائل المختلفة التي تتبعها المجتمعات المختلفة لمقاربة المخاطر المتشابهة في مسبباتها أو نتائجها في 4 قطاعات هي: التعليم، والأمن الغذائي، والمأوى، والحماية الاجتماعية، والتعامل معها بناء على ما يتوفر من موارد ومقومات للصمود، وحسب الظروف الخاصة المميّزة لكل مجتمع دوناً عن غيره.

لذلك تم انتقاء المجتمعات بناء على مجموعة معايير الاختيار التالية:

- التنوع في حجم المجتمعات وطبيعتها، لذلك تم اختيار قرى ومخيمات ومجتمعات داخل المدن.
- حضور المجتمعات من جميع الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، لذا تم اختيار 3 مجتمعات من الضفة الغربية، و3 من قطاع غزة، ومجتمع واحد من القدس.
- مراعاة التنوع في حجم ونوعية المخاطر التي تواجه المجتمعات، على أن تشمل هذه المخاطر في حصيلتها طيفاً واسعاً من المخاطر التي تواجه المجتمعات الفلسطينية على اختلافها. لذا تم اختيار مجتمعات تواجه مخاطر العدوان المباشر من الاحتلال الاسرائيلي، وأخرى تواجه جدار الفصل العنصري، وأخرى تواجه فقدان الأمن في مناطق ج، وأخرى تواجه مخاطر طبيعية مثل التغير المناخي وغيرها.

وبناء على ذلك تم اختيار المجتمعات بشكل انتقائي للوصول إلى عينة تلبي الاحتياجات المذكورة أعلاه. وقد جاء اختيار المجتمعات كالتالي:

الضفة الغربية:

- مسافر يطا – محافظة الخليل
- مخيم دير عمار – محافظة رام الله والبيرة
- عين البيضا – محافظة طوباس

قطاع غزة

- القرية السويدية – محافظة رفح
- مخيم الشاطئ – الصيادون – محافظة غزة
- القرية البدوية – محافظة شمال غزة

القدس

- بلدة الرام – محافظة القدس

القسم الأول

سجل المخاطر

2. المخاطـر

2.1 مفاهيم المخاطر وتحليلها

يعتبر تحليل المخاطر عملية مستمرة لتحديد المخاطر التي تهدد المجتمعات، وتحليل الآثار المتوقع أن تنجم عنها، إضافة لتلك التي تنجم عن توقف العمليات الحيوية والأساسية في المجتمع، كما يتم مراعاة السيناريوهات المحتملة التي يمكن أن تتكشف حسب توقيت وحجم وموقع الخطر.

وتنقسم هذه المخاطر المسببة للكوارث إلى مخاطر طبيعية ومخاطر من صنع البشر، وجميعها يؤثر بشكل متفاوت على حياة البشر وعلى البنية التحتية وأصول المجتمعات. لذلك يجب أن يكون تعرض الإنسان للخطر هو الاعتبار الأول في عملية تقييم المخاطر، كما يجب تسليط الضوء على سيناريوهات المخاطر التي يمكن أن تسبب إصابات كبيرة لضمان وضع خطط الطوارئ المناسبة.

أثناء إجراء تقييم المخاطر، يتم البحث عن نقاط الضعف والهشاشة في الفئات والمجتمعات التي من شأنها أن تجعل الفئات المتضررة أكثر تأثراً بالمخاطر. وتشمل نقاط الضعف – على سبيل المثال – أوجه القصور في تشييد المباني وأنظمة العمليات والأمن وأنظمة الحماية وبرامج منع الخسائر التي تساهم في شدة الضرر عند وقوع حادث.

يمكن تقليل آثار المخاطر من خلال الاستثمار في الحد من آثار الكوارث، وإذا كانت هناك احتمالية لحدوث تأثيرات كبيرة، فوضع استراتيجية التخفيف يجب أن يكون أولوية قصوى.

2.1.1 تعريفات

الكارثة: اضطراب في أداء المجتمع أو التجمعات نتيجة حدث أو ظاهرة ناجمة عن عوامل الطبيعة أو فعل الإنسان، أو عن كليها، يتضمن خسائر كبيرة وآثار سلبية على الأرواح والنواحي المادية والاقتصادية والبيئية التي تفوق قدرة المجتمع أو التجمع العمراني المتأثر على مجابهتها باستخدام موارده الذاتية.

المخاطر: حصيلة احتمالية وقوع الحدث والعواقب السلبية المصاحبة له.

التعرض: تواجد السكان والممتلكات والأنظمة والعناصر الأخرى في منطقة المخاطر، وتعرضهم بالتالي لحدوث خسائر محتملة.

مراحل الكارثة: تشمل دورة حياة الكارثة الوقاية وتخفيف الأثر، والاستعداد، والاستجابة، والتعافي.

- الوقاية: التجنب التام لآثار المخاطر السلبية والكوارث المتصلة بها.
- التخفيف: التقليل أو الحد من الأثر السلبي للأخطار والكوارث المتعلقة بها.
- الاستعداد: المعرفة والقدرات التي تم تطويرها من قبل الحكومات والمجتمعات والأفراد والمنظمات المعنية للتوقع والاستجابة والتعافي،

- الاستجابة: تقديم الخدمات الطارئة والمساعدة المدنية أثناء وبعد وقوع الكارثة مباشرة، وذلك لحماية الأرواح والتقليل من الآثار الصحية وضمان السلامة العامة وسد الاحتياجات الأساسية للمتأثرين.
- التعافي: ترميم وتحسين المنشآت وسبل المعيشة وظروف الحياة للمجتمعات المتأثرة، بما في ذلك بذل الجهود للحد من عوامل المخاطر التي تسببها الكوارث.

مخاطر الكارثة: الخسائر المحتملة في الأرواح والوضع الصحي وسبل المعيشة والممتلكات والخدمات التي يمكن أن تصيب مجتمع أو تجمع ما بسبب الكوارث، في فترة زمنية مستقبلية محددة.

إدارة مخاطر الكوارث: العملية النمطية باستخدام التوجيهات الإدارية والمهارات والقدرات العملية اللازمة لتطبيق الإستراتيجيات والسياسات والقدرات المحسنة للمواجهة، من أجل تخفيف احتمالات وقوع الكوارث وتجنب الأضرار أو تخفيفها أو نقلها من خلال أنشطة واجراءات الوقاية والتخفيف والاستعداد.

نظام إدارة مخاطر الكوارث: مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتبعها الجهات المختصة للوصول إلى أهداف إدارة مخاطر الكوارث، سواء في حال وقوع الكارثة أو عدمها.

الحد من مخاطر الكوارث: المفهوم والممارسات اللازمة للحد من مخاطر الكوارث من خلال الجهود المنهجية لتحليل وإدارة العوامل المسببة لحدوث الكوارث، بما في ذلك الحد من التعرض للأخطار، وتخفيف قابلية الإنسان والممتلكات للتضرر.

تقييم المخاطر: منهجية تحدد طبيعة ومستوى المخاطر عن طريق تحليل عاملين هما: الأخطار المحتملة وتقييم الظروف الحالية لمدى القابلية للتضرر، حيث يؤدي هذان العاملان معا إلى حدوث أضرار للأفراد والممتلكات والخدمات وسبل المعيشة والبيئة التي يعتمدون عليها.

2.2 نظرة على تحليل المخاطر

2.2.1 تحليل المخاطر في المنظور الأممي

يعد إطار سنداي (2015-2030) خير دليل على الجهد الأممي المبذول للتعامل مع المخاطر، والذي جاء خلفا لإطار عمل هيوجو[6] (2006-2015) لقد تم اعتماد إطار عمل سنداي بتاريخ 18 مارس 2012 ضمن أعمال المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة الذي تم عقده في مدينة سنداي اليابانية، حيث جاء نتيجة حصيلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة وبدعم من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

يركز إطار العمل على 4 أولويات أساسية هي:

1. الحاجة إلى تحسين فهم مخاطر الكوارث بجميع أبعادها من حيث التعرض والضعف والخصائص الخطرة.
2. تعزيز حوكمة إدارة المخاطر لإدارة مخاطر الكوارث.
3. الاستثمار في تقليل مخاطر الكوارث من أجل الصمود.
4. تحسين الاستجابة للمخاطر للوصول لاستجابة فعالة.

6- إطار عمل لمواجهة الكوارث تم تطويره بعد تسونامي المحيط الهادئ وهو يمثل خطة عشرية لبناء قدرة الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث على الحاجة إلى رصد واستعراض التقدم المحرز في الحد

2.2.2 تحليل المخاطر من المنظور الفلسطيني

"عبر تضمين أنظمة إدارة مخاطر الكوارث في نواحي عملنا الاعتيادية يمكننا تقوية مجتمعاتنا وأنظمتنا. وهذا من شأنه مساعدتنا في فهم المخاطر وتقليلها وأن نكون أكثر جاهزية للكوارث التي لا نستطيع منعها"[7]

بهذه الكلمات افتتح د. رامي الحمد الله –رئيس الوزراء الفلسطيني السابق– النظام الفلسطيني لإدارة مخاطر الكوارث، والذي تم إصداره عام 2017 بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

يعد هذا النظام أول نظام متكامل في فلسطين لإدارة مخاطر الكوارث على المستوى الوطني، تم تطويره –حسبما ورد في مقدمة النظام– عبر تطويع الهياكل والعمليات الفلسطينية المعتادة للمنهجية العلمية في إدارة مخاطر الكوارث.

وقد صنف النظام مراحل العمل في الكوارث إلى ثلاث مراحل: قبل وأثناء وبعد الكارثة. كما قدم النظام شرحاً وافياً لمنهجية إدارة مخاطر الكوارث، حيث عرّف الكارثة والأهداف المرتبطة بإدارتها، وأسهب في توضيح الوظائف المرتبطة بالكوارث، والتي جاءت على الشكل التالي:

1. تحليل مخاطر الكوارث
2. تجنب مخاطر الكوارث
3. جهوزية العمليات
4. عمليات الأثر
5. عمليات الإنقاذ
6. عمليات الإغاثة
7. عمليات التعافي
8. التعلم المنهجي

Palestinian DRM Sustem - Cover Page

كما خصص النظام فصولاً لتوضيح هيكلية مأسسة إدارة مخاطر الكوارث، والإجراءات والمبادئ المتعلقة بها.

يمكن اعتبار هذا النظام حجراً أساساً ومرجعاً كافياً لأي جهد يتعلق بتنظيم إدارة مخاطر الكوارث. ويمكن الاستفادة منه والبناء عليه بشكل ممنهج لتحسين ورفع قدرة الدولة الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة على إدراك مخاطر الكوارث والتعامل معها.

7- إطار عمل لمواجهة الكوارث تم تطويره بعد تسونامي المحيط الهادئ وهو يمثل خطة عشرية لبناء قدرة الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث على الحاجة إلى رصد واستعراض التقدم المحرز في الحد

2.2.2.1 المستوى الحكومي

يُتوقع أن تكون الأراضي الفلسطينية من أكثر البلدان التي تسعى للعمل على دراسة المخاطر وتحليلها للاستعداد والتهيئة للتعامل معها عبر مؤسسات متخصصة. وذلك كونها منطقة تعاني من أزمات متلاحقة ومزمنة، إلا أن الواقع على الأرض يقول خلاف ذلك.

ورغم إدراك القيادة والمجتمع الفلسطيني لهذا الاحتياج؛ ورغم وجود بعض الأجسام ذات العلاقة، "إلا أنها لم تتكامل حتى اللحظة في إطار تنسيقي يمثّل المرجعية القيادية للنظام التكاملي لإدارة المخاطر والكوارث"[8].

عام 2017؛ صدر قرار[9] بإنشاء "المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث" على أن يكون تابعاً لمجلس الوزراء، وأن يعمل على مأسسة نظام إدارة مخاطر الكوارث في فلسطين من خلال خلق بيئة قانونية وبنية مؤسساتية ملائمة[10].

وتتلخص مهام المركز الوطني فيما يلي:

1. إدارة المخاطر في الدولة.
2. إعداد الخطة الإستراتيجية الدائمة لإدارة المخاطر.
3. التنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتوفير الدعم اللازم لتنفيذ الأولويات الوطنية لإدارة المخاطر.

وحسب ما ورد في موقع المركز، فإن أهدافه تتمحور في:

- قدرة مؤسساتية لإدارة مخاطر الكوارث والتخفيف من آثارها.
- جهد وطني منسق وفاعل لتخفيف آثار الكوارث التي لا يمكن تجنبها.
- بناء ثقافة الحد من مخاطر الكوارث باستخدام المعرفة والتوعية لتعزيز القدرة على مجابهة الكوارث.
- إنشاء مركز معلومات لتحسين فعالية إدارة وتدفق المعلومات.

ورغم أهمية المركز، إلا أنه لم يرد عنه إصدار أي منشورات أو معلومات ذات علاقة بتسجيل أو تحليل المخاطر على المستوى الوطني أو المحلي.

من جهة أخرى؛ يعد المجلس الأعلى للدفاع المدني أكبر جهاز مدني مخول بالاستجابة للطوارئ. حيث أنشئ المجلس بقرار بقانون رقم (3) لعام 1998. إلا أن أول اجتماع للمجلس عقد في العام 2005، أي بعد سبع سنوات على قرار تشكيله، وممثلوه مؤسسات حكومية، ويترأسه وزير الداخلية[11]. إلا أن المجلس محدد بالاستجابة للطوارئ ورد الفعل للتعامل معها، ولا يشمل عمله التوقع والتخطيط والتحليل للتعامل مع المخاطر المتنوعة.

أما الجهة الثالثة والأكثر حداثة فهي اللجنة الوطنية العليا للطوارئ، التي جاءت إثر جائحة كورونا عام 2020 بقرار من رئيس مجلس الوزراء[12]. اللجنة الضخمة جاءت مكونة من 22 وزيراً و6 مؤسسات حكومية غير وزارية، إضافة إلى 39 شريكًا، مثل المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث، ومركز الحد من الكوارث والزلازل في جامعة النجاح، والمجلس التنسيقي الأعلى للقطاع الخاص وغيرها[13]. وقد أقرت اللجنة –بمقتضى القانون الذي

8- سياسات فعالة لبناء نظام وطني لإدارة المخاطر في فلسطين - ورقة بحثية 2020
9- قرار مجلس الوزراء رقم (17/142/16/م. ر/ر. ج)
10- الموقع الالكتروني للمركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث
11- سياسات فعالة لبناء نظام وطني لإدارة المخاطر في فلسطين - ورقة بحثية 2020
12- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 14 سنة 2020
13- سياسات فعالة لبناء نظام وطني لإدارة المخاطر في فلسطين - ورقة بحثية 2020

أوجدها – تشكيل لجان طوارئ عليا في كل محافظة بجانب لجان طوارئ فرعية في المدن والبلدات والمخيمات علاوة على لجان تطوعية مساندة.[14]

2.2.2.2 المنظمات غير الحكومية المحلية

أما عن المجتمع الأهلي؛ فقد تبين من خلال هذه الدراسة أن جزءاً كبيراً منها يقوم بعملية تحليل المخاطر كإجراء شكلي في معظم الأحيان يفتقر إلى العمق والتحليل. على المستوى الفردي للمؤسسات الأهلية فقد تبين أن تحليل المخاطر هو إجراء غير دوري وغير منظم يتم غالباً عند إعداد الخطط الاستراتيجية بمتوسط مرة كل 3 سنوات. ويرجع ذلك لواحد أو أكثر من الأسباب التالية:

- ضعف إيمان المؤسسات بأهمية تحليل وتسجيل المخاطر والتهيئة والاستعداد لها.
- رؤية المؤسسات أنها قادرة على التعامل مع المخاطر المختلفة خاصة وأنها تعيش في وضع طوارئ مزمن، مما ولّد لديها شعوراً بعدم الحاجة لدراسة المخاطر كونها موجودة ومعروفة.
- خلال فترة ما بعد الانتفاضة الثانية وما تلاها من أحداث عسكرية سواء في الضفة الغربية (اجتياحات المدن) أو قطاع غزة (الانقسام الداخلي والعدوان على غزة عام 2008 وما بعدها)، جذب اهتمام المؤسسات التركيز على الاستعداد والجهوزية للمخاطر التي تلخصت في سيناريوهات تتعلق فقط باحتمالات العدوان والحروب. هذه الحالة خلقت نوعاً من الاكتفاء وشعور بالحصانة ضد أي مخاطر أخرى.
- ضعف الموارد في المؤسسات مقابل متطلبات عملية تحليل وتسجيل المخاطر العالية ما يدفع المؤسسات لتخصيص مواردها القليلة في نواحي أخرى أكثر أولوية.

أما على مستوى قطاعات العمل والأجسام التنسيقية التي تجمع المؤسسات المختلفة او المتشابهة في طبيعة عملها – مثل المجموعات العنقودية – فلم يكن الوضع مختلفاً. حيث إن تسجيل المخاطر وتحليلها لم يكن يمثل أولوية كبيرة لتلك الأجسام في معظم الأحيان. وفي حالة بعض الأجسام التي تقوم بعملية تحليل المخاطر فقد كان العمل مقتصراً على تسجيل طبيعة الاستعداد أو طبيعة التدخل في حالات الطوارئ. مثلاً؛ القطاعات التي ينسقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو المؤسسات الأممية مثل اليونيسيف تعمل بشكل دوري على توليد وتحديث مصفوفة 5Ws[15] والتي يتم فيها تسجيل ما تقوم بتنفيذه المؤسسات الأعضاء، وأين، ومتى، ومع مَن. وهذه المصفوفة في حد ذاتها هي سجل لتدخلات المؤسسات الأعضاء وأنشطتها، ولكنها في جوهرها بعيدة عن مفهوم تسجيل وتحليل المخاطر.

إلا أن – وفي حالة فريدة – قطاع التعليم وتحديداً في المجموعة العنقودية (الذي تقوده منظمة اليونيسف) تبين أن هناك تحليل ممنهج للمخاطر يتم عمله بشكل سنوي ويحدث بالتعاون مع الشركاء داخل المجموعة.

إلا أن الحالة العامة عبر القطاعات التي تناولتها الدراسة[16] هي عدم الانتظام في عملية تسجيل وتحليل المخاطر وبالتالي ضعف الاستعداد لها.

على المستوى الفردي للمنظمات؛ تُبين الردود على الاستبيان المنفذ أن تحليل المخاطر ليس عملية منظمة ولا دورية داخل المنظمات.

> " لدى مجموعة التعليم في حالات الطوارئ، خطة طوارئ مكونة من ٧ سيناريوهات خاصة بحالات الطوارئ يمكن ان تؤثر على العملية التعليمية، تم تحليلها وتعريفها، واحداها كان سيناريو "الجائحة الوبائية" وتم تحديده قبل انتشار جائحة كورونا)
>
> بهاء الشطلي منسق المجموعة العنقودية للتعليم

14- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 14 سنة 2020

15- دليل لمصفوفة 5Ws- أوتشا

16- تشمل الدراسة قطاعات التعليم والمأوى والحماية والأمن الغذائي

حيث يقوم 70% من المؤسسات المستجيبة بإجراء تحليل للمخاطر، ولكن 48% فقط منهم يؤدونها بطريقة منظمة أو دورية.
للمزيد من التفاصيل انظر جزئية تحليل المخاطر في القسم الثاني (بناء الصمود). للمزيد من التفاصيل انظر جزئية تحليل المخاطر في القسم الثاني (بناء الصمود).

2.3 نماذج سجل المخاطر

2.3.1 نموذج مدينة رام الله

رام الله واحدة من ثلاث مدن عربية تم اختيارها للمشاركة في مبادرة عالمية تنافس فيها أكثر من 1100 مدينة حول العالم في برنامج للتخطيط وتعزيز الصمود كجزء من شبكة واسعة من المدن المختلفة حول العالم للمشاركة في مبادرة عالمية أطلقتها مؤسسة روكفلر الأمريكية لتشجيع المجتمعات الإنسانية على تبني رؤى مستقبلية طموحة لمقاومة وممانعة المخاطر والظروف المختلفة. وقد أفضى البرنامج إلى تطوير الخطة الاستراتيجية التي أطلقتها بلدية رام الله عام 2014 تحت عنوان "رام الله المنيعة 2050".

وكما أوضح موقع بلدية رام الله؛ تعمل الخطة على تعزيز المناعة الحضرية لمواجهة الصدمات الناتجة عن التغير المناخي، مثل العواصف الثلجية، والزلازل، والحرائق، والنزاعات والحروب ومواجهة الضغوط مثل: الضغط السكاني، الأزمات المرورية، شح المياه، تراكم النفايات، الفقر، واللاجئين، وارتفاع معدلات البطالة والسيطرة على الموارد من قبل الاحتلال الاسرائيلي.

وقد بدأت بلدية المدينة بالعمل على تطوير استراتيجية "المنعة" بتبادل التجارب والمعرفة بين المدن الشريكة، ووضع استراتيجيات خلاقّة لتعزيز المناعة الحضرية التي تستطيع التعامل مع الضغوط والصدمات التي تواجهها المدينة. إضافة إلى ذلك فقد عملت البلدية بالتشاور مع الشركاء المحليين والدوليين لوضع استراتيجية المنعة لتكون شاملة وممثلة لهموم وطموحات مجتمع المدنية. وبمشاركة العشرات من الشركاء المحليين تم صياغة رؤية مدينة رام الله لتكون "مدينة متفائلة ومستدامة، وشاملة؛ فخورة بثقافتها، وتتحكم في مصيرها".

خطة المنعة التي شملت المجالات المؤسساتية، والقانونية، والبيئية، والاقتصادية، والاجتماعية للخروج بإستراتيجية؛ تم صياغتها في 11 هدفا و37 تدخلاً، تهدف جميعها إلى تعزيز قدرة المدينة على مواجهة الأزمات، وتشكل مظلة ونموذجاً واعداً لنهج التنمية المستدام والمتكامل لتحقيق التنمية الحضرية في المدينة بشكل خاص وفي فلسطين بشكل عام.[17]

استهلت "استراتيجية المنعة" تقديمها لأهداف وتدخلات المنعة، بتقديم واضح لـ "التحديات" التي تواجه المدينة، والتي تحد من سيطرتها على مواردها أو تعيق قدرتها على الاستفادة من تلك الموارد.

17- بلدية رام الله – خبر إطلاق الخطة الاستراتيجية 2017

ويمكن تلخيص أهم ما ورد في ذلك كما يلي:

- محدودية الحركة والوصول للموارد
- محدودية الأرض للتطوير
- تعقيدات وفرادة الحوكمة الفلسطينية
- تبعية الاقتصاد للاحتلال الاسرائيلي
- محاربة الهوية الثقافية

إضافة إلى ذلك: عرّفت الاستراتيجية مجموعة من المخاطر والصدمات التي هي عرضة لها، ومنها:

- الزلازل
- الظروف الجوية القاسية
- عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي

جاءت الاستراتيجية موزعة في ثلاث توجهات استراتيجية:

1. استعادة السيطرة على مقدرات المدينة: بهدف زيادة قدرة المدينة على الاستفادة من مواردها وتوظيفها بالشكل الأمثل لصالح أولوياتها. وقد جاء تحت هذا التوجه الأهداف التالية:

- تقليل الاعتمادية على الآخرين في الموارد والحركة
- استخدام الأرض والموارد المتاحة لخدمة احتياجات المواطنين
- إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية والحضرية الداعمة للصمود

2. الحوكمة المستجيبة للمواطن: والتي تسعى لتجديد هيكليات الحوكمة لتكون أكثر شفافية وتعاوناً وتحقق الشراكة المجتمعية الحقيقية. وجاء ضمنها الأهداف التالية:

- دمج التعاون ضمن هيكلية الحوكمة
- مركزة البيانات وتأسيس طريقة شفافة لمتابعة وتطوير الأداء
- تمكين حوار ثنائي الاتجاه مع المجتمعات حول القرارات التي تمسها
- إنشاء آليات متكاملة لإدارة الكوارث

3. تحقيق الإمكانات: بمعنى العمل على تحقيق الازدهار عبر الاستفادة القصوى من التنوع الثقافي والفكري والطبيعي الموجود في المدينة، وذلك من خلال:

- الاستفادة الفعالة من رأس المال الفكري والثقافي في فلسطين وعبر العالم
- تقوية المواطنين لزيادة منعتهم
- توثيق والاحتفال بالثقافة والتراث
- الاستثمار في مقاربات مدنية ذكية لدعم صمود المجتمعات

2.4 نموذج سجل المخاطر المقترح

يلخص سجل المخاطر المقترح مجموعة من المخاطر التي تشكل أولوية للمجتمعات، حيث تم تعبئة السجل بناء على رأي ممثلين من المجتمع المحلي ووفقا للمعلومات المتاحة لهم بغرض توضيح وإبراز المخاطر التي يرون بأنها تشكل أولوية للمجتمع. مع العلم أن هذا السجل لا يشمل جميع المخاطر المحيطة بالمجتمع الفلسطيني.

ولتلافي أي خلط ما بين تحليل المخاطر وسجل المخاطر، من الضروري توضيح الفرق بينهما. حيث إن تحليل المخاطر هو مجموعة الإجراءات والأنشطة التي يجري فيها تحديد وتعريف المخاطر المختلفة وجمع البيانات المختلفة عنها. وبالتالي فإن تحليل المخاطر هو عملية تؤدي في محصلتها إلى إنتاج "سجل المخاطر". وبالتالي فإن سجل المخاطر ما هو إلا ناتج عن عملية تحليل المخاطر وهو الذي يوثق نتائج العملية. على أن سجل المخاطر يتم تحديثه وتغذيته بالمعلومات بشكل دوري وممنهج عبر عملية تحليل المخاطر نفسها.

وقد يرد في كثير من المصادر الخلط ما بين تحليل وتسجيل المخاطر. إلا أننا هنا نشير إلى سجل المخاطر على أنه الوثيقة الناتجة عن التحليل والتي يتم فيها تسجيل المخاطر وما يتعلق بها من معلومات ذات علاقة.

2.4.1 سجل المخاطر المقترح

المجتمع:.....

تاريخ آخر تحديث:.....

المسؤول عن التحديث:.....

الخطر	التعريف/ الوصف	المسببات	تاريخ / سوابق	مدى الانكشاف	التأثير	احتمال الحدوث	أصول/موارد المجتمع	عوامل الصمود

لمزيد من المعلومات حول محتويات سجل المخاطر وطريقة استخدامه انظر ملحق رقم 1

2.5 المخاطر العامة

حسب تصنيف INFORM RISK للمخاطر للعام 2023، تأتي فلسطين في المرتبة الثامنة والأربعين (48) عالمياً من حيث الدول الأكثر عرضةً لمخاطر الكوارث. وهي بذلك تكون الدولة التاسعة عربياً في التصنيف. تحت تصنيف متوسط؛ إن فلسطين معرضة لكوارث أعلاها احتمالاً: الصراع المحتمل، وتسونامي، والزلازل على الترتيب[18].

يصنف تقرير لمحة عن الاحتياجات الإنسانية للعام 2022 [19] المخاطر العامة التي تتعرض لها الأراضي الفلسطينية تحت البنود التالية:

- مخاطر متعلقة بالصراع وانتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
- مخاطر متعلقة بجائحة كوفيد-19

إلا أنه يمكن القول إن المخاطر التي تتعرض لها فلسطين يمكن تصنيفها تحت 3 تصنيفات رئيسة وهي:

1- مخاطر تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي:

وهي كما تصفها معظم التقارير المحلية والدولية هي مخاطر مركبة تمتد وتتشابك عبر القطاعات المختلفة وتخلق في نتائجها المباشرة مضاعفات أكبر وأكثر. وتشمل الآثار المباشرة مثل انتشار الفقر وارتفاع معدل البطالة والحرمان أو ضعف الوصول للموارد. وما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة مثل زيادة العنف بأشكاله المختلفة وضعف الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة وتهتك البنية التحتية مثل الكهرباء والصرف الصحي وغيرها.

2- مخاطر تتعلق بالطبيعة والتغير المناخي:

وهي تلك التي تنتج عن الطبيعة بشكل عام دون تدخل من البشر مثل الفيضانات والزلازل، وتلك الناجمة عن التغير المناخي مثل الظروف الجوية المتطرفة من موجات البرد والحر وارتفاع درجات الحرارة التي تؤثر على كل مناحي الحياة وبالأخص الزراعة.

المخاطر المرتبطة بالجوائح مثل جائحة كوفيد-19 والتي ما زالت تؤثر على حياتنا حتى اللحظة وتتطلب مجهوداً كبيراً وعلى مستوى عالمي للتنسيق في الاكتشاف والرصد وتطوير خطط المواجهة.

3- مخاطر تتعلق بضعف الموارد:

وهي تتعلق بطبيعة الأراضي والبيئة الفلسطينية وعدم القدرة أو محدوديتها في التعامل مع الموارد الموجودة إما بسبب الاحتلال الإسرائيلي أو شح الموارد بالأساس.

18- INFORM RISK Index 2023

19- أوتشا الأراضي الفلسطينية - لمحة عن الاحتياجات الإنسانية 2022

2.6 المخاطر حسب القطاعات

2.6.1 قطاع التعليم

يعتبر الوصول إلى خدمات التعليم من أبرز التحديات التي يواجهها قطاع التعليم. حيث يواجه المواطنين في معظم المناطق الفلسطينية صعوبة الوصول إلى خدمات التعليم الأساسية. ورغم اختلاف شكل هذه الصعوبة إلا أن محصلتها واحدة وهي عدم حصول الطلاب الفلسطينيين على خدمة التعليم التي هي حق أساسي لهم. وتأتي صعوبة الوصول إلى خدمات التعليم بسبب تنوع مصادر الخطر أو مسبباته في المناطق المختلفة وذلك كالتالي:

- **بشكل عام: تعاني المدارس في كافة المناطق من:**
  - ضعف البنية التحتية نظراً لضعف موارد وزارة التربية والتعليم مقابل الطلب الكبير على خدمات التعليم بسبب عدد الطلاب المرتفع.
  - جائحة كوفيد-19 وإغلاق المدارس أو تعطلها كتدابير احترازية. جاء ذلك مصحوباً بغياب استراتيجية وآلية قادرة على الانتقال إلى التعلم عن بعد في حالة استمرار الجائحة أو في حالات مشابهة. وليس القصد هنا هو افتقاد الخطة فقط ولكن أيضاً غياب الموارد المطلوبة لتحقيق هذا النوع من الانتقال والذي يتطلب بنية تحتية في المدارس مثل توفر الاتصال بالإنترنت وحوسبة المناهج وتدريب الكوادر على التعليم عن بعد. إضافة إلى عدم قدرة الطلاب أنفسهم على الوصول للإنترنت أو امتلاك الأجهزة الذكية للتعلم عن بعد، ناهيك عن قدرة الأهالي على متابعة الطلاب ودعمهم في ذلك.
- **في القدس والضفة الغربية: يواجه الأطفال في مناطق "ج" ومناطق "هـ2" والقدس الشرقية تحديات في الوصول لخدمات التعليم بسبب:**
  - الهجمات الإسرائيلية على المدارس وعمليات البحث المسلح في المدارس التي تتسبب في شلل العملية التعليمية.
  - المضايقات والترهيب وعنف المستوطنين ضد الطلاب أثناء ذهابهم وعودتهم من وإلى مدراسهم مما يتسبب في تأخيرهم أو منعهم من الوصول لمدراسهم، حيث يضطر الطلاب أثناء سيرهم من وإلى المدرسة المرور بجوار بعض المستوطنات أو المباني التي يحتلها المستوطنون، وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب من المدرسة. إضافة إلى أن بعض الطلاب يضطرون للمشي لمسافة تصل إلى 10 كيلومترات للوصول إلى المدرسة ومنها، مما يعرض سلامتهم للخطر. ويتضاعف الخطر في حالة الفتيات على وجه الخصوص بسبب الخوف على سلامتهن أثناء التنقل إلى المدرسة مما يتسبب وبشكل كبير في حرمانهن من التعليم.
  - إغلاق المدارس ورياض الأطفال لفترات طويلة بسبب مضايقات المستوطنين المحمية من قبل الجيش الإسرائيلي علاوة على تعرضهم لخطر العنف والاعتداءات من قبل المستوطنين هذه المضايقات والممارسات تؤدي إلى حرمان الأطفال من الحصول على حقهم في التعليم.
  - تواجه المدارس في مدينة القدس على وجه الخصوص ضغوطًا متزايدة من جانب السلطات الإسرائيلية لاستبدال منهاج السلطة الفلسطينية بمنهج إسرائيلي، مما يهدد الحرية الأكاديمية والاستقلالية المؤسسية، وهي مكونات أساسية من مكونات الحق في التعليم
  - الافتقار إلى بنية تحتية مدرسية مناسبة وآمنة ويمكن الوصول إليها في المناطق الأكثر عرضة للخطر في الضفة الغربية، وخاصة في منطقة "هـ2" في الخليل والمنطقة "ج" والقدس الشرقية.

- **في قطاع غزة: يواجه الأطفال في قطاع غزة صعوبات في الوصول لخدمات التعليم تختلف عن أقرانهم في كل من الضـــفة الغربية والقدس حيث جاءت كما عبرعنها المجتمع كالتالي:**

- عدم توفرمرافق مدرسية كافية ما يؤدي إلى استخدام نظام الفترات في المدارس ورفع الكثافة الصفية مما يقلل نصيب الطلاب من اهتمام المدرس في الفصل وبالتالي ضعف التحصيل الدراسي.
- المناطق النائية والحدودية لا يتوفرفيها مدارس، ما يضـطر الطلاب من تلك المناطق للسـيرلمسـافات طويلة للوصول للمدارس. ويعرضهم لمخاطر الطريق وغيابهم عن مقاعد الدراسة خاصة في فصل الشتاء.
- أدى الانقسام السياسي إلى عدم انتظام المخصصات المالية لوزارة التربية والتعليم في قطاع غزة، الأمر الذي يؤثربشدة على قدرة المدارس والمديريات من توفيراحتياجاتها التعليمية، مما يضعها في حرج بسبب عدم قدرتها على الالتزام بمسؤولياتها تجاه احتياجات المدارس والكوادر التعليمية.
- نتيجة للانقسـام أيضـا ونتيجة لضـعف موازنة الحكومة الفلسـطينية لا يتم صرف رواتب المعلمين الذين تم تعيينهم من قبل الحكومة في غزة بالشكل المطلوب مايزيد العبء عليهم ويقلل من دافعيتهم للعمل.
- تدهورالوضع الاقتصـادي وزيادة العبء على الأسرلتوفيرمتطلبات الحياة الأساسية يدفع الأطفال للتسـرب من المدراس والتوجه للعمالة أو التسول بسبب عدم مقدرتهم على توفيرالمواد الدراسية من كتب وقرطاسية.

تعاني مدارس قطاع غزة من ضعف البنى التحتية كما أنها غيرمجهزة لتقديم الخدمات التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة حيث إن المرافق المدرسـية غير مواءمة، ولا تتوفرالأدوات المسـاعدة في المدارس، إضافة لعدم مواءمة وسائل النقل، وعدم دراية الموظفين بكيفية التعامل معهم أوتلبية احتياجاتهم، الأمرالذي يدفع الطلاب ذوي الإعاقة للتسرب من المدارس ويضعف فرصهم في الحصول على التعليم الجيد.

2.6.2 قطاع الأمن الغذائي

تتشابه المخاطرفي مختلف المناطق الفلسطينية من ناحية الأمن الغذائي إلا أن المسببات تختلف. ويمكن تلخيص المخاطرفي هذا القطاع كالتالي:

- انعدام الأمن الغذائي لأربعين في المئة من السكان، حيث يعتمد 80 في المئة منهم على المساعدات الغذائية.
- صعوبة الوصول إلى مصادرالأطعمة ذات القيمة الغذائية الضرورية والكافية من الناحية التغذوية للجسم.
- فقدان سبل العيش بسبب COVID-19.
- ارتفاع أسعارالمواد والسلع الغذائية الأساسية واختلال سلسلة الإمدادات الغذائية.

2.6.3 قطاع المأوى

كما في قطاع الأمن الغذائي فإن المخاطرالمحيطة بقطاع المأوى متشـابهة من حيث النتائج، إلا أن المسـببات تختلف ما بين المناطق الثلاث. ويمكن تلخيص المخاطرفي التالي:

- **ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية المقدمة للمنازل والمجتمعات.**
  - في قطاع غزة: أثر الوضع الاقتصادي المتردي وارتفاع نسب البطالة والحصار المستمر لأكثر من 15 عاما إلى ضعف البنى التحتية. إضافة إلى الهجمات والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة التي أنهكت البنى التحتية ودمرت الكثير من الوحدات السكنية.
  - في الضفة الغربية: بسبب هدم الاحتلال الإسرائيلي للمساكن كإجراءات عقابية أو مصادرتها من قبل المستوطنين. أما في مناطق ج فالتهديد بالمصادرة ومنع تراخيص البناء هو تهديد دائم.
  - غياب أو ضعف دور الوزارات المعنية سواء في الضفة أو غزة في صيانة وتطوير البنى التحتية وغالباً ما يتم إيعاز ذلك إلى ضعف موازنة السلطة الفلسطينية.
- **عدم توفر المساحات الكافية للبناء والتوسع.**
  - في قطاع غزة بسبب الكثافة السكانية العالية والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
  - في الضفة الغربية بسبب ارتفاع مستوى عمليات الهدم والاستيلاء على المباني الفلسطينية بحجة عدم وجود تصاريح بناء إسرائيلية.
  - في القدس يتم منع الفلسطينيين من البناء نتيجة التمييز وتقييد عمليات البناء التي تفرضها إسرائيل في المنطقة (ج) والقدس الشرقية.

2.6.4 قطاع الحماية

تعد المخاطر المتعلقة بالحماية من أكثر المخاطر التي تهدد المجتمعات الفلسطينية. وقد أورد تقرير أوتشا "لمحة عن الاحتياجات الإنسانية 2022" أن ما يقارب 1.8 مليون فلسطيني (ثلث الشعب الفلسطيني) بحاجة لتدخلات الحماية المختلفة. ومن أبرز المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات الفلسطينية في قطاع الحماية:

- **المخاطر العامة (على مستوى فلسطين):**
  - العنف وتأثيره على العافية الجسدية: حيث يشكل الاحتلال الإسرائيلي والعنف الذي يمارسه في جميع المناطق الفلسطينية أبرز التهديدات على حياة الفلسطينيين. ففي الفترة منذ 2008 حتى نهاية عام 2021 قُتل[20] 5,989 فلسطيني بسبب الاعتداءات الإسرائيلية أو بسبب عنف المستوطنين كان معظمها خلال الاعتداءات المتكررة على قطاع غزة في 2008/9، 2012، 2014 و2021.
  - التهجير القسري: والذي سببه أيضاً الاحتلال الإسرائيلي وخاصة في مناطق الضفة الغربية والقدس بسبب مصادرة الأراضي واعتداءات المستوطنين، أو في قطاع غزة أثناء فترات العدوان التي تجبر أعداداً هائلة من السكان إلى النزوح الداخلي.
  - القيود على حرية التنقل في جميع المناطق الفلسطينية مثل الحواجز في الضفة الغربية وجدار الفصل في القدس والحصار المفروض على قطاع غزة. كلها تتسبب في شلل الاقتصاد الفلسطيني وضعف الوصول للموارد والخدمات وتعطيل الحياة.

20- أوتشا الأراضي الفلسطينية - إحصاءات 2021

- انحصار مساحة العمل الأهلي: وذلك بسبب المضايقات المستمرة من الاحتلال الإسرائيلي مثل تصنيف منظمات أهلية فلسطينية على أنها "منظمات إرهابية". أو المضايقات من قبل حكومة الأمر الواقع أوو السلطة الفلسطينية على المنظمات الأهلية مثل تجميد إنشاء جمعيات أهلية، أو التضييق على المؤسسات القائمة واعتقال الناشطين فيها.
- الانقسام الفلسطيني الداخلي بين حماس وفتح، والذي أدى إلى إضعاف الفلسطينيين وتدنى خدمات المؤسسات الحكومية وخاصة في قطاع غزة. كما أدى لتعطيل المجلس التشريعي وبالتالي تعطيل الحياة السياسية وتمثيل مصالح الشعب.
- زيادة الضغط النفسي-وتدني الصحة النفسية للفلسطينيين عموماً، وما ينتج عن ذلك من زيادة نسبة العنف الأسري والعنف ضد الأطفال والعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تفشي المشاكل الاجتماعية وزيادة مهددات الحماية مثل زيادة معدلات الطلاق والزواج المبكر، وضعف خدمات الحماية الاجتماعية، وتعطل القوانين الخاصة بحماية الأسرة وغيرها.
- مهددات حماية الأطفال مثل استخدام العنف المنزلي وعمالة الأطفال والزواج المبكر.

- **الضفة الغربية والقدس:**

- الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، واعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في منازلهم.
- النزوح والتهجير القسري: نتيجة عنف المستوطنين ومصادرة الأراضي واعتداءات الاحتلال الإسرائيلي.
- فرض الاحتلال الإسرائيلي تدابير مادية وإدارية تقيد البرامج الإنسانية، بما في ذلك القيود على تسليم المواد المطلوبة، والقيود على تنفيذ المشاريع التي تشمل بناء أو توسيع أو إعادة تأهيل البنية التحتية في قطاع غزة، المنطقة ج، منطقة هـ2 في الخليل. والقدس الشرقية.

- **في قطاع غزة:**

- العدوان الإسرائيلي والتهديد الدائم والمستمر لقطاع غزة وحياة سكانه من خلال القصف المستمر والاجتياحات والعمليات العسكرية التي تهدد حياة السكان.
- الحصار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة ما يؤثر على حركة التنقل والسفر وإعاقة وصول الأشخاص والبضائع إلى غزة والخروج منها، إضافة إلى إعاقة تنفيذ مشاريع البنية التحتية.
- حماية الفئات الهشة: في مثل هذه الأوضاع تتفاقم مشاكل الحماية وبالذات للفئات الأكثر هشاشة مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة. حيث يلاحظ ضعف خدمات الحماية بشكل عام مثل تذبذب المساعدات المخصصة لهذه الفئات وزيادة المهددات مثل زيادة حالات الطلاق والزواج المبكر والعنف ضد النساء، في مقابل حرمان ذوي الإعاقة من الوصول للخدمات والموارد وضعف خدمات الحماية المجتمعية الموجهة لهم مثل التأمين الصحي والمساعدات النقدية وغيرها.
- العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف المنزلي والعنف ضد الأطفال في ظل ازدياد الضغوط النفسية على المجتمع ككل وضعف الوصول للخدمات الاجتماعية بما فيها خدمات الحماية.
- مخلفات الحرب المتفجرة الناتجة من الاعتداءات الإسرائيلية السابقة على قطاع غزة.

2.7 سجل المخاطر على مستوى المجتمعات

تم تنفيذ سجل المخاطر المقترح مع 7 مجتمعات مختارة في جميع أنحاء فلسطين. والغرض من ذلك هو تطبيق نموذج سجل المخاطر على أمثلة حقيقية من المجتمع المحلي، فضلا عن توضيح كيفية إدراك تلك المجتمعات للمخاطر من منظور كل مجتمع على حدة.

2.7.1 ملفات تعريفية عن المجتمعات المبحوثة :

2.7.1.1 عين البيضا – الضفة الغربية

قرية تقع على 25 كلم شرقي مدينة طوباس، وهي منطقة زراعية خصبة تشتهر بزراعة الخضار وتربية المواشي. تعتبر قرية عين البيضا إحدى القرى الفلسطينية الواقعة ضمن قرى الأغوار الشمالية (بردلة وكردلة وعين البيضاء) وتقع بمحاذاة نهر الأردن وفي شمال وادي الأردن. تقدر مساحة القرية بحوالي 10,000 دونم.

وقد تقلصت الأرضي الزراعية بشكل ملحوظ وصلت إلى 49% من مساحة الأراضي. ففي عين البيضاء لوحدها تراجعت المساحة المزروعة من 7000 دونم إلى 1800 دونم فقط أي بنسبة 74%. وبالإضافة إلى جفاف الآبار (9 من 10 آبار غير عاملة) ومصادرة الحصة من مياه نهر الأردن والبالغة 250 مليون كوب، فإن حصة المنطقة من المياه انخفضت من 5 مليون كوب إلى فقط 1.8 مليون كوب عام 2012.

موقع القرية شمال وادي الأردن جعلها عرضة لأطماع الاحتلال الإسرائيلي ومستهدفة بشكل أكبر من الناحية الأمنية والعسكرية. حيث تعاني من سياسة التوسع والمضايقة والتهميش. وقد فقدت القرية الكثير من أراضيها وموارد مياهها ولا زالت تتعرض للمزيد بسبب سياسة المصادرة للأراض لصالح الأغراض العسكرية والمستوطنات التابعة للاحتلال الإسرائيلي حيث صودر منها 4400 دونم لأغراض عسكرية.

يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد سكان القرية بنحو 1258 نسمة في العام 2022.[21]

2.7.1.2 مخيم دير عمار – الضفة الغربية

يقع مخيم دير عمار إلى الشمال الغربي من قرية دير عمار، على بعد 30 كيلومترًا، إلى الشمال الغربي من مدينة رام الله. تأسس المخيم عام 1949، وكانت مساحته عند الإنشاء 160 دونماً؛ ثم أصبحت حوالي 145 دونماً. بلغ عدد السكان عند الإنشاء حوالي 3000 نسمة؛ ثم انخفض إلى 1696 نسمة؛ إثر عدوان 1967.[22] حسب إحصاءات الأونروا عام 2022؛ يبلغ عدد سكان المخيم 2220 لاجئ،[23] تنحدر أصولهم من القرى المدمرة التابعة لمدن: الرملة، ويافا، واللد.[24]

21- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2022
22- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا
23- الأونروا – مخيم دير عمار
24- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا

يقع المخيم في المنطقة (ب) تحت السيطرة الإسرائيلية والفلسطينية المشتركة وذلك بعد اتفاقيات أوسلو. على الرغم من أن هناك العديد من المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة، والتي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي، فإن المستوطنات بعيدة نوعا ما عن المخيم ونتيجة لذلك فإن الاشتباكات بين المستوطنين وسكان المخيم غير شائعة.[25]

مخيم دير عمار هو أكثر اتساعا من معظم مخيمات الضفة الغربية، إذ يوجد بالمخيم بعض الأماكن العامة مثل الحدائق العامة والملاعب الرياضية.[26] مع ذلك هنالك تحديات فيما يتعلق بالصرف الصحي وجودة الشوارع كما تشكل العزلة الجغرافية النسبية للمخيم صعوبة في التنقل لبعض السكان.

موقع المخيم القريب من مدينة رام الله (20 كيلومترا شمال غرب) ومن قرية دير عمار؛ سهل الوصول إلى أسواق العمل الإسرائيلية والمحلية مما ساهم في خلق حالة من الاستقرار الاقتصادي النسبي في المخيم.[27]

تبلغ نسبة المتعلمين في المخيم 91% منهم 25% من حملة شهادة جامعية. معظم السكان يعملون داخل الخط الأخضر أو يمارسون والعمل الحر في المحافظات المجاورة. تبلغ نسبة البطالة 23%.[28]

تنشط في المخيم مجموعة من المؤسسات[29] من أهمها:

- اللجنة الشعبية لخدمات المخيم: تقوم بتوفير خدمات المخيم وهي مشكلة من أهالي المخيم نفسه.
- مركز الشباب الاجتماعي: يقدم الخدمات الثقافية والاجتماعية والرياضية.
- المدارس: يوجد في المخيم مدرستين للأونروا تقدم خدمات التعليم لأكثر من 800 طالب وطالبة
- مركز صحي للرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الصحة الإنجابية ورعاية الأطفال والتطعيم والفحوصات الطبية والعلاج .
- جمعية حياة لتأهيل المعاقين لخدمة ذوي الإعاقة بالإضافة لأنشطة متنوعة للمجتمع.[30]

2.7.1.3 مسافر يطا - الضفة الغربية

تجمع من 13 قرية فلسطينية جنوب الخليل يسكنها حوالي 1150 نسمة في 215 عائلة. تصنف أراضي مسافر يطا على أنها منطقة ج والتي تتبع لإدارة الاحتلال الإسرائيلي.[31]

تتعرض المنطقة بشكل مستمر لمضايقات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تم تنصيف جزء كبير من المنطقة منطقة إطلاق نار تابعة للجيش الإسرائيلي وذلك عام 1981. وتعرضت المنطقة في السنوات 1985 و1999 لحملات تهجير للسكان وترحيلهم لمناطق أخرى من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

يواجه سكان المنطقة ظروفاً قاسية بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الذي يمنع تصاريح البناء أو يقوم بهدم البيوت التي يتم بناؤها ما جعل

25- الأونروا – مخيم دير عمار
26- الأونروا – مخيم دير عمار
27- الأونروا – مخيم دير عمار
28- دائرة شؤون اللاجئين – منظمة التحرير الفلسطينية – مخيم دير عمار
29- دائرة شؤون اللاجئين – منظمة التحرير الفلسطينية – مخيم دير عمار
30- الأونروا – مخيم دير عمار
31- أوتشا الأراضي الفلسطينية – الحياة في منطقة إطلاق نار 2013

السكان يلجؤون لبناء بيوت من الصفيح أو السكن داخل الكهوف، ما يجعل ظروف سكنهم غير صحية ولا يتوفر بها المرافق الأساسية مثل دورات المياه وشبكة الصرف الصحي.

ومنذ بدايات 2000 بدء سكان المنطقة ببناء أكواخ من الصفيح وغرف صغيرة. لكن تحول معظمها إلى حطام بعد إزالتها من قبل جرافات الاحتلال الإسرائيلي.

ويبلغ عدد السكان المهددين بالتهجير القسري عقب قرار المحكمة الإسرائيلية 1200 فلسطيني بينهم 500 طفل، بعد معركة قانونية استمرت عقودا وانتهت في مايو/أيار 2022 بالمحكمة العليا الإسرائيلية[32].

يعتبر السكان الموجودون بالمنطقة عرضة لانعدام الأمن الغذائي، لاعتمادهم على تربية المواشي كمصدر رئيسي للدخل، ولا يستطيعون إطعام ماشيتهم لصعوبة وصولهم إلى مناطق الرعي وتهديدات المستوطنين وجيش الاحتلال. وهم يتعرضون بشكل مستمر لاعتداءات المستوطنين والجيش الإسرائيلي.

لا تتوفر في مسافر يطا الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والصرف الصحي، ولا تتوفر مياه الشرب مما يضطر السكان للاعتماد على نقلها بالصهاريج وتوفير الكهرباء باستخدام ألواح الطاقة الشمسية التي يصادرها الجيش الإسرائيلي أو يدمرها المستوطنون.

كل ذلك تسبب في ضعف دخل السكان في المنطقة، وارتفاع البطالة والفقر بينهم، ما جعلهم معتمدين على المساعدات الغذائية من المنظمات الإنسانية[33].

2.7.1.4 بلدة الرام - القدس

تقع على بعد 8 كم شمال مدينة القدس ويحدها كفر عقب ومخيم قلنديا شمالاً وبير نبالا غرباً وبيت حنينا جنوباً وجبع شرقاً.

يقدر عدد سكانها بحوالي 17495 عام 2022[34] تتبع الرام محافظة القدس وتبلغ مساحتها 6706 دونماً.

يوجد في الرام مجلس محلي الرام وهو يتبع وزارة الحكم المحلي ومكون من أهالي الرام ويعمل على خدمة البلدة وتقديم خدمات البنية التحتية مثل تأهيل الطرق وشبكات الصرف الصحي وتنظيم عمليات البناء وإصدار الرخص.

يوجد في الرام 8 مراكز صحية منها الحكومية والخاصة، ولكن لا يوجد فيها مستشفى. كما أن الوضع الاقتصادي يعتمد على العمل داخل الخط الأخضر بأكثر من 59% والتجارة بحوالي 23%[35].

أقام الاحتلال الإسرائيلي جدار الفصل العنصري الذي يحيط بالبلدة من 3 جهات كما اقتطع الجدار جزءاً من ضاحية البريد جنوب الرام. إضافة لذلك يصنف جزء من البلدة ضمن مناطق ب في حين يصنف جزء آخر منها ضمن مناطق ج[36].

قبل بناء الجدار كانت الرّام مركزاً تجاريّاً نشطاً وجاذباً للتطوير العقاريّ والاقتصاديّ، أما بعد بناء الجدار، تم عزل الرّام عن القدس ما أدى إلى تدهورٍ حاد في الحركة الشرائيّة في البلدة، نتج عنه إغلاق عدد من المحال والمراكز التجاريّة فيها. كما أدىّ الجدار إلى هجرة كثيرين من سكّان الرّام ممن

32- الجزيرة نت – منطقة مسافر يطا
33- الجزيرة نت – منطقة مسافر يطا
34- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2022
35- معهد الأبحاث التطبيقية أريج – دليل بلدة الرام 2012
36- موسوعة القرى الفلسطينية – الرام قضاء القدس

يحملون هويّة القدس بحثاً عن بيوت في مناطق لم يعزلها الجدار. وبهذا، تحوّلت الرّام من ضاحية ريفيّة تجاريّة نشطة على مدخل القدس الشمالي إلى منطقةٍ مُهمَلة ومعزولة نائية، يتطلب الوصول إليها الوقت الطويل عبر الحواجز.[37]

2.7.1.5 قرية أم النصر – قطاع غزة

تقع في أقصى شمال قطاع غزة وتبلغ مساحتها 800 دونماً يسكنها حوالي 5000 نسمة من القبائل البدوية.

القرية التي أنشـــأت عام[38] 1997 تُعرف هذه القرية في غزة بـ "القرية البدوية" ويعمل غالبية سكانها في الرعي والزراعة. وتتشـــكّل من منازل من الصفيح، والنايلون، وألواح الخشب، والقماش.

يعيش سكان القرية ظروفاً صعبةً نتيجة لانكشافهم في البرد والشتاء بسبب بيوت الصفيح التي يسكنونها والتي لا تحميهم من الظروف الجوية. كما أن موقع القرية الملاصق لأحواض الصـــرف الصـــحي يجعل منها مكاناً مليئاً بالحشـــرات والقوارض والأمراض. كذلك قربها من المناطق الحدودية الفاصلة بين قطاع غزة والأراضي المحتلة يجعل أهلها عرضةً للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.[39]

2.7.1.6 الصيادين – مخيم الشاطئ – قطاع غزة

يقطن مجتمع الصيادين في أزقة متجاورة في مخيم الشاطئ، إضافة إلى حي الصيادين المسمى آل بكر الذين يحترفون الصيد ويعملون في حرف أخرى مرتبطة بالصيد مثل صيانة السفن، وصناعة المراكب، وحياكة شبكات الصيد وغيرها، ولكن بسبب سوء الأحوال الاقتصادية لجأ بعضهم إلى تجارة الخضراوات والعمل كباعة متجولين وعمال بناء / انشاءات.

يعاني مجتمع الصيادين من مخاطر أمنية تتمثل في التعرض المستمر للاعتقالات من قبل الاحتلال الإسرائيلي من البحر، والتعرض لإطلاق نار مباشر من قبل الاحتلال الإسرائيلي علاوة على التعرض للمساءلة القانونية من قبل الأمن في قطاع غزة والاشتباه بهم بالتعاون مع الاحتلال الإسرائيلي.

يعيش الصـــيادون في بيوت مســـاحتها ضيقة نســـبيا حيث تتراوح مســـاحات البيوت من 50 حتى 80 متر وعدد الأفراد 6 إلى 12 فرد وهو عدد كبير بالنسبة لمساحة البيت، وبعض البيوت تعاني من تسريبات مياه الأمطار بشكل مستمر.

2.7.1.7 القرية السويدية – قطاع غزة

تجمع سكاني في أقصى-جنوب غرب قطاع غزة على الحدود المصرية الفلســطينية. نشــأت القرية عام 1948 نتيجة للجوء بعض العائلات إليها بعد النكبة. وسميت بالقرية السويدية بعد تبرع القوات السويسرية التي خدمت ضمن قوة الطوارئ الدولية بتأسيس بنية تحتية في القرية.[40]

37- موسوعة القرى الفلسطينية – الرام قضاء القدس
38- ويكيبيديا – أم النصر
39- صحيفة العربي الجديد – أم النصر
40- وكالة الأنباء التركية – القرية السويدية

يقدر عدد السكان بحوالي 2000 نسمة يسكنون مساحة لا تتجاوز 40 دونماً ويعيشون ظروفاً مأساوية لغياب الدور الحكومي فيها واستثنائها من خدمات بلدية رفح، عدا بعض الخدمات التي تقدمها الأونروا. ورغم أن سكان القرية هم من اللاجئين؛ إلا أن الأونروا لا تعترف بالقرية كمخيم وبالتالي لا تقدم لها كافة الخدمات مثل باقي المخيمات.[41]

تعاني القرية من بعدها عن مركز محافظة رفح الفلسطينية، حيث لا تصلها المواصلات العامة، مما يضطر أطفالها الذهاب الى مدارسهم في الصباح الباكر مشياً على الأقدام عبر الطرق الوعرة، لمسافة تتراوح بين 3-7 كيلو متر. كما تشكو القرية من ساعات انقطاع الكهرباء الطويلة، والتي تزيد من معاناة سكانها.[42]

يعمل معظم سكان القرية في الصيد البحري بشكل موسمي، أو في أعمال يومية بسيطة ما يفسر نسب البطالة والفقر المرتفعة بينهم.

تعاني القرية من مشاكل متنوعة أهمها تآكل الشاطئ الذي يهدد باندثار القرية، كما تعاني من نقص الموارد الطبيعية وضعف سبل العيش بسبب الحصار الإسرائيلي وإغلاق البحر أمام الصيادين وعدم توفر أدوات الصيد.

2.7.2 المقارنة ما بين المجتمعات

2.7.2.1 مقارنة ما بين المجتمعات في قطاع غزة

فيما يلي سنقوم بعرض أبرز نتائج تطبيق سجل المخاطر على المجتمعات المختارة، سيتم عرض النتائج بشكل مقارنة بين المجتمعات وذلك لنضع بين أيديكم الصورة كاملة ويمكن الاطلاع على النتائج التفصيلية لكل مجتمع على حدة ولتحليل الاستبانة من الملحق رقم 2

بشكل عام فإن نتائج المجتمعات الثلاثة في قطاع غزة متوسطة إلى ضعيفة في جميع المحاور، إلا أنه يمكن ملاحظة أن محور "التعلم من المخاطر" هو الأفضل بين جميع المحاور حيث أحرزت فيه كل المجتمعات أعلى متوسط. وقد يفسر ذلك بأن لدى المجتمعات قدرة عالية على التعلم من المخاطر إلا أن هذا التعلم بحاجة لمزيد من الدراسة لمعرفة إلى أي درجة يتم تطبيقه والاستفادة منه بشكل عملي.

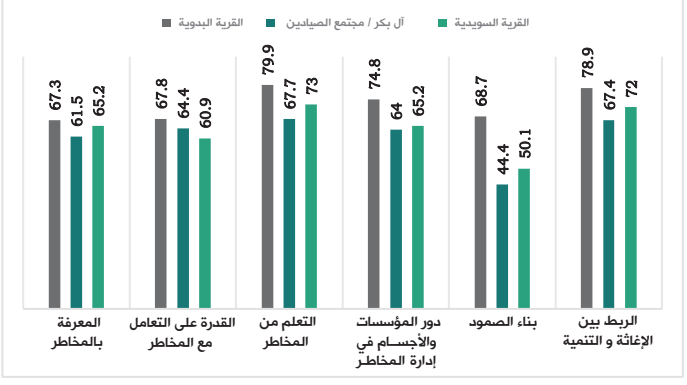

ويظهر من الشكل تقارب عام بين المجتمعات الثلاثة في النتائج على كل محور، وقد يعزى هذا كونها تعيش نفس السياق العام وتتعرض لظروف في مجملها متشابهة. كما يلاحظ أن مجتمع القرية البدوية هو الأكثر حظاً مقارنة بباقي المجتمعات، وقد يعزى ذلك لموقع القرية البدوية في محافظة شمال غزة التي تحظى باهتمام كبير من معظم المنظمات الأهلية التي تتمركز في محافظة غزة (القريبة جغرافياً)، وهي بذلك تختلف بشكل كبير عن القرية السويدية التي تقع في أقصى

41- لاجئين – القرية السويدية
42- وكالة الأنباء التركية – القرية السويدية

جنوب قطاع غزة في محافظة رفح التي يقل فيها عدد المنظمات الأهلية الناشطة ويضعف فيها وصول المنظمات الأهلية بشكل عام.

من جهة أخرى كان مجتمع الصيادين هو صاحب أقل معدل في معظم المحاور، ما يدل على مدى هشاشة المجتمع والذي يمكن ربطه بالأسباب التالية:

- مجتمع الصيادين هو مجتمع مغلق ويعتمد على الصيد كمصدر رئيسي للرزق، وهو مجال يصعب على المنظمات الأهلية التدخل فيه حيث تكتفي بتقديم خدمات جانبية مثل المساعدات الغذائية والدعم النفسي-والتثقيف، ولا تستطيع تقديم تدخلات تنموية لتغيير الواقع بشكل جذري مثل حل مشكلة الوصول لمساحة كافية للصيد أو توفير معدات الصيد المطلوبة بسبب منعها من الاحتلال الإسرائيلي.
- يغلب على مجتمع الصيادين ضعف المستوى التعليمي ما يحد من قدرات الأهالي فيه من طلب الرزق عبر مصادر أخرى ويزيد من اعتمادهم على الصيد في توفير قوتهم اليومي.

يلاحظ أيضاً أن أقل النتائج كانت في محور "بناء الصمود" وبفارق ملفت عن باقي المحاور، وقد يفسر هذا بأن معظم التدخلات المقدمة هي إغاثية أو أنها لا تحقق الصمود المتوقع منها.

2.7.2.2 مقارنة ما بين المجتمعات في الضفة الغربية

على صعيد المجتمعات في الضفة الغربية، فيمكن القول إن النتائج متوسطة إلى ضعيفة، ولكنها متقاربة بين المجتمعات المبحوثة.

بشكل عام يمكن القول إن محور "دور المؤسسات في إدارة المخاطر" هو الأعلى وهو ما يدلل على حجم الدور الذي تؤديه المنظمات الأهلية والحكومية وأهميته في دعم هذه المجتمعات. في المقابل، كان محور "القدرة على التعامل مع المخاطر" هو الأقل لدى معظم المجتمعات. ويمكن عزو ذلك إلى ضعف مقومات بناء الصمود، كما يتضح من نتائج محور "بناء الصمود" وفي نفس الوقت عظم المخاطر التي تواجهها المجتمعات مما يجعل مواجهتها والقدرة على التعامل معها محدودة بشكل كبير.

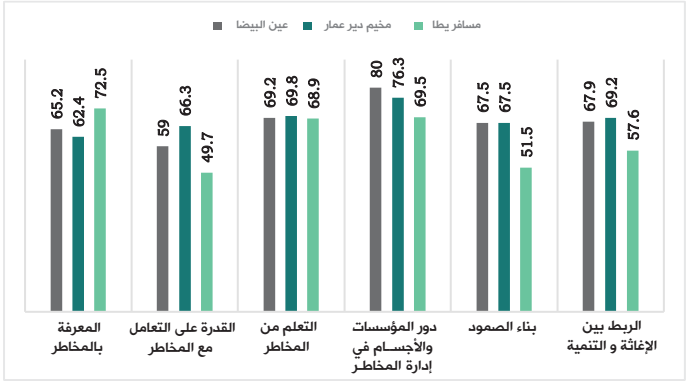

جاءت نتائج مجتمع مخيم دير عمار أعلى مقارنة بباقي المجتمعات وقد يرجع ذلك لوجود الأونروا التي تقوم على توفير الخدمات الأساسية في المخيم نظراً لوجود اللاجئين فيه. وهذا أتاح استمرارية الخدمات واستدامتها مقارنة بالخدمات المتقطعة في باقي المجتمعات التي تعتمد على خدمات المنظمات الأهلية التي بدورها تعتمد على تمويل لا يتوفر على الدوام.

وفي نفس السياق، كانت نتائج مجتمع مسافر يطا هي الأقل مقارنة بباقي المجتمعات، وقد ينسب ذلك لطبيعة المسافر التي هي عبارة عن مجموعة من التجمعات الصغيرة على مساحة كبيرة من الأرض وتقع في مناطق ج المعرضة (أكثر من باقي المناطق) لانتهاكات الجيش الإسرائيلي وعنف المستوطنين.

2.7.2.3 مقارنة ما بين متوسط مجتمعات الضفة وغزة والقدس

عند مقارنة نتائج جميع المجتمعات، يلاحظ أن النتائج متقاربة إلى حد ما في جميع المحاور، غير أن محور "التعلم من المخاطر" كان في المتوسط هو أعلى محور لجميع المناطق، في مقابل محور "بناء الصمود" الذي كان أضعف محور لجميع المناطق.

من ذلك، يمكن القول إن التعلم من المخاطر موجود على مستوى المناطق إلا أنه بحاجة لمزيد من الدراسة للتأكد من مدى تطبيقه والتعرف على المحددات والظروف التي تنميه أو تحد منه. أما بخصوص بناء الصمود فالنتيجة قد تكون متوقعة لعدد من الأسباب منها:

- تركيز التدخلات على الإغاثة مع نقص أو ضعف التركيز على التنمية لتحقيق بناء الصمود.
- ضعف تمويل التدخلات المخصصة لبناء الصمود أو عدم العمل بشكل واضح ومحدد على بناء الصمود.
- ضعف البنية التحتية وارتفاع هشاشة المجتمعات المختلفة في ظل اشتداد المخاطر والصعوبات التي تواجهها ما يجعل قدرتها على الصمود محدودة جداً.

عند مقارنة المناطق؛ يلاحظ أن القدس هي الأقل حظاً في معظم المحاور وهو ما يمكن تفسيره بضعف وجود المنظمات الأهلية بسبب إجراءات سلطة الاحتلال الإسرائيلي فيها مع غياب أو تغييب دور السلطة الوطنية الفلسطينية فيها. وفي المقابل، كانت الضفة الغربية ذات نتائج أفضل مقارنة بقطاع غزة وهو ما يمكن تفسيره بتوفر إمكانات أفضل في الضفة الغربية من حيث تركيز خدمات السلطة الفلسطينية فيها مقابل انقطاعها في قطاع غزة، وقدرة المجتمعات على الوصول إلى فرص العمل في ظل انفتاحها على المناطق الإسرائيلية مقارنة بالحصار الخانق والوضع الاقتصادي السيئ في قطاع غزة.

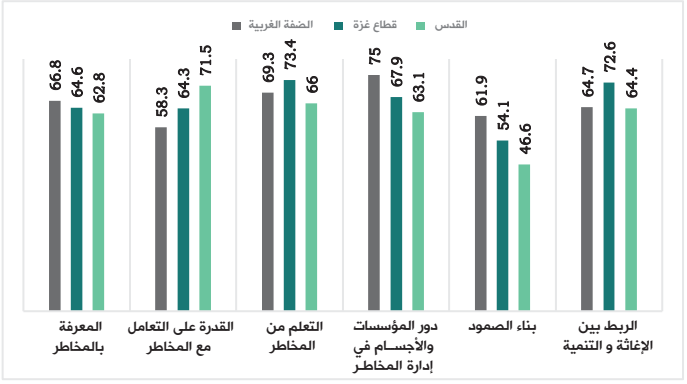

2.7.3 قائمة المخاطر التي تتعرض لها مجتمعات قطاع غزة (5 مخاطر أكثر تكرارا)

القرية البدوية	مجتمع الصيادين	القرية السويدية
1- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم وجود مصادر مستقرة لكسب الرزق.	ارتفاع معدلات الفقر والبطالة	ارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل الشواطئ، مما يهدد بشكل مباشر منازل المواطنين
2- المخاطر المتعلقة بالسكن وتشمل الانكشاف للنزوح، وعدم ملاءمة المنازل للظروف المعيشية، والمساحة المحدودة في المنزل.	اعتداءات الاحتلال على الصيادين أثناء عملهم في البحر وحرمانهم من الصيد ضمن المسافات المسموح بها	عدم الاعتراف بالقرية داخل حدود بلدية رفح وعدم تسجيل أهلها داخل مخيمات الأونروا للاجئين.

3- عمالة الأطفال الناجمة عن تسرب الأطفال من المدرسة بسبب عدم القدرة على توفير تكاليف التعليم للأطفال أو عدم القدرة على الوصول للخدمات.	ارتفاع أسعار صيانة قوارب ومعدات الصيد وعدم وجود قطع الغيار والمواد اللازمة لصيانة وبناء القوارب	ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين الشباب والعمال نتيجة للعقبات المرتبطة بمهنة الصيد.
4- ضعف البنية التحتية للقرية وعدم وجود شبكات الصرف الصحي في الجزء غير المعترف به من القرية	ظروف السكن غير مناسبة لعدد أفراد الأسرة وعدم ملكية بعض المنازل وخطر النزوح	من الصعب الحصول على التعليم بسبب بعد المدارس والطريق الوعرة للأطفال والفتيات خاصة في فصل الشتاء.
5- العنف الأسري بجميع أنواعه، بما في ذلك الزواج المبكر، والعنف الجسدي ضد الزوجة والأطفال، فضلا عن الطلاق.	التفكك الأسري والمشاكل الاجتماعية الناتجة عن بقاء أرباب الأسر خارج المنزل لساعات طويلة	ظروف السكن غير مناسبة من حيث المساحة ولا تحمي من حرارة الصيف ولا من برد الشتاء.

2.7.4 قائمة التوصيات لتحسين المجتمعات المحلية في قطاع غزة (5 الأكثر تكرارا)

القرية البدوية	مجتمع الصيادين	القرية السويدية
التوعية المجتمعية وخلق فرص العمل من خلال برامج التشغيل المؤقت لدى الوزارات المعنية (العمل، التنمية الاجتماعية).	تقديم المساعدات الإنمائية للصيادين بواسطة السلطات المحلية والمؤسسات الداعمة.	عمل تدخل لمنع انجراف التربة وارتفاع منسوب مياه البحر تجاه المنازل وحمايتها من موج البحر.
العمل على إيجاد حلول بديلة وصيانة وترميم المنازل.	توفير الحماية للصيادين في المناطق المسموح الوصول إليها.	ترميم وتجديد المنازل التي تحتاج إلى صيانة وحماية من العوامل البيئية في الصيف والشتاء.
تقديم الخدمات الصحية وتوفير الأدوية وتقديم الرعاية والدعم النفسي التي يحتاجها المواطنون..	توفير المواد اللازمة لصيانة معدات وقوارب الصيد.	تحسين وسائل النقل بواسطة البلدية لتسهيل عملية تنقل الاطفال للمدارس، والمواطنين لمرافق المدينة.
تنفيذ برامج تطوير البنية التحتية للحي بواسطة بلدية أم النصر.	إيجاد فرص عمل بديلة ومشاريع تشغيلية للصيادين المتعطلين عن العمل.	إنشاء مدرسة إضافية للمرحلة الابتدائية في المنطقة بسبب ازدياد أعداد الأطفال في المرحلة الابتدائية.
توفير ملاجئ آمنة للمواطنين في حالات الطوارئ، التي يتعرض لها المواطنون في المنطقة الحدودية.	-	توفير فرص عمل بديلة ومشاريع تشغيلية للسكان المتعطلين عن العمل في المنطقة.

2.7.5 قائمة المخاطر التي تتعرض لها مجتمعات الضفة (5 مخاطر أكثر تكرارا)

عين البيضا	مخيم دير عمار	مسافر يطا
عدم وجود مواصلات عامة	انتشار المخدرات في المجتمع وبين الشباب	التهجير القسري ومصادرة الممتلكات
عدم وجود مراكز صحية وعيادات داخل القرية	ارتفاع معدلات الفقر والبطالة	قلة المياه وتدمير شبكات المياه
دمار في البنية التحتية في القرية (قلة المياه وضعف الكهرباء)	العنف الأسري	خطر المستوطنين
ضعف خدمات التعليم	سوء خدمات الصرف الصحي	هدم المنازل
ارتفاع معدلات الفقر والبطالة	انعدام المساحة للتوسع والبناء	ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة

2.7.6 قائمة التوصيات لتحسين المجتمعات المحلية في الضفة (5 الأكثر تكرارا)

عين البيضا	مخيم دير عمار	مسافر يطا
زيادة الدعم والاهتمام من قبل الحكومة والمؤسسات الأهلية.	زيادة الرقابة والتدخل للحد من مشكلة الإدمان وضبط الجريمة	توفير حماية محلية أو دولية للسكان من اعتداءات الاحتلال
دعم ومساندة المجلس المحلي في القرية	زيادة دعم الأونروا واللجنة الشعبية ومؤسسات الحكومة للمخيم	حل مشكلة المياه وتوفير آبار وخزانات
إيجاد وتحسين شبكة المواصلات العام	توفير فرص عمل	إصلاح شبكة الطرق والبنية التحتية في المنطقة
رفع الوعي لدى المجتمع حول القضايا العامة بما فيها التعليم.	تحسين جودة التعليم وتحسين البنية التحية للتعليم	توفير فرص عمل أو دعم المشاريع الإنتاجية المحلية
رفع جودة خدمات التعليم والبنية التحتية للمدارس داخل المنطقة	تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة ودعم المشاريع الإنتاجية في المخيم	توفير الخدمات الأساسية في المنطقة مثل التعليم والصحة

2.7.7 نظرة على موارد وأصول المجتمعات المحلية

ويلاحظ من سجلات المخاطر لمختلف المجتمعات المحلية ما يلي:

- تعتبر المجتمعات المختلفة التلاحم المجتمعي فيما بينها، وخاصة وجود الأسر ورؤساء العشائر، مورداً مهماً لمواجهة مختلف المخاطر، خاصة تلك المتعلقة بالوضع الاجتماعي.
- يعتمد حوالي 79% من سكان قطاع غزة على المعونات خاصة المقدمة من خدمات الأونروا المجانية للاجئين، كما يعتمد أهالي قطاع غزة على خدمات التعليم في المدارس والمراكز الصحية والمساعدات الغذائية من المصادر الحكومية ومن وكالة الغوث (الأونروا).

- تعد الخدمات العامة التي تقدمها المنظمات الحكومية بأشكالها المختلفة مورداً مهماً لدعم وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود من خلال الخدمات التي تقدمها لأنها تلبي جزءاً من الاحتياجات الاساسية.
- تساهم مؤسسات المجتمع المدني في الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الضعيفة على الصمود، وذلك بتوفير بعض الموارد (على الرغم من بساطتها وقلة كمياتها) إلا أنها لها دور في توفير بعض الخدمات التي تساعد المجتمعات الضعيفة على الصمود.
- يلاحظ أن المجتمعات المحلية في الدراسة لم تعتمد كثيراً على الموارد المتاحة فيها كأصول وموارد. وقد يفسر ذلك بأن دور هذه الموارد محدود أو أن المجتمع لا يستفيد منها أو لا يستطيع الاستفادة منها. وهذا يحتاج إلى دراسة أعمق وأكثر تفصيلا.
- تعاني المجتمعات المبحوثة من تدني الموارد اللازمة لتعزيز الصمود في وجه المخاطر التي تتعرض لها مثل نقص الغذاء وصعوبة الوصول للمؤسسات التعليمية وكذلك الخدمات الصحية، مما يشكل خطرا كبيرا على سكان هذه المجتمعات.
- هناك دور مهم وكبير للمرأة في هذه المجتمعات التي تعاني من الانكشاف والتعرض للمخاطر، حيث يقضي الرجل معظم وقته خارج المنزل بحثا عن مصدر رزق، بينما تقضي المرأة وقتها في رعاية الأطفال وتلبية احتياجاتهم والقيام بالأعباء المنزلية.

2.7.8 تحليل عامل الصمود

عند دراسة عوامل الصمود لدى المجتمعات المبحوثة لم تتم الإشارة إلى عوامل الصمود والتأقلم مع المخاطر، وهذا يدل على قلة الخيارات المتاحة لهم. إلا أنه يمكن ملاحظة التالي:

- تلجأ المجتمعات المختلفة إلى المؤسسات الحكومية والأهلية الموجودة فيها أو التي تستطيع الوصول لها للاستعانة بها في مواجهة قلة الموارد.
- جميع العوامل التي توصلت إليها الدراسة كانت تدلل على التكيف مع المخاطر وليس التغلب عليها أو مجابهتها. وهذا له العديد من الدلالات منها:

- تفشي المخاطر ووصولها لمراحل متقدمة بحيث أصبح من الصعب التعامل معها أو مواجهتها ضمن نطاق قدرات المجتمع نفسه.
- جسامة المخاطر التي تواجهها هذه المجتمعات مثل التهديدات الإسرائيلية المستمرة في مقابل ضعف الموارد والقدرات المتاحة لدى المجتمعات، والتي لا تؤهلها لاتخاذ إجراءات أو عمل جهود تمكنها من مواجهة هذه المخاطر.
- ضعف شبكة الدعم المقدمة من الحكومة والمؤسسات للمجتمعات ما يجعلها تقريباً وحيدة أمام المخاطر دون معين يساعدها للتصدي لمسببات المخاطر ومقاومتها بالشكل المطلوب.

- تسعى المجتمعات للاستفادة مما لديها من أصول وموارد لتتكيف مع المخاطر أو لتقلل من تأثيراتها السلبية ولو بشكل بسيط.
- معظم العوامل المذكورة تعالج آثار ونواتج المخاطر دون عمل حقيقي أو جهد موجه نحو معالجة الأسباب والمسببات للمخاطر. وهذا رغم إدراك المجتمعات لمسببات المخاطر وآثارها، إلا أنه يدل على ضعف قدرات المجتمعات ما يحد من قدرتها على التعامل مع المخاطر.
- تستمد المجتمعات قدرتها على الصمود من مواردها الداخلية من خلال الطرق التي تسلكها والوسائل التي تستخدمها للتعامل مع المخاطر. في حين أنها تتقوى وتستعين بالخدمات التي تقدمها المؤسسات المختلفة لتستمر في الحياة. وهذا الوضع يقود إلى مزيد من التدهور والانكشاف دون تحقيق أثر مستدام أو تنمية حقيقية.

- جُل الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية والأهلية هي موجهة نحو تخفيف آثار المخاطر وليست مصممة أساساً للتعامل مع مسببات المخاطر أو للتغلب عليها. هذا يزيد من معاناة المجتمعات ويقلل من قدرتها على التغلب على التحديات التي تواجهها.

2.7.9 أوجه التشابه في النهج المتبعة لمواجهة المخاطر عبر المجتمعات

رغم اختلاف المخاطر التي تواجه المجتمعات المبحوثة أو اختلاف مسببات تلك المخاطر. إلا أن المجتمعات تستخدم مجموعة من الطرق وتعتمد على موارد متشابهة في مواجهة المخاطر. يتضح ذلك في الأمثلة التالية:

- تعتمد جميع المجتمعات على المساعدات التي تقدمها المؤسسات في مواجهة معظم المخاطر رغم اختلافها. وهذا يدلل على أهمية التدخلات التي تقدمها المؤسسات من جهة، وعلى مدى ضعف المجتمعات واحتياجها الشديد لمثل تلك الخدمات.
- تستخدم المجتمعات العشائرية والمخاتير ورجال الإصلاح كأداة فاعلة في التدخل لحل المشكلات الاجتماعية على اختلافها، وذلك لأهمية النظام العشائري ودوره الكبير في فرض النظام داخل المجتمعات.
- تعتمد المجتمعات على الجهات الداخلية المنبثقة منها مثل المجالس المحلية أو اللجان الشعبية في توفير الخدمات الأساسية والداعمة للمجتمعات. وهو ما يدلل على أهمية مثل هذه الأجسام وعلى دورها الفاعل وضرورة دعمها وتقويتها.

القسم الثاني

بناء الصمود

3. معنى الصمود

3.1 تعاريف الصمود

الصمود كما عرفته جمعية علم النفس الأمريكية (APA) هو "عملية ونتيجة للتكيف بنجاح مع تجارب الحياة الصعبة أو تحدياتها، خاصة من خلال المرونة العقلية والعاطفية والسلوكية والتكيف مع المطالب الخارجية والداخلية".

ويركز هذا التعريف على الصمود "النفسي" الداخلي. ولكن عند الحديث عن الصمود في نطاق أوسع، تتبادر إلى الذهن تعريفات أخرى تشرح الصمود على مستوى المجتمع أو الدولة.

وفي الاتجاه نفسه، عرف الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ القدرة على الصمود بأنها "قدرة النظام الاجتماعي أو البيئي على استيعاب الاضطرابات مع الاحتفاظ بنفس الهيكل الأساسي وطرق العمل، والقدرة على التنظيم الذاتي، والقدرة على التكيف مع الإجهاد والتغيير".

يعرّف (اتحاد الصمود) الصمود على أنه "مرونة" بمعنى "قدرة النظام على امتصاص الاضطرابات وإعادة التنظيم أثناء خضوعه للتغيير". وقدم الاتحاد الأوروبي نفس المفهوم[43] قائلا "الصمود هو قدرة الفرد، أو الأسرة، أو المجتمع، أو البلد، أو المنطقة على المرونة والتكيف والتعافي بسرعة من الضغوط والصدمات."

كما قدمت ورقة نهج وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) لعام 2011 تعريفاً عملياً للقدرة على مواجهة الكوارث بأنها "قدرة البلدان والمجتمعات المحلية والأسر المعيشية على إدارة التغيير، من خلال الحفاظ على مستويات المعيشة أو تحويلها في مواجهة الصدمات أو الضغوط – مثل الزلازل أو الجفاف أو النزاعات العنيفة – دون المساس بآفاقها على المدى الطويل".

وقد لخص تقرير الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث كل ذلك في تعريفه للصمود بأنه "قدرة نظام أو مجتمع أو مجتمع معرض للمخاطر على مقاومة تأثير الخطر وامتصاصه واستيعابه والتعافي منه في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، بما في ذلك من خلال منع واستعادة هيكله الأساسي ووظيفته".

تدور جميع التعاريف المذكورة سابقاً حول أفكار مماثلة تصوغ وتعكس الفهم الأساسي للمرونة. وبعبارة بسيطة، تعكس تلك التعاريف كيف يفترض أن تتصرف البشرية عندما تواجه الأخطار والتهديدات، وما هو متوقع من الأشخاص الذين يواجهون ظروفا أكبر من قدراتهم.

تنبع هذه التعريفات من الغريزة الأساسية للبقاء على قيد الحياة، والتي تملي على الناس أنه من المفترض أن يستمروا في البقاء بعد التعرض للظروف والمخاطر.

43- الاتصالات المشتركة للاتحاد الأوروبي، نهج استراتيجي للمرونة في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، 2017

ومع ذلك، يمكن شرح حالة البقاء هذه، كما هو موضح من التعاريف المختلفة في 3 مستويات:

1. امتصاص
2. تكيف
3. تحوّل

بغض النظر عن الكيفية؛ من المتوقع أن تحقق هذه المستويات حماية للناس من الآثار الطويلة الأجل للمخاطر وتساعدهم على اكتساب بعض السيطرة على ظروفهم المعيشية. ويهدف بعضها إلى التعامل مع الأزمة كما هي من خلال استيعابها والحفاظ على الوضع أو على أقل قدر ممكن من التغييرات. بينما تشير باقي المستويات إلى الحاجة إلى اتخاذ بعض تدابير التغيير للتكيف مع الأزمة للحد من تأثيرها والحفاظ على ظروف معيشية مقبولة. من ناحية أخرى، يعبّر التحوّل عن الحاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية لتجنب أو تقليل آثار الأزمة مع النظر في حالة طويلة الأجل من التحدي / المقاومة تجاه مثل هذا النوع من الأزمات.

وقد حددت منظمة أكشن إيد، في إطارها الخاص بالقدرة على الصمود، مستويات القدرة على الصمود هذه وحددتها على النحو التالي:[44]

1. القدرة الاستيعابية هي القدرة على منع الأحداث السلبية أو الاستعداد لها أو التخفيف من آثارها، من خلال آليات التكيف التي تركز على الهياكل والوظائف الأساسية. ومن الأمثلة على القدرة الاستيعابية البيع المبكر للماشية أثناء فترات الجفاف؛ وبناء حواجز لمنع وصول مياه الفيضانات إلى المنازل أو الأراضي الزراعية؛ وتخزين المياه والغذاء قبل الانتخابات التي قد تؤدي إلى العنف؛ وتجهيز المدارس بطفايات الحريق.
2. القدرة على التكيف هي الخطوة التي تتلو القدرة الاستيعابية، وهي تؤدي إلى تغيير طويل الأجل. ومن الأمثلة على القدرة على التكيف تنويع مصادر العيش؛ وتيسير التجارة، واعتماد تقنيات الزراعة المقاومة للفيضانات؛ وتدريب كبراء المجتمعات المحلية والسلطات المحلية على حل التوترات والنزاعات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها فيما يتعلق بالحصول على المياه أو الأراضي؛ وتكييف المناهج الدراسية لتدريب المهنيين الصحيين على كيفية التعامل مع الأوبئة.
3. القدرة التحويلية مطلوبة عندما يتجاوز التغيير المطلوب قدرات الناس الاستيعابية والتكيفية، وعندما يكون هناك اعتراف بأن الهياكل البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية تبقي الناس محاصرين في حلقة مفرغة من الفقر والكوارث والصراعات، وتجعل النظام القائم غير مستدام. هذا هو الوقت الذي يجب أن يحدث فيه التغيير التحويلي. إن امتلاك القدرة التحويلية يمكن الناس من الدفع نحو الإصلاحات المؤسسية والتغيرات الثقافية والتحولات السلوكية من خلال التشكيك في القيم والافتراضات، بالإضافة إلى معالجة المعتقدات الثابتة والصور النمطية. يتعلق الأمر أساساً بتحدي الوضع الراهن من خلال معالجة علاقات القوة. ومن الأمثلة على القوة التحويلية: تغيير القوانين والتشريعات القائمة، مثل تحديد حصص للنساء في هيئات صنع القرار، أو اعتماد سياسات للحفاظ على البيئة مثل التحول إلى استخدام الطاقة النظيفة.

ومع ذلك، فإن أوجه التشابه هذه لا تنفي الارتباك الفعلي والتفسيرات المختلفة للصمود. وكما يقول المجلس الدولي للوكالات التطوعية: "مصطلح الصمود له تفسيرات مختلفة في كل قطاع. وبالنسبة للجهات الفاعلة في بناء السلام، فإنه يشير إلى إدارة المخاطر وزيادة القدرة على الصمود في وجه

44- دليل أكشن إيد لبناء القدرة على الصمود 2016

حالات الصراع، وبالنسبة للجهات الفاعلة في مجال التنمية، فإنه يشير إلى سبل العيش وتغير المناخ. هذا يمكن أن يجعل التواصل حول "الصمود" صعبا. في كثير من الأحيان، يتم وضع افتراضات، ولا يجتمع الممثلون لمناقشة هذه الاختلافات. ومن الضروري إجراء حوار حول المفردات المختلفة".[45]

3.2 الصمود في السياق الفلسطيني

على الرغم من أن التعريفات الدولية للصمود بينها الكثير من التقاطعات، إلا أن التعريف الفلسطيني للصمود يحمل معنى مختلفاً.

وهذا أمر يتعلق بتفرد السياق الفلسطيني، حيث يسيطر الاحتلال الإسرائيلي سيطرة مطلقة على جميع جوانب حياة الفلسطينيين منذ أكثر من 70 عاماً. وقد صبغت هذه الأزمة الممتدة التصور الفلسطيني للصمود بصبغة خاصة. لقد طور الفلسطينيون على مر السنين معنى للصمود يرتبط ارتباطاً مباشراً بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي. وقد استمد هذا التعريف جميع المعاني والمفاهيم الأخرى للمرونة وأضاف إليها من حيث إضافة أبعاد جديدة لها أو ربطها باستمرار الوجود في ظل الاحتلال الإسرائيلي أو مناهضة الاحتلال نفسه والتغلب عليه.

"إن الصمود في السياق الفلسطيني ليس مرادفاً لخلق مستويات معيشية مقبولة داخل الاحتلال. بل إن الصمود يتألف من عنصرين مترابطين: بناء الوعي واستمرار المقاومة والنضال الوطني نحو التحرر".[46]

الصمود كمفهوم، يعود إلى الهوية الفلسطينية، إلى درجة أنه أصبح جزءاً حقيقياً انبثق عن تجربة الشعب الفلسطيني ومعاناته في ظل الاحتلال الإسرائيلي.[47]

وهذا الفهم للصمود (Somoud) كما يستخدمه الفلسطينيون في كثير من الأحيان، يتجاوز مجرد التعامل مع الأزمات، ليعكس حالة التحدي لمواصلة الوجود والتغلب على الأزمات.

وأوضحت الأبحاث أن الصمود مفهوم وطني فلسطيني يحمل معنى العزم القوي على البقاء في البلاد وعلى الأرض.[48]

لذلك، يفسر مصطلح الصمود في العقل الفلسطيني على أنه " "Somoud بخلاف الترجمة للمفردة الانجليزية " "Resilienceالذي يرمز – بالنسبة للفلسطينيين – إلى المقاومة والصمود، والمثابرة، والصلابة، والمتانة.

وبالتالي أصبح الصمود مرادفا للمقاومة في العقل الجمعي الفلسطيني، وهو مصطلح متجذر بعمق في الحياة الاجتماعية والسياسية. " الصمود لا يمكن إهماله في الحياة الاجتماعية الفلسطينية، ولكنه مفهوم راسخ على نطاق واسع في الخطاب الوطني الفلسطيني[49]، والذي يسمح بنقل الممارسات اليومية غير المتبلورة إلى مفهوم ملموس وواضح اجتماعيا يتنقل بين الحياة الطبيعية الفردية الهشة والغرض الاجتماعي / السياسي. وبهذا المعنى، الصمود هو مفهوم سياسي بلا شك، لأنه فقط يأتي كرد فعل على الاحتلال الإسرائيلي. لذا فإن الصمود يخدم كوسيلة لتشكيل هوية وطنية فلسطينية شاملة لا يمكن للاحتلال أن يعرقلها.[50]

> "تم تطوير المفهوم الفلسطيني للصمود وربطه في الثمانينات بالاحتلال الإسرائيلي، حيث كانت المنظمات الأهلية المحلية حجر الزاوية في بناء الصمود".
>
> أمجد الشوا – PNGO

45- المجلس الدولي للوكالات التطوعية "تيار التعلم: التنقل في موضوع العلاقة 1: شرح "العلاقة" - أغسطس 2018 - https://reliefweb.int/report/world/learning-stream-navigating-nexus-topic-1-nexus--explained

46- سومود-المرونه: إعادة القدرة على الصمود إلى جوهر صنع السياسات الفلسطينية – مسارات - 2021

47- Busse, J. الحياة اليومية في مواجهة الصراع: الصمود كممارسة اقتباسية مكانية في فلسطين. J Int Relat Dev 25, 583–607 (2022). https://doi.org/10.1057/s41268-022-00255-1

48- الوجود هو قاوم: الصمود والبطولة والحياة اليومية - القدس الفصلية (معهد دراسات القدس) 59 (2014) 86 - 99

49- الصمود الفلسطيني: الحدود والإمكانيات – إنسانيات 2018

50- Busse, J. الحياة اليومية في مواجهة الصراع: الصمود كممارسة اقتباسية مكانية في فلسطين. J Int Relat Dev 25, 583–607 (2022).

في استراتيجية "رام الله المنيعة 2050" تم تعريف الصمود (المنعة) الحضرية على أنه " قدرة الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والشركات والأنظمة داخل المدينة على البقاء والتكيف والنمو بغض النظر عن أنواع الضغوط المزمنة والصدمات الحادة التي يعانون منها".
هذا المنظور المختلف للصمود بين السياق الفلسطيني، وسياق بقية العالم، يعطي أبعادا إضافية للصمود (استمرار الوجود والتغلب على الاحتلال الإسرائيلي)، مما يجعل " "Sumoudالمصطلح الأوسع نطاقا للصمود بما يتجاوز التأقلم والمرونة في مواجهة الأزمات.
في عام 2016 عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤتمرا بعنوان "من الصمود إلى الصمود التحويلي". العنوان نفسه يشير إلى الصمود كحالة من المرونة.

4. "الصمود" في التطبيق

كما هو موضح في هذه الدراسة، فإن الصمود له مجموعة واسعة من التفسيرات في جميع أنحاء العالم. مع وجود العديد من المكونات المشتركة، يظل الصمود مراوغاً ويصعب التقاطه والتفكير فيه بصورة عملية على أرض الواقع. هذا هو السبب في أن العديد من الجهات الفاعلة بدأت في تقديم طرقها ونُهُجها الخاصة لتحديد وقياس الصمود عمليا.

4.1 أطر الصمود

في محاولة لوضع الصمود بطريقة منظمة، قدمت العديد من المنظمات أطرها التي تعرض كيف يمكن سن تعريفها الخاص للصمود وتجسيده على أرض الواقع.

4.1.1 إطار عمل وزارة التنمية الدولية

تم تقديم إطار آخر لبناء القدرة على الصمود من قبل وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) في عام 2011.[51]
قدم إطار المرونة التابع لوزارة التنمية الدولية 4 عناصر كسلسلة من الأحداث، واحدة تؤدي إلى الأخرى.

1. مرونة السياق: بمعنى فهم الأزمات في سياقها بوضوح – ولفهم ذلك يجب الإجابة على السؤال "المرونة في ماذا؟". وهذا مهم جداً للسماح بفهم وتحديد موضع المرونة المطلوبة، بحيث قد تكون مطلوبة في نظام اجتماعي، أو اقتصادي، أو سياسي، أو سياق بيئي أو في مؤسسة بعينها. فمثلاً قد تكون المرونة محدودة في فئة معينة من المجتمع مثل العاملين في الزراعة أو في عمليات محددة مثل المعاملات المالية والنظام البنكي وغيرذلك.
2. الاضطراب: عملية فهم الاضطرابات التي يواجهها المجتمع، وهنا مطلوب معالجة السؤال "المرونة في مواجهة ماذا؟" حيث إن الاضطراب هو المسبب الذي يستوجب المرونة. ولا يمكن تحقيق المرونة دون فهم الاضطراب نفسه.
3. القدرة على التعامل مع الاضطرابات: تعتمد قدرة النظام (أياً كان هذا النظام سواء نظام الدولة أو المجتمع أو المؤسسة والمقصود به هنا هو إجابة السؤال الخاص بمرونة ماذا) أو العملية على التعامل مع الصدمة أو الأزمة على مستويات التعرض ومستويات الحساسية والقدرات التكيفية.
4. رد الفعل على الاضطراب بناء على السياق والاضطراب والقدرات المتاحة؛ يتم تحديد رد الفعل. يمكن أن يكون "ارتدادا أفضل"، أو "تعافيا، ولكن أسوأ من ذي قبل".

51- تعريف القدرة على المرونة في وجه الكوارث: ورقة نهج وزارة التنمية الدولية البريطانية 2011

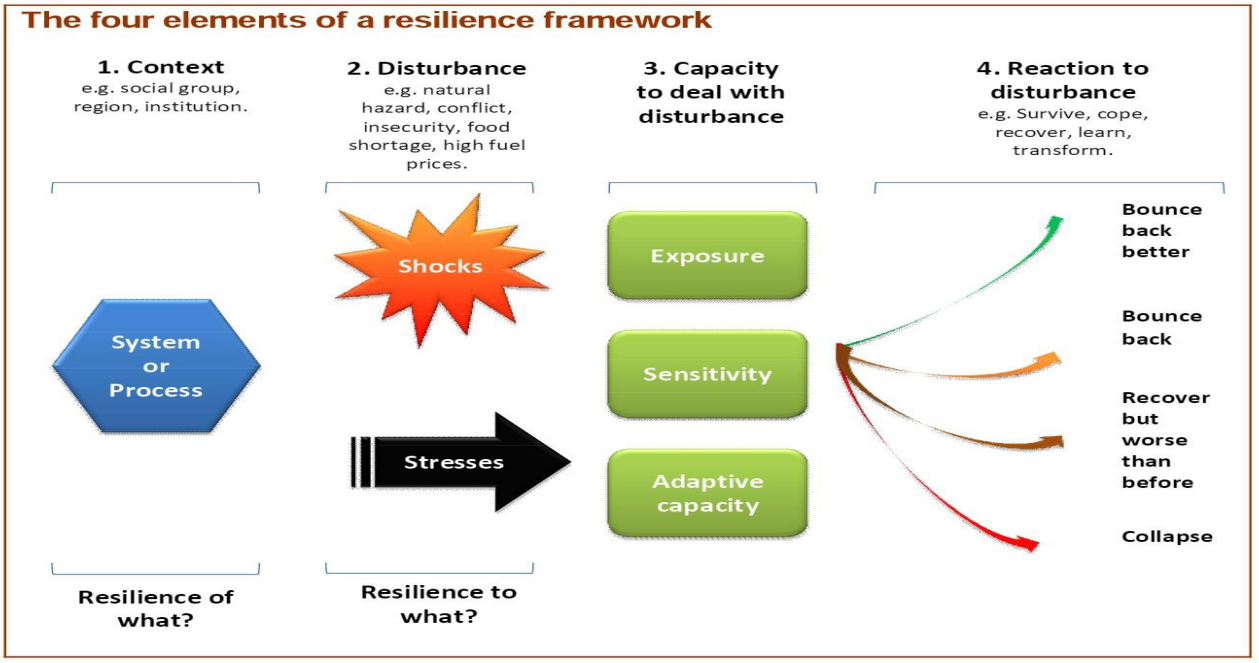

تعريف القدرة على المرونة في وجه الكوارث: ورقة نهج وزارة التنمية الدولية البريطانية 2011

4.1.2 إطار عمل أوكسفام

يوفر إطار عمل أوكسفام للصمود –والذي تم تقديمه في عام 2016- إطارا لموظفي أوكسفام لتصميم البرامج والحملات التي تسهم في التنمية المرنة.[52] وفقا لمنظمة أوكسفام: "معالجة أسباب المخاطر المتعددة والهشاشة والضعف دون التسبب في مخاطر ونقاط ضعف جديدة، تتطلب برمجة المرونة "منهجية أنظمة". ومنهجية الأنظمة هذه تعترف بالعلاقات بين الأسباب المعقدة للمخاطر والفقر وتعمل معها، وتتجنب الطرق المعزولة حسب القطاع أو الانضباط أو الهياكل التنظيمية التي من المرجح جدا أن تزيد من الضعف. كما تتطلب منهجية الأنظمة من فرق العمل تعديل الاستراتيجيات استنادا إلى التغذية الراجعة من الرصد والتقييم والتعلم. كما يتميز نهج الأنظمة باعترافه بقيود ومحدودية الإصلاحات التقنية قصيرة الأجل. لا تزال الحلول التقنية مهمة، ولكنها وحدها غير كافية لبناء القدرة على الصمود في وجه التغيير المستمر. نحن بحاجة أيضا إلى تغيير النظم الاجتماعية التي تخلق المخاطر والهشاشة والضعف"[53].

52- أوكسفام https://policy-practice.oxfam.org/resources/the-oxfam-framework-and-guidance-for-resilient-development-604990/

53- أوكسفام - المستقبل خيار: إطار أوكسفام وإرشادات التنمية المرنة 2016

يبدأ الإطار بتحليل السياق، ثم يحدد مسارات التنمية المرنة من خلال طبقات من عمليات التغيير الاجتماعي لأصحاب المصلحة المختلفين.

وتشمل هذه العمليات على النحو الذي حددته منظمة أوكسفام ما يلي:

•العدالة والتمكين بين الجنسين

- تأمين سبل العيش وتعزيزها
- الإعلام
- التخطيط المرن والاستشرافي
- الحكم الخاضع للمساءلة
- التعلم

ومن المتوقع أن تؤدي هذه المسارات إلى نتائج المرونة كما هو موضح في الشكل أدناه، حيث يمكن أن تكون المرونة في شكل واحد أو أكثر من أشكال القدرات الاستيعابية أو التكيفية أو التحويلية.

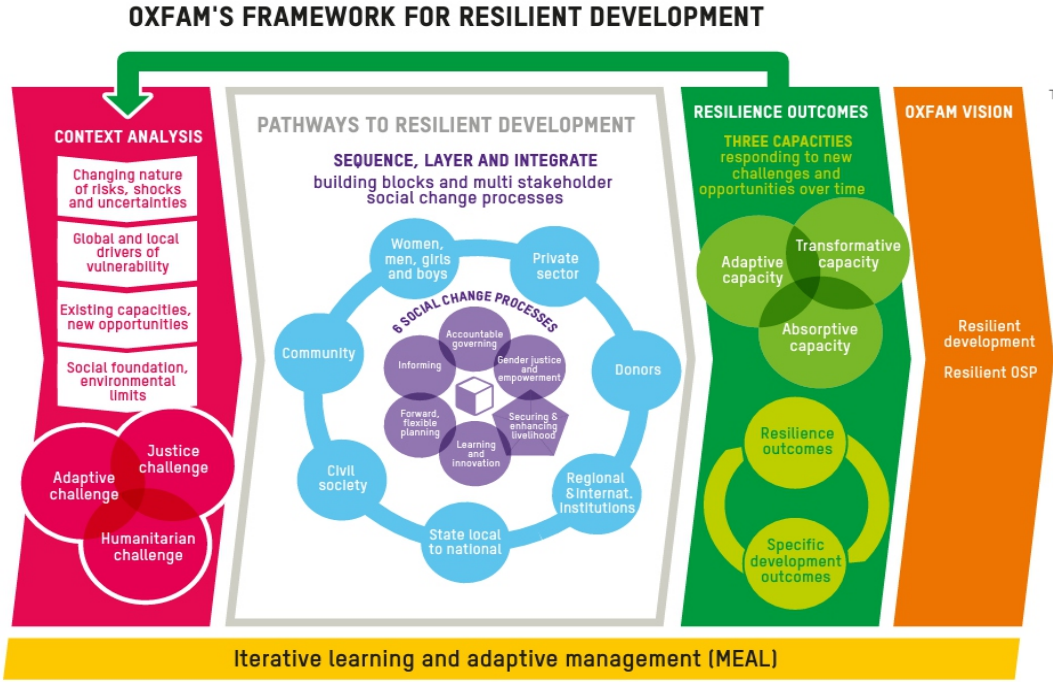

إطار أوكسفام للمرونة – أوكسفام

4.1.3 إطار عمل أكشن ايد لبناء القدرة على الصمود

استراتيجية العمل لبناء الصمود مبنية على إطار بناء القدرة على الصمود الذي طورته واعتمدته منظمة أكشن إيد في عام 2016[54]، وتم توطينها حسب السياق الفلسطيني في عام 2020[55] . الفريد من نوعه في هذا الإطار هو حقيقة أنه تم تطويره بناء على فهم عميق لكيفية تعزيز المرونة بطريقة منظمة خاصة في عمل المنظمات الأهلية في بيئات مختلفة. وعلاوة على ذلك، فإن أبرز ما يميز الإطار المذكور هو أنه تم توطينه ووضعه في سياق البيئة الفلسطينية كنتاج لدراسة بحثية أجرتها شبكة المنظمات الأهلية "PNGO" عام 2020، حيث تمت مراجعة إطار الصمود واختباره ومقارنته بأفضل الممارسات في المنظمات الأهلية الفلسطينية. إن هذا العمل لا يجعل إطار بناء القدرة على الصمود صالحا للتطبيق في السياق الفلسطيني فحسب، بل يجعله أيضا مصمما خصيصا لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني للعمل على مواجهة التحديات المزمنة والأزمات التي طال أمدها.

يتكون إطار القدرة على الصمود في أكشن ايد من 3 عناصر رئيسية كما هو موضح في الشكل أدناه.

1. إناء الزهرة

يمثل حالة الحضانة ويحتوي على جذور مفهوم بناء الصمود. وهو يمثل مرحلة تحليل المخاطر، وهو أمر لا بد منه لبناء قدرة المجتمع المحلي على الصمود.

2. الزهرة وبتلاتها

يمثل قلب الزهرة جوهر بناء الصمود الذي يحدث في جوانب مختلفة (بتلات)، وكلها تهدف إلى تحقيق "قوة متساوية وعادلة". وفي هذا الصدد، يمكن تحقيق بناء القدرة على الصمود من خلال 4 جوانب أو مسارات للتغيير، وهي:

1. إعمال حقوق الإنسان والحصول على الخدمات الأساسية

إن العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان للجميع ليسا مجرد متطلبات لبناء القدرة على الصمود، بل هما ضروريان أيضا لضمان التوزيع المتساوي للسلطة والتمتع بالحقوق الأساسية لتمهيد الطريق للمطالبة بالحقوق والقضاء على الانكشاف. ويجب أن تتحرك جميع تدخلات بناء القدرة على الصمود بنشاط نحو إعمال حقوق الإنسان لأكثر الناس تهميشا لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

54- مؤسسة أكشن ايد – دليل المرونة 2016
55- PNGO دليل المرونة السياقي 2020

2. اكتساب الوعي والمعرفة والمهارات

ولتحقيق القدرة على الصمود، لا بد من تعزيز قدرات وإمكانيات المجتمعات المحلية المستهدفة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز المعرفة، وتطوير مهارات الأفراد والجماعات. وسيكفل هذا الهدف أن يكون الأفراد والمجتمعات المحلية على دراية بأصولهم وسلطاتهم لتحدي الأزمات ومواجهة حالات الطوارئ. يعتمد بناء القدرة على الصمود على الابتكار، وإنتاج حلول خاصة بالسياق.

3. تطوير العمل الجماعي والشراكة

العمل الجماعي هو أكثر طرق الصمود كفاءة وفعالية. لذلك يجب تعزيز العمل الجماعي الذي يتحقق من خلال التشبيك والتعاون ليعكس التضامن على أرض الواقع ويدافع عن الأهداف المشتركة. ولا يمكن تحقيق هذا العمل إلا من خلال مؤسسات مجتمعية قوية ومبادرات مجتمعية. ويمكن أيضا زيادة تحصين هذه الهيئات من خلال الربط الشبكي فيما بينها وبناء جسور الثقة والتعاون. سواء مع الهيئات المحلية و / أو الدولية؛ التي أصبحت ضرورية للعمل.

4. التعزيز المؤسسي والتأثير على السياسات

تعزيز المؤسسات والتأثير على السياسات من أجل معالجة الأسباب الكامنة وراء تعرض الناس للصدمات والضغوط، سيتعين تغيير سياسات وممارسات كل من المؤسسات الحكومية والأهلية إلى الأفضل في العديد من البلدان. وهذا يتطلب من النساء والرجال، أو الجماعات المجتمعية، أو شبكات المجتمع المدني، ممارسة السلطة لإحداث تغيير عميق الجذور وطويل الأمد من خلال التعبير عن مطالب باتخاذ إجراءات ملموسة، وتعزيز هياكل الحوكمة، وزيادة مساءلة المؤسسات لمعالجة نقاط ضعف الناس أمام الكوارث. بالإضافة إلى ذلك، زيادة مساءلة المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والأهلية لمعالجة نقاط الضعف لدى الأفراد في معالجتها، خاصة في ظل مجموعة المشاكل التي يواجهها الفلسطينيون بسبب الاحتلال والانقسام، فضلا عن الفساد.

3. النحل

كما هو موضح في دليل الصمود[56]؛ هناك خمسة مبادئ شاملة "تلمح" المجالات الأساسية للتدخل / العمل لدعم بناء القدرة على الصمود.

1. تحقيق الاستدامة البيئية

يجب أن تعترف مبادرات بناء القدرة على الصمود بأن النظم البشرية والبيئية مترابطة إلى حد كبير. فمن خلال تطبيق – على سبيل المثال – أشكال مستدامة بيئيًا من الزراعة – مع الاستخدام الحكيم للأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، ومستويات صفرية أو منخفضة من المدخلات الاصطناعية – من المرجح أن تشهد المجتمعات المحلية صراعا أقل حول التلوث والحفاظ على التربة.

56- أكشن إيد – دليل القدرة على الصمود 2016

تعزيز التنوع والمرونة

2. تعزيز التنوع والمرونة

يجب أن تكفل المبادرات الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود أن يكون لدى المجتمعات المحلية والنظم مجموعة من الخيارات للحد من الآثار السلبية للصدمات والضغوط. وهذا يعني أن الأفراد، أو الأسر المعيشية، أو المجتمعات المحلية، أو النظم قادرة على التحلي بالمرونة وتغيير الطريقة التي تعمل بها استجابة للتغيرات التي تحدث في المجتمع.

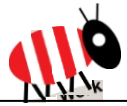

العمل عبر مستويات مختلفة

3. العمل عبر مستويات مختلفة

إن ضمان نجاح مبادرات الصمود عبر مختلف المستويات أمر بالغ الأهمية للنجاح. وينبغي الشروع في الأنشطة من المستوى الفردي والمحلي وحتى المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

أنظمة الربط البيني والبرمجة المتكاملة

4. الأنظمة المترابطة والبرامج المتكاملة

بناء الصمود يتطلب أنظمة الربط البيني والبرمجة التكاملية. وهو يتطلب تفكيرا شاملا بشأن الصدمات والضغوط، إلى جانب الحوكمة وسبل العيش وعدم اليقين في المستقبل. وسيكشف هذا النوع من التحليل عن الأسباب الكامنة وراء المخاطر والضعف، ويؤكد أن مبادرات بناء القدرة على الصمود تحتاج إلى العمل جنبا إلى جنب مع النظم والقطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل جماعي لمعالجة جميع القضايا البناءة في نفس الوقت.

تأخذ في الاعتبار التوجه طويل الأجل والمستقبلي

5. الأخذ في الاعتبار التوجه طويل الأجل والمستقبلي

تحتاج المبادرات الرامية إلى بناء القدرة على الصمود إلى الاستثمار في علاقات طويلة الأجل مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك التعاون مع المجتمعات المحلية على المدى الطويل من أجل أن تكون مستدامة. وينبغي أن تكون هذه المبادرات مرنة بحيث يمكن تنفيذ الإجراءات المرتبطة بها وفقا لذلك مع ظهور آثار ومخاطر وأخطار واضطرابات جديدة.

4. الافتراضات

استناداً إلى إطار بناء القدرة على الصمود الذي تم تقديمه في القسم السابق؛ سيتم تنظيم استراتيجية الصمود مع وضع الافتراضات التالية في الاعتبار:

1. يركز بناء القدرة على الصمود على مستوى المجتمع المحلي. مع افتراض أن الأفراد سيكونون قادرين على الاستفادة من مثل هذه التدخلات، ولكن نتائج الصمود تتجلى فقط على مستوى المجتمع، وبالتالي ينبغي قياسها على نفس المستوى.
2. الجهات الفاعلة المحلية هي القنوات التي تغذي المجتمعات، لذلك يجب أن تركز معظم عمليات بناء القدرة على الصمود على هذه القنوات لتؤدي إلى التغييرات المقصودة التي ستحقق الصمود في نهاية المطاف.
3. إلى جانب أدوارهم كقنوات تغذية، فإن الجهات الفاعلة المحلية هي عوامل التغيير الفعلية التي يتوقع منها:

- تسهيل عملية تحديد التغيير المطلوب.
- تحفيز عملية تحقيق التغيير.
- قيادة عملية التغيير المدعومة بعلاقات الثقة من المجتمعات المستهدفة.

4. يتدفق بناء المرونة وبرمجتها من خلال القنوات المذكورة في الإطار. وهي: إعمال حقوق الإنسان، والربط الشبكي والتنسيق، والدعوة والتأثير على السياسات، وبناء القدرات.

4.2 مقياس الصمود

تم إنشاء مقياس النوع الاجتماعي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) في 2009/2010 من قبل الفرق العاملة الفرعية (SWGs) المعنية بعملية النداء الموحد (CAP) وهي أكبر نداء تمويل عالمي للعمل الإنساني، والنوع الاجتماعي. وتيسر العلامة الجنسانية تتبع المخصصات الجنسانية في المشاريع الإنسانية وتغذي نتائج المساواة بين الجنسين. ويستجيب المقياس لمطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة والمجتمع الإنساني بتتبع المخصصات للنوع الاجتماعي وضمان تلبية العمل الإنساني على قدم المساواة للاحتياجات المتميزة للمستفيدين من الإناث والذكور.[57]

ومقياس النوع الاجتماعي في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هو أداة ترمز على مقياس 0-2 إلى ما إذا كان المشروع الإنساني مصمما بشكل جيد بما فيه الكفاية لضمان استفادة النساء / الفتيات والرجال / الفتيان على قدم المساواة منه أو أنه سيعزز المساواة بين الجنسين بطريقة أخرى. إذا كان المشروع لديه القدرة على المساهمة في المساواة بين الجنسين، فإن العلامة تتنبأ بما إذا كانت النتائج من المحتمل أن تكون محدودة أو كبيرة.[58]

ومنذ نشره، أصبحت المنظمات الرائدة في المجموعات / القطاعات مسؤولة عن دعم شركائها في استخدام مقياس النوع الاجتماعي بحيث تكفل مشاريع المجموعة حصول جميع السكان المتضررين على الخدمات على قدم المساواة، وأن تستند الإجراءات المستهدفة الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين إلى تحليل جنساني وعمري. وهذا يجعل المشاريع والبرامج أكثر فعالية.

وبنفس الطريقة التي يستخدم فيها مقياس النوع الاجتماعي لتشجيع تصميم المشاريع بحيث تكون مستجيبة للمنظور الجنساني؛ يبدو مقياس الصمود ضرورة كوسيلة وأداة منهجية لدفع اعتماد الممارسات المتفق عليها والجيدة لبرمجة الصمود في مختلف التدخلات.

4.2.1 لماذا مقياس الصمود

بدأت العديد من المنظمات في جميع أنحاء العالم مبادراتها الخاصة فيما يتعلق بصياغة وتنظيم وبناء القدرة على الصمود.

نظرا لأن بناء الصمود والقدرة على الصمود غامضان ويمكن أن يحملا العديد من المعاني، ويمكن أن يكونا مفتوحين على نطاق واسع لتفسيرات مختلفة، يجري بذل المزيد من الجهود في محاولة لتأطير القدرة على الصمود وتحديدها وقياسها كمياً. وقد أصبح هذا ضرورة لأن المزيد والمزيد من المنظمات بما في ذلك الجهات المانحة تهدف إلى تحقيق الصمود والمجتمعات الصامدة في مختلف قطاعات العمل.

وبدافع من الحاجة إلى تنظيم القدرة على الصمود، وبإلهام من ضرورة وجود نهج منظمة لبناء القدرة على الصمود، قدمت العديد من الجهات الفاعلة من مختلف مجالات العمل أدواتها وأطرها الخاصة لبناء القدرة على الصمود.

57- الاستجابة الإنسانية
58- مسرد مصطلحات INEE

4.2.2 مقاييس الصمود في أنحاء العالم

4.2.2.1 مقياس RIMA- منظمة الأغذية والزراعة

في عام 2008، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)[59] مؤشر قياس وتحليل القدرة على الصمود (RIMA) وهو نهج كمي يتيح تحليلا دقيقا لكيفية تعامل الأسر مع الصدمات والضغوطات. وكما ذكرت منظمة الأغذية والزراعة، فإن "تحليل القدرة على الصمود باستخدام RIMA يوفر الأدلة اللازمة لتصميم وتقديم ورصد وتقييم المساعدة المقدمة إلى الفئات السكانية الضعيفة بشكل أكثر فعالية، استنادا إلى ما هم في أمس الحاجة إليه". وبحكم تخصص الفاو فقد كان المقياس مركزاً على الزراعة والأمن الغذائي، وقياس أبعاد الأسر المعيشية في هذا الصدد.

4.2.2.2 مقياس CARE للصمود

تأتي من منظمة كير الدولية، وهي منظمة غير حكومية دولية معروفة تعمل على مستوى العالم / لتقدم مقياساً آخر ذو نطاق أوسع في عام 2018. حيث يتم تقديم المقياس كأداة للتقييم الذاتي لكيفية دمج الصمود في التدخلات.[60]

يجب اعتبار مقياس الصمود –كم قدمته CARE– على أنه "فرصة من أسفل إلى أعلى للتفكير والتعرف على كيفية دمج الصمود في التدخل بأكثر الطرق ملاءمة لسياق ونوع التنمية أو البرمجة الإنسانية".[61]

قدم مقياس CARE Resilience Marker طريقة بسيطة لتقييم الصمود، حيث تتكون أدواته من 6 أسئلة بمقياس 5 درجات، تتراوح من 0 إلى 4، مع كل درجة يشرح معايير القياس لكل جانب من جوانب الأسئلة الست المستخدمة.

الأسئلة المستخدمة هي كما يلي:

1. هل يسترشد المشروع بتحليل نقاط الضعف أمام الصدمات والضغوط؟
2. هل يعزز المشروع قدرات الأفراد أو المجتمعات الضعيفة على إدارة أهم ثلاث صدمات أو ضغوط تم تحديدها؟
3. هل يعزز المشروع أصول الأفراد أو المجتمعات الضعيفة للتعامل مع أهم ثلاث صدمات أو ضغوط تم تحديدها؟
4. هل يعالج المشروع بشكل مباشر أهم محركات المخاطر التي تسبب أبرز 3 صدمات وضغوط رئيسية التي تم تحديدها؟
5. هل يؤثر المشروع على القواعد، أو الخطط، أو السياسات، أو التشريعات الرسمية، أو غير الرسمية لزيادة قدرة الأفراد والمجتمعات الضعيفة على الصمود أمام أبرز 3 صدمات وضغوط رئيسية التي تم تحديدها؟
6. هل يأخذ المشروع في الاعتبار الآثار الضارة المحتملة لأنشطته التي يمكن أن تكثف أو تخلق مخاطر جديدة؟

59- منظمة فاو - قياس وتحليل مؤشر المرونة 2008 - (RIMA)
60- CARE - علامة المرونة
61- CARE مذكرة توجيهية بشأن علامة المرونة 2018

يتم تقديم نتيجة الأداة على درجات 5 مستويات على النحو التالي:

- 0= لا يوجد دمج للصمود
- 1= ضعف دمج الصمود
- 2= دمج الصمود متوسط
- 3= دمج الصمود الجيد
- 4= دمج الصمود ممتاز

الدرجات من أداة مقياس الصمود CARE

4.2.2.3 مقياس صمود EC

تجربة أخرى، تم تقديمها من قبل المفوضية الأوروبية (EC) في عام 2015. كما هو مذكور في وثيقته التوجيهية[62]، فإن مقياس الصمود هو أداة لتقييم إلى أي مدى تدمج الإجراءات الإنسانية التي يمولها DG ECHO اعتبارات الصمود. الغرض من هذه الأداة هو تحسين جودة الإجراءات الإنسانية من خلال ضمان النظر المنهجي وإدراج اعتبارات الصمود في تقييم السياق وتصميم المشاريع وتنفيذها.

تم بناء المقياس على 4 عناصر رئيسية وهي:

- تحليل المخاطر
- تنفيذ البرمجة المستنيرة بالمخاطر
- تعزيز قدرات التأهب المحلية
- اعتماد استراتيجيات أطول أجلا، وربما ربط الأنشطة الإنسانية بالتدخلات الإنمائية الحالية/المستقبلية

يتكون المقياس من 4 معايير أو أسئلة على النحو التالي[63]:

1. هل تعكس أنشطة المشروع المقترحة بشكل كاف تحليلا للمخاطر ونقاط الضعف – بما في ذلك مخاطر الصراع والبيئة والمناخ؟
2. هل يعتمد المشروع نهجاً لمراعاة عدم الضرر والنزاع ويتضمن تدابير محددة لضمان معالجة المخاطر المحددة وأي آثار بيئية للمشروع إلى أقصى حد ممكن، وعدم تفاقمها بسبب الإجراء؟
3. هل يتضمن المشروع تدابير لتعزيز قدرات التأهب المحلية (للأفراد والمؤسسات/المنظمات الوطنية/المحلية) للاستجابة للمخاطر المحددة أو التكيف معها؟
4. هل يسهم المشروع في استراتيجيات طويلة الأجل للحد من الاحتياجات الإنسانية ومواطن الضعف والمخاطر الكامنة وراءها أو يحدد طرائق للربط مع التدخلات الإنمائية الجارية (أصحاب المصلحة الوطنيون و/أو الدوليون)؟

62- الاتحاد الأوروبي - المبادئ التوجيهية لمقياس الصمود- https://www.dgecho-partners-helpdesk.eu/download/referencedocumentfile/271
63- الاتحاد الأوروبي - المبادئ التوجيهية لمقياس الصمود- https://www.dgecho-partners-helpdesk.eu/download/referencedocumentfile/271

على غرار مقياس CARE يتم القياس على 3 درجات اعتمادا على الإجابة على أسئلتها.

- 0 = الإجراء لا يفي بأي معيار أو معيار واحد فقط
- 1 = يفي الإجراء بمعيارين أو ثلاثة
- 2 = الإجراء يفي بكافة المعايير (4)

4.2.3 تنفيذ مقياس الصمود

إن تحديد مقياس لبناء القدرة على الصمود ضمن التدخلات ليعكس مستوى المرونة التي يتعين تحقيقها هو ضرورة ليس فقط لتوضيح كيفية تضمين القدرة على الصمود، ولكن أيضا لتشجيع اعتماد تدخلات شاملة واعية بالقدرة على الصمود.

ولكي يكون هذا الأمر فعالا ومستخدما على نطاق واسع، يجب أن تعتمده الهيئات الرسمية على المستوى الوطني بشكل رئيسي – من قبل المنظمات الأهلية ووكالات الأمم المتحدة التي تعمل وتنسق مختلف القطاعات وهيئات التنسيق بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية. كما يجب أن يكون شرطا أو على الأقل ضمن معايير التقييم لأي مشروع أو تدخل.

وستعزز هذه الممارسة تكامل القدرة على الصمود وبناء القدرة على الصمود بين الجهات الفاعلة وستشجع بالتأكيد جميع الجهات الفاعلة على أن تكون أكثر وعيا واستباقية في هذا الصدد.

يتم تشجيع استخدام أي من مقاييس المذكورة أو حتى المحلية المعمول بها. المهم هو التوصل إلى اتفاق أو إجماع بشأن قياس القدرة على الصمود، وإدراج هذا المقياس في معايير التقييم المعتمدة.

5 الصمود كما تمارسه المنظمات المحلية

5.1 تحليل المخاطر متطلب لبناء الصمود

كما أوضحنا سابقاً؛ فتحليل المخاطر هو الأساس والمدخل المؤدي لعملية حقيقية وفعالة لبناء الصمود. حيث لا يمكن بناء الصمود دون تحديد واضح للمخاطر التي يجب علاجها. وكما يتضح من أطر الصمود المختلفة؛ فإن تطوير فهم عميق للمخاطر هو متطلب أساس قبل أي تدخل لبناء الصمود.

قامت الدراسة بسؤال مجموعة من المؤسسات المختارة العاملة في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة عن مجموعة من المحاور الخاصة بتحليل المخاطر وبناء الصمود والربط الثلاثي. وبناء على نتائج استبيان موجه إلى 30 مؤسسة محلية من مختلف القطاعات، بهدف تحديد كيفية تعامل تلك المؤسسات مع بناء القدرة على الصمود نسرد في الفصول التالية مجموعة من أهم النتائج لغرض توضيح كيف تقوم المؤسسات باستخدام المحاور المختلفة وكيفية تطبيقاتها في العمل الأهلي. حيث غطت الاستبانة 5 مواضيع يمكن أن تكشف أو تشير إلى كيفية تعامل المؤسسات مع بناء القدرة على الصمود وتحليل المخاطر والعمل على الربط بين التنمية والعمل الإنساني والسلام.

المواضيع هي:

1. تحليل المخاطر
2. خطط الاستجابة
3. ممارسات بناء القدرة على الصمود
4. ممارسات الربط (Nexus)
5. ممارسات الربط الثلاثي (Triple Nexus)

وفيما يلي شرح لنتائج كل موضوع وفقا لنتائج الاستبيان، فضـــلا عن المناقشـــات مع الجهات الفاعلة المحلية من خلال المقابلات وورش العمل مع المؤسسات والأشخاص ذوي الخبرة.

جدير بالذكر أن الاستبيان تضمن مقياساً من 5 درجات لكل سؤال من الأسئلة، على النحو التالي:

- 0 = لا شيء على الإطلاق
- 1 = نادرا
- 2 = أحيانا
- 3 = معظم الوقت
- 4 = دائما

وفي سرد النتائج؛ تم اعتماد الإجابات التي تشـــمل الإجابات "معظم الوقت" و "دائما" بغرض التركيز على المؤسســـات التي تقوم بالعمل على المحاور المختلفة معظم أو كل الوقت دون التركيز على تلك التي لا تطبقها نهائياً أو تطبقها بشكل متقطع.

عند مراجعة طريقة تعامل المنظمات الأهلية لتحليل المخاطر، تُبين الردود على الاســتبيان المنفذ أن تحليل المخاطر ليس عملية منظمة ولا دورية داخل المنظمات. حيث يقوم 70% من المؤسسات المستجيبة بإجراء تحليل للمخاطر وذلك بشكل عام في حين أن 48% منها فقط تقوم بذلك معظم الوقت أو بشـــكل دائم إضافة لذلك فإن 38% من المؤسســـات تقوم بعمل تحديث لسجل المخاطر.

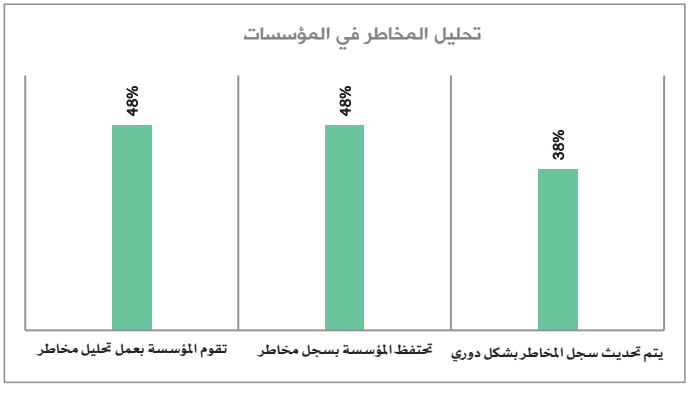

هذه الممارسات ترجع إلى العديد من الأسباب:

- ارتفاع تكلفة العملية نظراً للموارد المحدودة في المنظمات الأهلية.
- ضعف إيمان المنظمات بقيمة وجود تحليل للمخاطر.
- الشـــعور بأن المنظمات تدرك بالفعل المخاطر المتوقعة وتعمل تحت المخاطر بشـــكل يومي، يُقلل من أهمية وجود مثل هذه الممارسات.

أما فيما يتعلق باستخدام المنظمات الأهلية لتحليل المخاطر، بينت الردود كما هو مبين في الشـــكل التالي أن 48 % من المنظمات تســـتخدم تحليل المخاطر في تصـميم تدخلاتها بشـكل عام في حين أن 34 % تقوم بذلك معظم الوقت أو بشـكل دائم ، ومن ناحية أخرى، لا تملك معظم المؤسســات وظيفة مخصصة مسؤولة عن تحليل المخاطر. وتتماشى هذه النتائج مع الأسباب المذكورة أعلاه فيما يتعلق بمدى إدراك المنظمات لقيمة تحليل المخاطر.

"لا يوجد هيكلية وتنظيم لإجـــراء تحليل المخاطر. هذا لأننا نعيش هذه المخاطر".
أمجد الشوا – PNGO

يتم استخدام تحليل المخاطر – معظم الوقت – خلال مرحلة التخطيط الاستراتيجي –والتي هي بمتوسط مرة واحدة كل 3 سنوات– أما على مستوى المشروع فيتم في مرحلة التخطيط قبل بدء المشروع، وعادة ما يتم امتثالاً لمتطلبات المانحين، وليس لغرض حقيقي هو تحديد المخاطر المحتملة التي يجب تخفيفها.

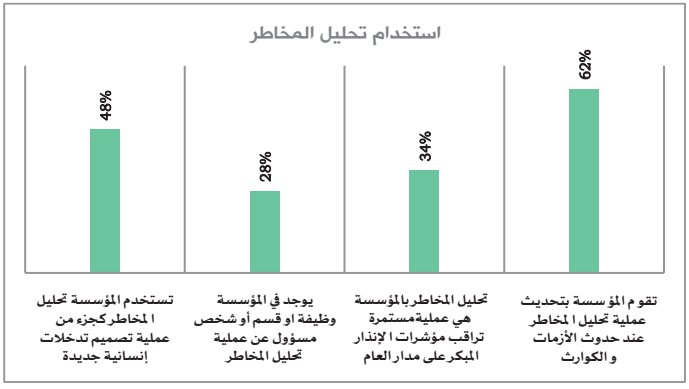

فيما يتعلق بخطط الاســتجابة والطوارئ أشــار 52% من المنظمات إلى أن لديها خطط للاســتجابة لحالات الطوارئ، تنفذ في أوقات الطوارئ، وتوفر التدريب لموظفيها على هذه الخطط. ومع ذلك 31% فقط منها يقومون بتحديث هذه الخطط.

ومرة أخرى، قد يكون هذا مرتبطاً بالتكلفة العالية لوضع مثل هذه الخطط، ناهيك عن تحديثها في ضوء نقص التمويل الذي تواجهه جميع المنظمات.

بالإضـــافة إلى ذلك ؛ وجود خطة اســـتجابة للطوارئ "إجراء لاســـتيفاء الشروط" وهو ما يكفي لتلبية متطلبات المانحين

"يقتصـــــــر تحليل المخاطر فقط على المنظمات الأهلية الكبيرة وخاصة تلك التي على اتصال مع الجهات الفاعلة الدولية".
أمجد الشوا – PNGO

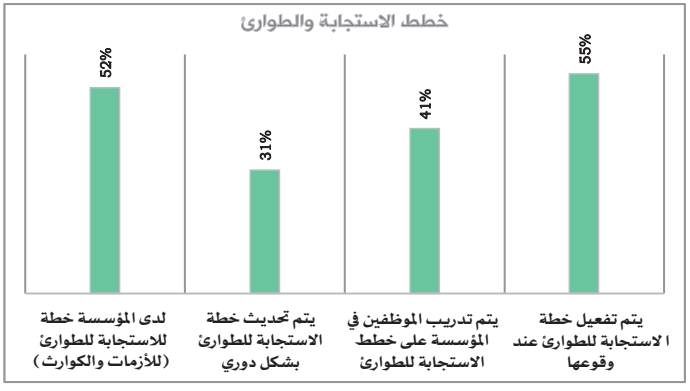

من ناحية أخرى؛أما عن إدارة خطط الاستجابة والتعلم منها فلقد أشار28% فقط من المنظمات إلى وجود وظائف متخصصة للاستجابة للأزمات. وهذا يتعارض مع متطلبات بناء القدرة على الصمود، والتي تشمل الاستعداد لحالات الطوارئ كعنصر حيوي داخل المنظمة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يجري تقييم خطط الاستجابة المنفذة والتعلم منها بانتظام كما ينبغي. وهو ما يشكل فرصة ضائعة للتعلم وتراكم المعرفة من مثل هذه التجارب.

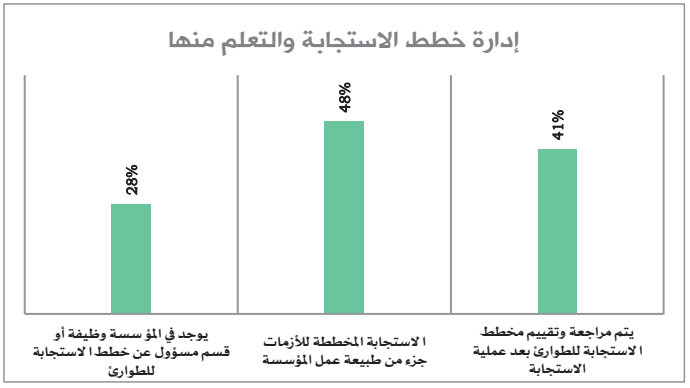

5.2 ممارسات بناء القدرة على الصمود

عندما يتعلق الأمر ببرمجة الصمود، كشفت الردود أن جزءا كبيرا (62%) من استراتيجيات المؤسسات تشمل أو تشير إلى بناء القدرة على الصمود. ومع ذلك، فإن 38% فقط هذه المؤسسات لديه إدارات أو وظائف مخصصة مسؤولة عن بناء القدرة على الصمود، أو موارد مخصصة لتنفيذ بناء القدرة على الصمود. وينطبق الشيء نفسه عندما يتعلق الأمر بوجود سياسات أو منهجيات واضحة ومكتوبة تملي كيفية تحقيق أو تنفيذ بناء القدرة على الصمود.

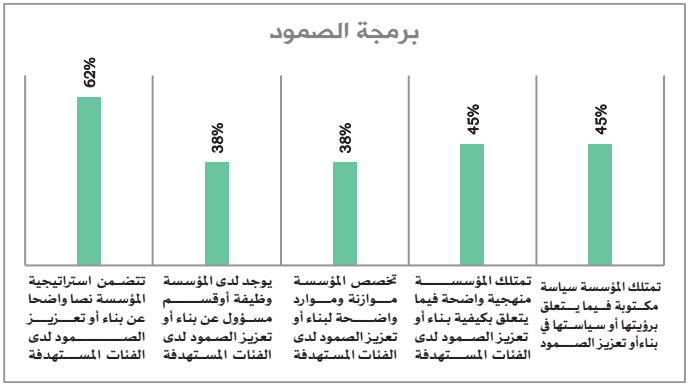

وتعكس هذه النتائج مدى وعي المؤسسات بأهمية بناء القدرة على الصمود على المستوى الاستراتيجي، ومع ذلك، فإن هذا الوعي لا يتجسد في الميزانيات والسياسات اللازمة لتحقيقه على أرض الواقع.

قد يرجع ذلك إلى واحد أو أكثر من الأسباب التالية:

- نقص الموارد وضعف الميزانيات، مما يحد من قدرات المؤسسات على تخصيص موارد محددة أو ميزانيات لبناء القدرة على الصمود.
- محدودية المعرفة بالطرق العملية لتحقيق الصمود على أرض الواقع.
- عدم وجود أدوات ومنهجيات مكيفة محلياً لتشجيع اعتماد هذه الأدوات ضمن ترسانة المؤسسات.
- تركيز المؤسسات على التدخلات الإنسانية دون وجود روابط حقيقية مع التنمية والقدرة على الصمود. ويرتبط ذلك أيضا بطبيعة التمويل المتاح الذي له دور أساسي في توجيه العمل.

> " مُؤسّسة أهلية تقدّميّة تساهِم في تنميّة القطاع الزراعي، وتعمل على تعزيز صمود المزارعين وسيادتهم على مواردهم وفق نهج التنميّة التحرريّة الجماهيريّة المستدامة"
> رسالة مؤسسة اتحاد لجان العمل الزراعي

6 كسر الصمود

قبل الحديث عن بناء الصمود، من المهم أكثر فهم كسر الصمود، وكيف يتأثر الصمود سلباً بالظروف والمتغيرات المختلفة. هذا الفهم يضيء الطريق لفهم أفضل لكيفية بناء الصمود.

إن العمل في سياق معقد مثل فلسطين، يطرح العديد من التحديات على جميع الجهات الفاعلة في الجوانب الإنسانية والإنمائية.

كما أن تصميم وتنفيذ التدخلات الإنسانية في جوهرها يمثل تحدياً، فما بالك بتصميم وتنفيذ تدخلات لبناء الصمود، والتي قد تكون مستحيلة في بعض الأحيان، نظرا لطبيعة السياق وتعقيده.

إن بناء الصمود ليس بالمهمة السهلة، وغالباً ما تتم مواجهته بظروف وتحديات تكسر الصمود. ويمكن تلخيص هذه التحديات التي تواجه الجهات الفاعلة في أعمال بناء الصمود على النحو التالي:

1. **سياسات الجهات المانحة:** لسياسات المانحين تأثير كبير على تدخلات الجهات الفاعلة المحلية؛ حيث تؤثر اللوائح والتوجيهات التي يفرضها المانحون على تكوين وتشكيل التدخلات المنفذة على الأرض. ويمكن توضيح تأثير ذلك في جوانب:

- **محدودية مدة التمويل:** يتطلب بناء الصمود تدخلات طويلة الأجل، من أجل إتاحة الوقت لبناء القدرات، والتأثير على السياسات، وإجراء تغييرات مستدامة وهيكلية تؤدي إلى الصمود الحقيقي. يعتمد المانحين في فلسطين فترات تمويل قصيرة الأجل تركز على مشاريع الإغاثة والإنعاش في أعقاب العديد من الأزمات المستمرة في فلسطين. مثل هذا التراكم للتمويل قصير الأجل يؤدي إلى مشاريع محدودة زمنياً قد تكون لسنة واحدة وفي كثير من الأحيان – وخاصة بعد الاعتداءات أو الكوارث – من 3 إلى 6 أشهر. وفي حالة قطاع غزة، الذي شهد 6 اعتداءات إسرائيلية كبرى منذ عام 2008، وحصاراً مستمراً، ومسيرات العودة التي استمرت 3 سنوات؛ تم دعمها جميعا بتمويل قصير الأجل يهدف إلى التعافي السريع للمجتمعات المتضررة. مثل هذه الحالة من التدخلات المتكررة قصيرة الأجل هي النقيض التام لبناء القدرة على الصمود.
- **محدودية مبالغ التمويل:** بالإضافة إلى دورات التمويل القصيرة، فإن الموارد المخصصة للمشاريع نفسها محدودة في المبالغ، مما يؤدي إلى تدخلات غير شاملة، وتغطية محدودة، و / أو ذات نطاقات ضيقة. وبالتالي لا يؤدي إلى بناء صمود من أي نوع. وهذا لا يؤدي فقط إلى وضع متقطع من حيث توافر الخدمات (بسبب توقف المشاريع بعد انتهاء التمويل لحين الحصول على مشاريع أخرى)، ولكنه أيضا يهزّ قدرة الجهات الفاعلة المحلية على الحفاظ على حالة ثابتة ومتسقة من تقديم الخدمات. وتضر هذه التقلبات بقدرة الجهات الفاعلة المحلية على توفير تدخلات لبناء القدرة على الصمود وتحظر تصميم وتخطيط تدخلات معززة للصمود في المقام الأول.
- **التمويل المشروط:** في تموز/يوليو 2020؛ شكلت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني حملة وطنية لرفض التمويل المشروط للاتحاد الأوروبي استنادا إلى "بند مكافحة الإرهاب"[64]. هذه ليست الحالة الأولى، كما فعلت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قبل سنوات عندما طلبت من المنظمات الفلسطينية التدقيق في المستفيدين والتوقيع على مذكرة لنبذ الإرهاب. وتعكس هذه التوجهات من المانحين مدى تدخلهم الدقيق والعميق في ماهية وكيفية تنفيذ الجهات الفاعلة المحلية على أرض الواقع. هذه الشروط ترفضها الجهات الفاعلة المحلية، ومع ذلك، هناك شروط أخرى تفرض عندما يتعلق الأمر بطبيعة التدخلات وأماكنها والمستفيدين منها. هذا يخلق حالة من العمل الأهلي يقودها المانحون في

64- مركز بديل – 2020 https://www.badil.org/press-releases/585.html

شروط أخرى تفرض عندما يتعلق الأمر بطبيعة التدخلات وأماكنها والمستفيدين منها. هذا يخلق حالة من العمل الأهلي يقودها المانحون في مقابل احتياجات أخرى أكثر إلحاحاً. وبالتالي، لا يتوقع أن يكون بناء الصمود وبناء القدرة على الصمود أولوية قصوى في جدول أعمال هؤلاء المانحين، بغض النظر عما يتم الترويج له في وسائل الإعلام.

- **تمويل المعونة الإنسانية مقابل التنمية:** نظراً لكثرة الأزمات وتلاحقها وأحيانا تزامنها في السياق الفلسطيني؛ يتم توجيه التمويل للتدخلات الإنسانية البحتة باعتبارها الأولوية دون اعتبار دمج التنمية أو بناء الصمود فيها. هذا التوجه كثف التركيز على العمل الإنساني قصير المدى ومحدود الأثر، وفي المقابل قلص من الجهود التنموية وأضعف من الموارد المخصصة لبناء الصمود.

2- **سياسات المنظمات غير الحكومية الدولية:** من ناحية أخرى؛ تؤثر المنظمات الدولية بدورها الهام أيضا على مشهد بناء الصمود، على النحو التالي:

- **التنافس مع الجهات الفاعلة المحلية على التمويل:** نظرا للتمويل المتقلص باستمرار الذي يتم ضخه في فلسطين، في مقابل حالة الاعتماد المطلق على هذه المساعدات؛ لا تحصل المنظمات غير الحكومية المحلية على ما يكفي من التمويل للحفاظ على خدماتها، ولا حتى لتغطية نفقاتها. وبالتالي تتنافس المنظمات غير الحكومية الدولية على فرص التمويل، التي عادة ما تفوز بها. ولا يترك هذه التنافس للجهات المحلية خياراً سوى الاعتماد على "الشراكات" مع المنظمات غير الحكومية الدولية لتلقي التمويل. وهذا يؤدي إلى واحد أو أكثر مما يلي:
  - حرمان الجهات المحلية من أجزاء كبيرة من التمويل، والتي يتم توجيهها كتكاليف إدارية للمنظمات غير الحكومية الدولية.
  - جذب الجهات الفاعلة المحلية كشركاء منفذين بسلطة معدومة أو محدودة على تصميم التدخلات وتخطيطها والتحكم فيها.
  - الحد من الموارد المخصصة لتكاليف تشغيل الجهات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على المنظمات غير الحكومية الدولية، وإضعاف صمود الجهات المحلية.
- **المنظمات غير الحكومية الدولية كجهات منفذة:** تعمل بعض المنظمات غير الحكومية في فلسطين كجهات منفذة حيث تنفذ التدخلات باستخدام موظفيها. ومن المعروف أن نموذج العمل هذا فعال في الأماكن التي لا تتوفر فيها جهات فاعلة محلية. ومع ذلك، فإن الوضع في فلسطين مختلف، خاصة مع المجتمع المدني الفلسطيني القوي الذي كان وما زال نشطاً ويغطي فجوة كبيرة من احتياجات السكان. وتؤثر هذه المنظمات غير الحكومية الدولية على عمل الجهات الفاعلة المحلية بأكثر من طريقة على النحو التالي:
  - بامتلاكها المزيد من الموارد؛ تمتلك المنظمات غير الحكومية الدولية قدرة أفضل على جذب الموظفين المهرة وذوي الكفاءات على حساب الجهات الفاعلة المحلية.
  - تركز المنظمات غير الحكومية الدولية بشكل أكبر على التدخلات الإنسانية القصيرة الأجل، مع تركيز ضئيل على التنمية الطويلة الأجل وتدخلات بناء القدرة على الصمود.
  - محلياً يُنظر إلى هذه المنظمات غير الحكومية الدولية على أنها جهات مانحة، مما يزيد من توقعات المجتمعات المحلية للتعاون معها لأنها تتمتع بامتيازات أكبر من حيث الموارد. وتضع هذه التصورات ضغوطاً على الجهات المحلية لتوفير موارد مماثلة لضمان تعاون المجتمعات المحلية.
- **تستخدم المنظمات غير الحكومية الدولية المنظمات الأهلية المحلية لتنفيذ التدخلات:** الطريقة الأكثر شيوعا لعمل المنظمات غير الحكومية الدولية هي أن تكون الجهات المحلية هي الجهة القائمة على التنفيذ على أرض الواقع. ورغم مزايا هذا النموذج مقارنة بنموذج الوكالات الدولية المنفذة؛ إلا أنه فيه بعض العيوب:

- يضع هذا النموذج المنظمات غير الحكومية الدولية في موقع القوة باعتبارها "المانح" الذي يسيطر على الموارد وله القول الفصل، بينما – من ناحية أخرى – يقلل من دور الجهات المحلية باعتبارها "المتلقي".
- يبني هذا النموذج قدرات الجهات المحلية في الجانب التنفيذي، ولكن ليس في جوانب التصميم والتخطيط والاستدامة.
- المنظمات غير الحكومية الدولية أكثر عرضة وخضوعاً لسياسات المانحين وأجنداتهم التي كثيراً ما لا تخدم المصالح الفضلى للمجتمع المحلي. من ناحية أخرى؛ الجهات المحلية المتجذرة بعمق في المجتمع هي الأكثر مقاومة لمتطلبات المانحين وبالذات تلك التي يمكن أن تؤثر على قدرة المجتمع المحلي على الصمود.

– **استيراد التدخلات مقابل توطينها:** تجلب معظم المنظمات غير الحكومية الدولية خبرات متنوعة من نواحي مختلفة من العالم وأدوات ومنهجيات جديدة تم تنفيذها بالفعل في أماكن أخرى، لتنفيذها في فلسطين. إن استخدام هذه الأدوات التي تم اختبارها وثبت نجاحها في دول أخرى قد تكون أحيانا غير ملائمة للثقافة والقيم المحلية. ولكن يمكن القول أن العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية قد أصبح أكثر وعيا لهذا الجانب بفضل جهود الجهات المحلية التي أثارت هذه المسألة.

يتطلب بناء القدرة على الصمود وضع جميع الأدوات والمنهجيات في سياقها الصحيح لاستخدامها في أي تدخل. وبالتالي، فإن استخدام أدوات خارج السياق يعرض جهود بناء القدرة على الصمود للخطر.

3. **تقلص حيز العمل الأهلي:** تقلص المساحة التي يتمتع بها المجتمع المدني في فلسطين يحد من نطاق عمل الجهات المحلية. ويمكن أن يعزى هذا الانكماش إلى:

– **الانقسام الداخلي الفلسطيني:** لقد أثر هذا الانقسام سلبا على النسيج الاجتماعي الفلسطيني وقدرته على الصمود منذ ذلك الحين. نتائج الانقسام قد أدت إلى:

- تقليص مساحات عمل المجتمع المدني، ومصادرة حقوق الجهات الفاعلة المحلية الفلسطينية في العديد من الجوانب بما في ذلك إنشاء منظمات المجتمع المدني.
- ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل امتد أيضا للسماح للأحزاب السياسية بالسيطرة على المؤسسات في المجتمع المدني واستخدامها كأدوات للاستقطاب، مما أدى إلى ارتفاع مستوى الاستقطاب في المجتمع المدني.
- التأثير على طبيعة التدخلات التي تنفذها الجهات المحلية في المجتمع المدني، وجعلها متوافقة مع أجندات الأحزاب السياسية وضحايا للمشاحنات السياسية.

– **هجمات الاحتلال الإسرائيلي:** تأتي الهجمات على المجتمع المدني في المقام الأول من الاحتلال الإسرائيلي، المصمم على القضاء على جميع أشكال الصمود الفلسطيني. وبما أن المجتمع المدني الفلسطيني كان هنا قبل وقت طويل من الانتفاضة الأولى وقبل قيام السلطة الفلسطينية؛ فلا تعتبر الهجمات الإسرائيلية مفاجئة، بل متوقعة. ولكن على مر السنين اتخذت الهجمات الإسرائيلية والقيود التي تفرضها على الجهات المحلية في المجتمع المدني أشكالا وطرقاً عديدة، كان آخرها إعلان 6 منظمات فلسطينية منظمات إرهابية. وقد أثر هذا الإعلان فيض المجتمع المدني الفلسطيني خاصة مع عدم وجود تحد حقيقي لمثل هذا القرار من المجتمع الغربي. وهناك أشكال أخرى من الهجمات الإسرائيلية تتم عن طريق

الحد من حركة وتنقلات موظفي الجهات المحلية، ومصادرة المعدات، والحرمان من المعاملات المالية أو تقييدها، والإغلاق القسري في الآونة الأخيرة.

4. **استبعاد المجتمعات:** على الرغم من أن جميع المنظمات تتحدث دائما عن ممارساتها في إدماج المجتمعات التي تقدم لها المساعدات والخدمات، إلا أن هناك افتراضاً خفياً لا يتم التحدث عنه. الافتراض هو أن المجتمعات المحلية ليست على دراية بمصالحها الفضلى وأن معرفتها بالقدرة على الصمود لا تستحق الاعتبار ولا يؤخذ بها. ويمكن تبرير ذلك بـ:

- تفترض الجهات الفاعلة (المحلية والدولية) أن المجتمعات المستهدفة ليست مؤهلة بما يكفي لتحديد أفضل الطرق لتعزيز قدرتها على الصمود.
- تفترض الجهات الفاعلة أن أدواتها وأيديولوجيتها هي الأكثر ملاءمة لبناء القدرة على الصمود في المجتمعات المستهدفة.
- لا يوجد اتصال حقيقي ثنائي الاتجاه على الأرض بحيث يستمع الطرفان إلى بعضهما البعض للاتفاق على أكثر الطرق جدوى لبناء القدرة على الصمود.
- الإدماج المجتمعي – عندما يتم – يتم كإجراء شكلي بدون تمثيل حقيقي وإدماج لجميع الناس.

5. **القدرات المحدودة:** يمكن أن يكون هذا أحد العوامل وفي نفس الوقت نتيجة للعوامل السابقة. وبما أن المجتمع المدني لديه مساحة وموارد محدودة، فقد ضَعف أو أُضعف على مر السنين، مما أدى إلى مجتمع أقل تنظيما وأقل قدرة. وهو ما تبين من خلال آراء العديد من الجهات التي تم مقابلتها ضمن هذه الدراسة وما كان واضحاً من حيث ضعف التمويل للمنظمات الأهلية على مدار العشر سنوات الماضية. بالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، يمكن أن يكون ما يلي أيضا عوامل مساهمة:

- ضعف إعمال السياسات الوطنية: هناك العديد من السياسات الوطنية، ومع ذلك فهي لا تقترن بالمتابعة و/أو لا يوجد موارد تدعمها. إن السياسات الوطنية مليئة بالمفاهيم الجديدة للتنمية والقدرة على الصمود، لكنها تفشل في أن تكون قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.
- ضعف التنسيق والتعاون: هناك العديد من الهيئات والمنظمات التنسيقية، ولكن تعاونها لا يدفع المنظمات إلى العمل الجماعي. ويرجع ذلك جزئيا إلى الموارد المحدودة، ولكنه ساهم أيضا إلى حد كبير في الافتقار إلى العمل الجماعي الجيد، وضعف جهود التنسيق. والواقع أن هناك تعاوناً على أرض الواقع، ولكن لا يزال أمامه طريق طويل قبل أن يصل إلى مستوى يسهم في بناء الصمود. وتتمثل إحدى العقبات الرئيسية التي واجهتها هذه الدراسة هي الافتقار إلى جهود بناء القدرة على الصمود على نطاق القطاعات والجهات التنسيقية.
- ضعف القدرات في المنظمات المحلية: وذلك نتيجة مباشرة لمحدودية الموارد والاعتماد الكلي على التمويل الخارجي؛ ولذلك أيضاً فإن الجهات المحلية لديها معدل دوران وظيفي مرتفع، وتعاني من عدم استقرار التمويل، وهجرة الأدمغة حيث تهاجر المهارات إلى المنظمات غير الحكومية الدولية.
- التركيز على الاحتياجات بدلا من القدرات: السؤال المعتاد الذي تطرحه المنظمات على المجتمعات المستهدفة هو "ما هي احتياجاتكم؟". إن التركيز المباشر على الاحتياجات يحد من نطاق أي تدخلات ويقصرها على الاحتياجات المباشرة والعاجلة. بدلا من ذلك مطلوب تحويل التركيز إلى القدرات، وبالتالي يجب أن يكون السؤال "كيف يمكننا مساعدتك في تعزيز قدراتك؟". هذه الطريقة في التعامل مع احتياجات المجتمع المحلي وقدراته، تحول العلاقة بين الجهات الفاعلة المحلية والناس كشركاء متساوين بدلا من مانح ومتلقي.

7 بناء الصمود

7.1 عوامل بناء الصمود

في السياق الفلسطيني، هناك العديد من العوامل للمساعدة في بناء الصمود. وتأتي هذه العوامل إما من المجتمعات المحلية نفسها، أو الجهات الفاعلة، أو من التدخلات المنفذة.

يمكن القول ان مقلوب (عكس) جميع العوامل المذكورة تحت عنوان "كسر الصمود" هي عوامل لبناء الصمود عند تنفيذها بشكل صحيح. وهذه عوامل يمكن صياغتها كالتالي:

1. **سياسات الجهات المانحة:** إن تبني الجهات المانحة لسياسات معززة للصمود هو أمر ضروري، بل ومفتاحي لتمكين المؤسسات الأهلية من تحقيق الصمود في ذاتها ومن ثم تبنيه وتطبيقه في برامجها وتدخلاتها. على أن السياسات الداعمة لبناء الصمود قد تتمثل في واحد أو أكثر مما يلي:

- طول فترة التمويل: طبيعة التحديات الممتدة التي تواجه المجتمعات في فلسطين بحاجة إلى تدخلات ممتدة لإحداث تغيير طويل الأمد ومستدام الأثر. وهذا يتطلب فترات تمويل ممتدة لتوفير الموارد وتغطية الاحتياجات التي قد تتطلبها مثل هذه التدخلات.
- ملاءمة مبالغ التمويل: استكمالاً للنقطة السابقة؛ فإن طول فترة التمويل تستوجب أن تكون قيمة التمويل ملائمة لطبيعة التدخل ومتناسبة مع فترته لتغطي الموارد والاحتياجات المطلوبة. وقد ثبت أن دورات التمويل القصيرة لا يمكنها بناء الصمود لدى المجتمعات المستهدفة أو أن تحقق تنمية مستدامة فيها. كما أن المؤسسات العاملة في بناء الصمود تحتاج إلى نوع من الاستقرار المالي لتمكينها من التخطيط الجيد والممتد لتوظيف مواردها في معالجة التحديات التي تواجهها دون الحاجة للقلق بخصوص توفر التمويل.
- التمويل غير المشروط: إن برمجة بناء الصمود تتطلب الكثير من المرونة لمعالجة التحديات المختلفة في طبيعتها والمتداخلة في معظم الأحيان. لذا فإن التمويل غير المشروط أو ذو الشروط المرنة يساعد المؤسسات بشكل أكبر على تطويع مواردها وتعزيز استجابتها بشكل أفضل وأكثر تناسباً مع ما تفرضه الاحتياجات الفعلية. وذلك بعكس الصرامة والجمود اللذين يفرضهما التمويل المشروط ذو الشروط الضيقة والحدود الصارمة التي قد تعرقل أو تحد من قدرة المؤسسات على الاستجابة للمتغيرات في الميدان.
- الموازنة بين التنمية والتدخلات الإنسانية: التمويل الموجه للتدخلات الإنسانية نادراً ما يحقق التنمية التي هي جوهر عملية بناء الصمود. لذا من المهم أن تعمل الجهات المانحة على الموازنة ما بين تمويل التدخلات الإنسانية والتدخلات التنموية. فرغم اختلافهما (التدخلات الإنسانية والتنموية) إلا أنها يعتبران وجهين أساسيين في نهج الربط الثلاثي الذي يتبنى الانتقال من التدخل الإنساني إلى تحقيق التنمية.

2. **سياسات المنظمات غير الحكومية الدولية:** تتمتع المنظمات غير الحكومية الدولية بدور مهم جداً في تشكيل وصياغة العمل الأهلي. وبإمكانها أن تكون مؤثراً مهماً في عمليات بناء الصمود من خلال:

- مشاركة الموارد مع الجهات المحلية: يشكل التمويل والوصول إلى الموارد تحدياً كبيراً للمؤسسات الأهلية العاملة في فلسطين، في حين تتمتع المنظمات الدولية بقدرة أكبر على الوصول للتمويل ويتاح لها موارد أكثر كماً وأفضل نوعاً. لذا من المهم أن يتم مشاركة هذه الموارد مع المؤسسات المحلية بحيث يتم الاستفادة منها وتوظيفها بشكل أفضل وأكثر نجاعة. ويمكن أن يتم تطبيق هذا من خلال:
  - **التعاون في تجنيد الأموال:** رغم أن هذا النموذج من التعاون شائع بين المؤسسات الدولية والمحلية، ولكن مطلوب أن يتم بشكل متكافئ وأن يتم دعم

المؤسسات المحلية لتكون هي المتقدم الأساسي في طلبات التمويل وليس العكس وذلك لتحقيق بناء القدرات للمؤسسات المحلية.

- نقل الخبرات: من خلال تبادل المعلومات وتنفيذ تدخلات بناء القدرات للمؤسسات المحلية من قبل تلك الدولية لتحقيق تنمية مستدامة في قدرات المؤسسات المحلية.
- إتاحة الموارد: عبر تمكين المؤسسات المحلية من استخدام الموارد المتوفرة في المؤسسات الدولية للاستفادة منها في تدخلاتها المختلفة. حيث يساهم هذا النموذج من التعاون في تقليل التكاليف المادية المطلوبة من المؤسسات المحلية ويرفع من قدرتها على تطبيق التدخلات المختلفة باستخدام موارد المؤسسات الشريكة.

- تقديم المؤسسات الأهلية في التنفيذ: جزء مهم من عملية بناء القدرات للمؤسسات المحلية هو تمكينها من تنفيذ التدخلات بنفسها وبدعم ومساندة فاعلة من المؤسسات الدولية. مع مراعاة ألا يقتصر دور المؤسسات المحلية على التنفيذ فقط، بل يجب أن يتعدى ذلك لتطوير منهجيات العمل مدعوماً بصلاحيات في اتخاذ القرارات. مثل هذا النموذج من التعاون يساعد على تحقيق عدد من الفوائد منها:
  - تنمية قدرات المؤسسات المحلية في تنفذ التدخلات
  - تشجيع توطين التدخلات عبر تنفيذها بأيدي محلية متناغمة مع السياق ومتفهمة لأبعاد وتأثيرات التدخلات المنفذة على المجتمعات المستهدفة.
  - مساعدة المؤسسات المحلية على مراكمة الخبرات ما يساعدها على تطوير منهجيات وتدخلات أكثر مناسبة للسياق وأفضل نجاعة في معالجة تحدياته.
  - تمكين المؤسسات المحلية من الحصول على تمويل أفضل عبر مساعدتها في تطوير سجلها العملي على أرض الواقع وبالتالي تحسين فرصها في تجنيد الأموال.
  - تعزيز وجود المؤسسات الأهلية في المجتمعات المحلية كونها هي الجهات المنفذة للتدخلات وبالتالي زيادة وصولها وتعزيز مكانتها في المجتمع.
  - زيادة قدرة المؤسسات المحلية –من خلال تمكينها بالموارد ودورها الأساسي كشريك– على ممانعة التدخلات الخارجية والأجندات التي لا تتفق مع السياقات والأولويات المحلية والوطنية.

3. **حماية وزيادة حيز العمل الأهلي:** لكي تتمكن المنظمات الأهلية من تنفيذ تدخلات معززة للصمود فهي تحتاج لحيز ومساحات للعمل في المجتمع. هذه المساحات يجب أن تكون محمية بالقانون ومحفوظة بممارسات تكفل لها حرية التدخل بما يتوافق مع أسس العمل الأهلي. ولتحقيق ذلك مطلوب أن تتوافر العوامل التالية:

- قوانين ونظم حامية للمجتمع الأهلي: إن وجود قوانين واضحة لحماية العمل الأهلي وتحديد تدخلات الحكومات والأحزاب السياسية هو عامل أساسي لضمان وحفظ حيز العمل الأهلي. مثل هذه القوانين تحتاج أن تكون نافذة ومصونة من جهات الاختصاص لضمان عدم تعطيلها أو إهمالها في مختلف الأوقات والظروف.
- حماية المجتمع المدني من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي: شكلت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وهجماته المتكررة على المجتمع المدني الفلسطيني عامل هدم رئيس لصمود المؤسسات المحلية. وبالتالي مطلوب إيجاد حماية تضمن حفظ المجتمع المدني من التدخلات الإسرائيلية وتفرض محاسبته عند التعدي عليه.

4. **الإشراك الفاعل للمجتمعات المستهدفة:** بناء الصمود عملية تتطلب مشاركة جميع الجهود كما تحتاج لوجود شعور بالملكية لدى المجتمعات المستهدفة وذلك لضمان حفاظ تلك المجتمعات على استمرارية واستدامة التدخلات. لذا فإن إشراك المجتمعات المستهدفة بكل أطيافها ومكوناتها هو عامل

مفتاحي في كل الجهود المبذولة، ولا يمكن غض البصر عنه بأي حال من الأحوال. ويمكن تحقيق المشاركة الفاعلة من خلال ما يلي:

- احترام ثقافة المجتمع: والتعامل معه على أساس أنه شريك وليس متلقي للخدمة. وهذا يتطلب وجود تمثيل واضح وقوي للمجتمع يشمل كل مكوناته، كما يتطلب عرض التدخلات على المجتمع ونقاشها والتأكد من ملازمتها قبل تنفيذها.
- وجود قنوات اتصال: الاتصال بين المؤسسات المنفذة والمجتمعات المستهدفة يجب أن يكون واضحاً وفي الاتجاهين بحيث لا تكون المجتمعات محصورة في دور المتلقي، بل يكون لها دور واضح في الاتصال وبالتالي في تصميم وتنفيذ التدخلات.

> "يجب على المنظمات أن تؤمن بأهمية تحليل المخاطر".
>
> أمجد الشوا– شبكة المنظمات الأهلية- PNGO

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الجوانب التالية ضرورية أيضا لبناء الصمود:

1. **التحليل السليم للمخاطر:** جنبا إلى جنب مع التدخل السليم كما هو موضح سابقا فإن بناء الصمود رحلة طويلة تبدأ بالتحديد السليم للمخاطر. حيث أن عدم وجود تحليل وتقييم للمخاطر، سيكون أي تدخل بلا هدف. إن تحليل المخاطر هو التشخيص الذي يسبق أي علاج. وقد ذكرت جميع أطر العمل المقدمة أهمية المخاطر التحليل، وبدأت عمليات بناء الصمود بتحديد المخاطر وتقييمها كنقطة دخول.
2. **المشاركة المجتمعية:** بمعنى وروح المشاركة الفعلية حيث يكون للمجتمع المستهدف دور قيادي وملكية حقيقية للتدخلات. وتضمن هذه المشاركة أن تكون أي تدخلات يتم تنفيذها نابعة من الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي وأن يتم توجيهها إلى تحسين وتطوير تدخلات تراعي التنمية طويلة الأجل.
3. **الحلول السياقية:** بما أن لكل مجتمع سياقه الفريد ومخاطره الخاصة. وبالتالي فإن الحلول الجاهزة ليست فعالة بما فيه الكفاية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تصميم أي حل باستخدام عدسة سياق المجتمع لالتقاط جميع التحديات والمضاعفات ذات الصلة.
4. **التدخلات طويلة الأجل:** لا يمكن أن يأتي الصمود من التدخلات قصيرة الأجل. الصمود هو عملية مستمرة طويلة الأجل تحتاج إلى تدخلات طويلة الأجل. وهذا يتطلب موارد، والتزاما طويل الأجل، واتساقا ينبغي أن يسترشد برؤية ومنهجية واضحتين.

7.2 موارد لبناء الصمود

المنظمات التي تعمل على بناء الصمود، مدعوة إلى التفكير فيما يلي كموارد للصمود يجب الاستثمار فيها، والاستفادة منها:

1. **فهم المجتمع المحلي وقبوله:** بما أن مشاركة المجتمع المحلي هي شرط لبناء الصمود؛ يجب أن تستند إلى فهمهم واعتقادهم بأن ما يتم القيام به يتم من أجل مصالحهم الفضلى. وللوصول إلى هذه النقطة فإن المشاركة الفعالة والنهج الشامل وتمكين المجتمع هي ممارسات أساسية.
2. **الدعم الحكومي:** بغض النظر عن حجم وأدوار منظمات المجتمع المدني يبقى مكملاً للدور الأساسي للحكومة. فالحكومة هي التي من المتوقع أن يكون لديها الهيكل والموارد المجبولة ضمن السلطة القانونية والسلطة التشريعية لتقديم أنواع مختلفة من الخدمات. في حين أن الجهات الفاعلة الأخرى ستكون داعمة لتغطية أي ثغرات متبقية.
3. **حلول تقودها المجتمعات:** الحلول المطورة محليا هي – في أغلب الأحيان – الحلول الأكثر ملاءمة لتلبية احتياجات المجتمع المحلي وتحدياته. إن البناء على هذه الحلول مع إعطاء القيادة للمجتمع ودعمه بالموارد والقدرات هو السيناريو المثالي لتحقيق الصمود وبناء قدرات المجتمع بشكل أفضل.

8 الاستراتيجية المقترحة لبناء القدرة على الصمود

إن إلقاء نظرة عامة على قدرات المنظمات المحلية تكشف عن التباين في قدراتها. يوضح الشكل أدناه كيف أن المنظمات لديها الخبرة في العمل على بناء الصمود وخطط الاستجابة والربط ما بين التنمية والإغاثة. ورغم أن النتائج توضح أن المنظمات المحلية تمارس تحليل المخاطر إلا أن هذا لا يتطابق مع ما لمسته الدراسة خلال المقابلات والمجموعات المركزة، وهو ما ينم عن وجود فجوة واضحة ما بين المفهوم والتطبيق الفعلي على الأرض. وقد يكون أحد مسببات هذه الفجوة أن المنظمات المحلية تقوم بذلك انطلاقاً من الامتثال للمتطلبات من الجهات الحكومية أو المانحين.

ولذلك، يلزم وضع استراتيجية، وتنفيذها، لتوجيه عمل المنظمات.

فيما يلي استراتيجية مقترحة تم تطويرها بناء على تحليل احتياجات الجهات المحلية، والممارسات الفعلية، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تؤثر على السياق الفلسطيني والقيود المفروضة على عمل المجتمع المدني.

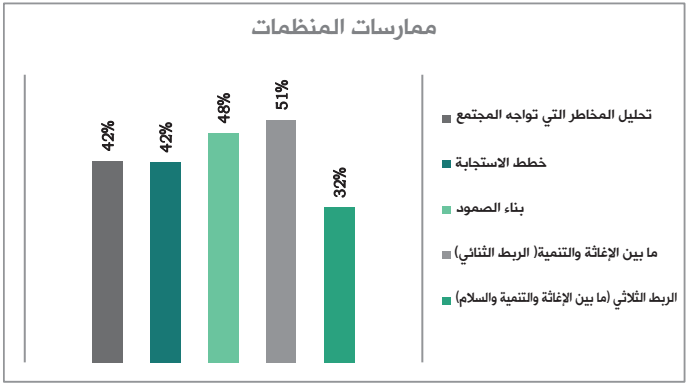

وتهدف الاستراتيجية إلى:

- تنظيم برامج بناء الصمود ضمن تدخلات الجهات الفاعلة المحلية.
- معالجة التحديات داخل وخارج المنظمات المحلية لمساعدتها على التغلب على هذه التحديات وخلق بيئة أكثر ملاءمة لتعزيز بناء الصمود.
- تسليط الضوء على الحاجة إلى تدخلات واستراتيجيات واعية بالقدرة على الصمود، الأمر الذي يتطلب بدوره تحالفات قوية وتنسيقا قويا على الأرض من جميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة.

8.1 الاستراتيجية المقترحة

الغاية	النتيجة	التدخلات المفتاحية
خلق وتعزيز بيئة داعمة ومغذية لبناء الصمود	حقوق الإنسان مفهومة	• إذكاء الوعي بحقوق الإنسان لدى صناع القرار والأحزاب السياسية
	حقوق الإنسان يتم احترامها وتقديرها	• الضغط والدعوة للتأثير على تبني سياسات وممارسات تستجيب لحقوق الإنسان. • الضغط من أجل سن قوانين تحترم حقوق الإنسان وتدافع عنها.
	الفضاء المدني محمي ومعزز	• سن هيئات تنسيق للمجتمع المدني للدفاع عن الحيز المدني وحمايته.

الغاية	النتيجة	التدخلات المفتاحية
		• اعتماد أطر وطنية تحدد وتحمي حرية الفضاء المدني. • إطلاق حوار وطني مع السياسيين الفلسطينيين لتعزيز احترام الفضاء المدني
	يتم اعتماد المرونة كقيمة أساسية	• بدء مناقشات على المستوى الوطني بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لصياغة بناء الصمود كقيمة أساسية، واعتماد بناء الصمود كنهج ضمن جميع السياسات والتدخلات ذات الصلة. • تطوير وتنفيذ مقياس وطني للصمود لتعزيز برامج الصمود في جميع أنحاء فلسطين • مراجعة جميع السياسات والخطط القائمة باستخدام عدسة بناء الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء الصمود. • مخاطبة الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والتأثير عليها لاعتماد مقياس الصمود الوطني وبرامج بناء الصمود والامتثال لها.
تعزيز ودعم القدرات المحلية	تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المحلية	• تعزيز دور هيئات التنسيق مثل المنظمات غير الحكومية الوطنية والمجموعات القطاعية. • مراجعة وتطوير هيئات التنسيق المحلية لتحسين آلياتها في مجال تبادل المعلومات، وتحليل المخاطر، ومشاركة القدرات، وتنسيق التدخلات. • تعزيز التعاون الفعال بين المنظمات من خلال التكليف بالانضمام إلى المجموعات ذات الصلة، وتعزيز التعاون مع المنظمات الحكومية.
	تحديد المخاطر ونقاط الضعف والانكشاف	• إنفاذ تحليل المخاطر على المستوى الوطني والقطاعي. وتبادل المعلومات ذات الصلة لتوجيه تخطيط التدخلات وتصميمها.

الغاية	النتيجة	التدخلات المفتاحية
	تعزيز قدرات الجهات المحلية	•تطوير وتقديم خطة لبناء القدرات على مستوى المجموعات القطاعية تتناول مواضيع تحليل المخاطر وبرمجة الصمود والربط الثلاثي. •تعزيز تقاسم الموارد بما في ذلك المعلومات بين الجهات المحلية. •توجيه الجهات الفاعلة المحلية أن تركز على التعلم والتطوير من تدخلاتها. • توجيه الجهات الفاعلة المحلية لتستثمر أكثر في قدراتها التنظيمية مثل MEAL، وتخطيط المخاطر والاستجابة لها، وتصميم التدخلات، وتجنيد الأموال.
التأثير على السياسات وصناع القرار نحو تعزيز القدرة على الصمود	•تشجيع العمل الجماعي واحترامه •العمل في مجال السياسات والتأثير منظم ومصمم بشكل جيد	• تنظيم جهود الضغط والمناصرة على مستوى المجموعات والقطاعات. • الدعوة والتأثير على الجهات المانحة وسياسات المنظمات غير الحكومية الدولية المتعلقة بالتمويل وقيود التمويل وبرمجة الصمود.

8.2 استراتيجية بناء قدرات المنظمات الأهلية في برمجة وبناء الصمود

امتداداً للاستراتيجية السابقة وبناء عليها، واستناداً إلى تحديد الاحتياجات الذي تم عمله ضمن هذه الدراسة، يمكن اقتراح الاستراتيجية التالية للتركيز أكثر على بناء القدرات الداخلية للمنظمات الأهلية المحلية وذلك لتطوير وتعزيز قدرتها على:

1. فهم الصمود وبناء الصمود
2. تحليل المخاطر كمدخل لبناء الصمود
3. تطوير آليات وتدخلات برمجة وبناء الصمود
4. قياس ومتابعة تدخلات بناء الصمود
5. فهم وتطبيق نهج الربط الثلاثي
6. الضغط والتأثير على المجتمع بشكل عام لتعزيز بناء الصمود

يوصى بتبني هذه الاستراتيجية وتطبيقها من قبل المؤسسات المظلية مثل شبكة المنظمات الأهلية أو عبر الأجسام التنسيقية والمجموعات العنقودية لضمان تنفيذها على مستوى المنظمات الأهلية في فلسطين.

الغاية	النتيجة	التدخلات المفتاحية
فهم بناء الصمود	المنظمات الأهلية أكثر فهماً للصمود وكيفية بنائه	• تطوير موارد تدريبية مخصصة للمنظمات الأهلية لرفع الوعي بمفهوم الصمود • تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية للمنظمات الأهلية حول مفهوم الصمود وكيفية بنائه
	المنظمات الأهلية قادرة على تحليل المخاطر وتعتمده ضمن برامجها بشكل دوري	• تطوير موارد تدريبية حول تحليل المخاطر موجهة للمنظمات الأهلية • تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية للمنظمات الأهلية حول تحليل المخاطر وأهميته • تطوير دراسات وأبحاث مخصصة لتوفير أدلة وإحصاءات دقيقة ومحدثة عن المخاطر القطاعية وأفضل الطرق لمعالجتها. • تطوير آليات عمل الأجسام التنسيقية والمجموعات العنقودية في تحليل المخاطر وتسجيلها • تدريب المنظمات الأهلية على استخدام سجل المخاطر (الذي تم اقتراحه في هذه الدراسة) والعمل على تحديثه بشكل دوري والاعتماد عليه في توجيه التدخلات المختلفة.
	تمتلك المنظمات الأهلية أدوات ومنهجيات واضحة لبرمجة الصمود	• تطوير أدوات عملية ومنهجيات واضحة لمساعدة المنظمات الأهلية في برمجة وتطبيق الصمود • تدريب المنظمات الأهلية على الأدوات والمنهجيات التي تم تطويرها • توفير جهة مختصة (على مستوى المؤسسات المظلية والأجسام التنسيقية) لتقديم الدعم والمشورة للمنظمات الأهلية فيما يتعلق بتبني منهجيات وأدوات برمجة الصمود • تشجيع تبادل الخبرات بين المنظمات في قضايا برمجة الصمود عبر لقاءات ومؤتمرات
	المنظمات الأهلية أكثر فهماً لنهج الربط الثلاثي وكيفية تطبيقه	• تطوير موارد تدريبية وتوعوية حول منهج الربط الثلاثي • عقد برامج تدريبية لطواقم المنظمات الأهلية حول منهج الربط الثلاثي • إطلاق حوارات ونقاشات داخل الأجسام التنسيقية حول منهج الربط الثلاثي

الغاية	النتيجة	التدخلات المفتاحية
تبني وتطبيق بناء الصمود في التدخلات	طواقم المنظمات الأهلية قادرة على تطبيق أدوات ومنهجيات بناء الصمود	• خلق نظام لمتابعة ودعم المنظمات الأهلية في تطبيق وبناء الصمود (عبر الأجسام التنسيقية) • اعتماد مؤشر قياس الصمود وتوظيفه ضمن آليات وأدوات التمويل القطاعية لتشجيع المنظمات الأهلية على تطبيقه في تدخلاتها • اعتماد آلية قطاعية (من خلال الأجسام التنسيقية) لتسجيل وتوثيق تدخلات بناء الصمود ونتائجها.
	تمتلك المنظمات الأهلية أدوات واضحة لقياس بناء الصمود في تدخلاتها	• تطوير آليات المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم داخل القطاعات والمنظمات الأهلية لتتمكن من متابعة وقياس تدخلات بناء الصمود • اعتماد آلية واضحة لنشر نتائج تدخلات بناء الصمود ضمن المجموعات العنقودية لإبراز أثر هذه التدخلات على القطاعات.
	تمتلك المنظمات الأهلية الموارد المطلوبة لبرمجة ودمج الصمود ضمن تدخلاتها	• تطوير حملات ضغط مشتركة من خلال المنظمات المظلية والأجسام التنسيقية لتخصيص تمويل وموارد لبناء الصمود • الضغط على المانحين لاعتماد آليات لتوضيح وقياس ورفع تقارير حول نتائج بناء الصمود
الضغط والمناصرة لتحقيق بناء الصمود والربط الثلاثي على المستوى المجتمعي والمحلي	تمتلك المنظمات الأهلية أدلة على أثر برمجة وبناء الصمود في تدخلاتها	• تطوير دراسات وأبحاث لقياس وإظهار آثار ونتائج تدخلات بناء الصمود في القطاعات المختلفة. • تطوير قاعدة بيانات عبر القطاعات المختلفة لدعم مشاركة ونشر النتائج الخاصة ببناء الصمود لتسهيل الاستفادة منها والبناء عليها.
	تمتلك المنظمات الأهلية أدلة على أثر الربط الثلاثي في تدخلاتها	• تطوير دراسات تركز على آليات ونتائج الربط الثلاثي. • تطوير آليات للتنسيق بين المنظمات الأهلية لتعزيز التكاملية فيما بينها لتحقيق الربط الثلاثي عبر تكاملية التدخلات المنفذة.
	المنظمات الأهلية قادرة على تسويق نجاحها في بناء الصمود والربط الثلاثي	• إطلاق حملات مناصرة على المستوى الإقليمي والدولي لإظهار نتائج وآثار بناء الصمود والربط الثلاثي لصالح تجنيد موارد وتمويل أفضل لتطوير هذه التدخلات.

القسم الثالث

الربط الثلاثي

9. الربط الثلاثي

بناء على توصيات القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) في عام 2016[65] ووفقا لجدول أعمال أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 (SDGs) فإن طرق العمل الجديدة للأمم المتحدة (NWoW) تتصور أن تعمل وكالات الأمم المتحدة العاملة في المجالات الإنسانية والإنمائية والسلام معا بشكل أكثر "تماسكا". ويسعى هذا النهج إلى الاستفادة من المزايا النسبية لكل قطاع للحد من الحاجة والمخاطر والهشاشة. في السابق ركزت الأمم المتحدة[66] على إزالة "الحواجز غير الضرورية" التي تعيق التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. لكن في عام 2016، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى اعتبار "الحفاظ على السلام" "المحطة الثالثة من المثلث".

9.1 ما هو الربط الثلاثي؟

مفهوم "الربط" ليس جديدا. وقد اقترح عدة مرات تحت العديد من الأسماء المختلفة مثل "الربط بين الإغاثة والتأهيل والتنمية"، و"الصلة بين التنمية والعمل الإنساني" وما إلى ذلك. وقد نظرت بعض الجهات الفاعلة في إضافة عناصر أخرى في العلاقة (مثل الهجرة، وحقوق الإنسان، والأمن، والاستقرار، وما إلى ذلك). ومنذ اقتراح هذا المفهوم، ما فتئ المجتمع الدولي يكافح من أجل كيفية تفعيله.[67]

ومع ذلك، فإن هذه الروابط معروفة فقط للجهات الفاعلة التي تعمل في مجال التدخل في الأزمات، ولكن بالنسبة لأولئك الذين تتعرض حياتهم للخطر، لا توجد فروق بين الاحتياجات الإنسانية والإنمائية وبناء السلام.[68]

هذا لا يعني أنه لا يوجد مثال على تنفيذ العلاقة على أرض الواقع، بل على العكس من ذلك، هناك الكثير. معظم هذه الأمثلة تابع للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات متعددة.[69] ومع ذلك، يجب التقاط مثل هذه الأمثلة وتسليط الضوء عليها وتحليلها.

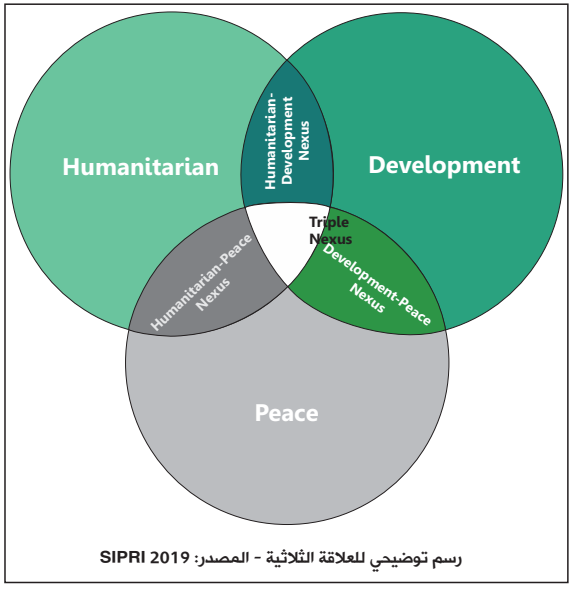

رسم توضيحي للعلاقة الثلاثية - المصدر: SIPRI 2019

65- جدول أعمال الإنسانية - التزامات القمة العالمية للعمل الإنساني https://agendaforhumanity.org/sites/default/files/resources/2017/Jul/WHS_Commitment_to_Action_8September2016.pdf

66- المجلس الدولي للوكالات التطوعية "تيار التعلم: التنقل في موضوع العلاقة 1: شرح "العلاقة" - أغسطس 2018 https://reliefweb.int/report/world/learning-stream-navigating-nexus-topic-1-nexus-explained

67- المجلس الدولي للوكالات التطوعية "تيار التعلم: التنقل في موضوع العلاقة 1: شرح "العلاقة" - أغسطس 2018 https://reliefweb.int/report/world/learning-stream-navigating-nexus-topic-1-nexus-explained

68- تقرير المؤتمر السنوي ICVA مارس 2018 "التنقل في العلاقة: وجهات نظر المنظمات غير الحكومية"

69- المجلس الدولي للوكالات التطوعية "تيار التعلم: التنقل في موضوع العلاقة ١: شرح "العلاقة" - أغسطس 2018 https://reliefweb.int/report/world/learning-تيار-تنقل-رابط-موضوع-١-رابط-شرح-

خلال المؤتمر السنوي ICVA في عام 2018,[70] تم تسليط الضوء على أنه من المهم فهم من هم الفاعلون في التنمية والسلام، وما هو الدور الذي يلعبونه في العلاقة، وما هي مجالات عملهم من أجل المشاركة معهم، وما هي المزايا النسبية بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والسلام، وكيف يمكن للمنظمات غير الحكومية المشاركة مع الجهات الفاعلة الأخرى من أجل تحسين التخطيط والبرمجة؟

9.2 لم الربط الثلاثي؟

أفضل إجابة على هذا السؤال، هي ما قدمته أوكسفام في عام 2019. حيث أوردت أن "إدراج السلام في العلاقة يعترف بأهمية حل النزاعات والوقاية منها في إنهاء الاحتياجات الإنسانية والحد من الفقر وضمان التنمية المستدامة وأن الحواجز التي من صنع الإنسان أمام هذه الأهداف تحتاج إلى معالجة".[71]

وتتيح هذه الصلة الفرصة للجهات الفاعلة من مختلف القطاعات للتعلم من بعضها البعض. وهناك طرق تمكن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من دعم عمل الجهات الفاعلة في مجال التنمية والسلام، وينبغي للجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تتخلى عن افتراض أن التنمية والسلام يؤديان بالضرورة إلى تسييس العمل الإنساني. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن التعاون ليس منطقيا دائما، وأن حماية المبادئ الإنسانية تقع على عاتق الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، ويجب أن يسترشد تنفيذ البرامج والعمل في هذا الربط بالسياق المحلي.[72]

تركز جميع التدخلات الإنسانية على المساعدة، ومع ذلك، يجب على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أثناء تقديم الاستجابة للاحتياجات أن يفكروا في مستقبل البلاد.[73] ذلك أن التدخلات المقدمة لها آثار تتجاوز الأوقات التي قدمت فيها. ناهيك عن أن الأزمات أصبحت أطول أمداً أكثر فأكثر، مما يجعل التدخلات الإنسانية "دائمة" أكثر من كونها "مؤقتة".

وكما قالت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، فقد تغيرت طبيعة وحجم الأزمات الإنسانية، وأصبحت أطول أمدا (بمتوسط طول مدة النزوح 17 عاما) ومستعصية على الحل وتظهر تفاعلات متزايدة التعقيد بين الدوافع والعواقب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمناخية والجغرافية وحقوق الإنسان والسياسة والأمن.[74]

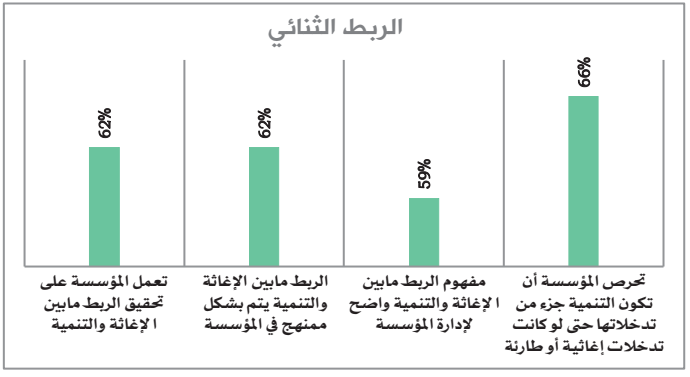

9.3 الربط في المشهد الفلسطيني

لا تتوفر معلومات واضحة بشأن عدد المنظمات التي تعتمد نهج الربط الثنائي أو الربط الثلاثي في عملها. وخلال هذه الدراسة، أظهرت نتائج الاستبيان أن غالبية المنظمات (62%) تعتمد في الواقع علاقة "الربط بين الإغاثة والتنمية" (أو الربط الثنائي) في عملها. وبالإضافة إلى ذلك، أشار 59% منها إلى إدراكها لهذا المفهوم.

70- تقرير المؤتمر السنوي ICVA مارس 2018 "التنقل في العلاقة: وجهات نظر المنظمات غير الحكومية"
71- أوكسفام - التنمية الإنسانية-السلام نيكزس - 2019
72- المجلس الدولي للوكالات التطوعية "تيار التعلم: التنقل في موضوع العلاقة ١: شرح "العلاقة" - أغسطس 2018 https://reliefweb.int/report/world/learning-stream-navigating-nexus-topic-1-nexus-explained
73- تقرير المؤتمر السنوي ICVA مارس 2018 "التنقل في العلاقة: وجهات نظر المنظمات غير الحكومية"
74- حلقة العمل المشتركة بين اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالتحولات، 20-21 تشرين الأول/أكتوبر 2016/ ورقة معلومات أساسية عن العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

ومع ذلك، فإن 62% من المنظمات فقط تعمل على الربط بطريقة منهجية. وقد يكون هذا مرتبطا بعدد من الأسباب مثل:

- ضعف الموارد المتاحة لتنظيم وهيكلة عملية الربط.
- اعتقاد المنظمات بأن عمل ذلك لا يحتاج إلى نهج منظم لأنه يعد من طبيعة عملهم.

عندما سئلت المنظمات المشاركة في الاستبانة عن كيفية تطبيق الربط الثنائي واعتماده في سياساتها؛ كانت الفجوة واضحة. حيث إن 28% فقط من المؤسسات لديها وظائف مخصصة لتطبيق الربط، ولا يوجد موارد محددة لها.

ويمكن تفسير هذه النتائج على النحو التالي:

- لا تملك المؤسسات ما يكفي من الموارد لتغطية تكاليفها الأساسية، وبالتالي، فإن تخصيص الموارد لتنفيذ الربط يعتبر ترفاً.
- عندما يتعلق الأمر بالتوظيف فإن المنظمات تعاني دائما من نقص في الموظفين. لذلك لا يعتبر وجود إدارات أو وظائف مخصصة للربط أولوية.
- تركز أولويات المنظمات في التدريب وبناء القدرات على الموضوعات الأساسية مثل تجنيد الأموال وإعداد التقارير والمتابعة والتقييم، وبالتالي فإن تحقيق الربط ليس ضمن دائرة الاهتمام.

هذا هو وضع الربط الثنائي الذي يتحدث فقط عن تحقيق الروابط بين الجوانب الإنسانية والإنمائية للعمل. لذلك ليس من المتوقع أن تكون حالة الربط الثلاثي أكثر إشراقا.

حيث أشارت 45% من المنظمات إلى أن مفهوم الربط الثلاثي واضح، إلا أنه ليس بدرجة وضوح الربط الثنائي (59%). بالإضافة إلى ذلك، تعمل منظمات أقل على الربط الثلاثي وليس بطريقة ثابتة أو بشكل منهجي.

عندما يتعلق الأمر بهيكلة عمل الربط الثلاثي وإدراجه داخل المنظمات فإن عدد قليل من المنظمات تذكر أو تشير إلى الربط الثلاثي في سياساتها، وعدد أقل منها خصص موارد لذلك. حتى هؤلاء يفعلون ذلك بطريقة غير منظمة وليس باستمرار.

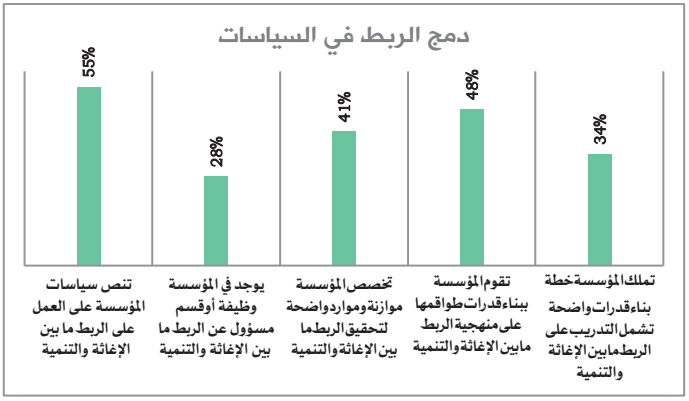

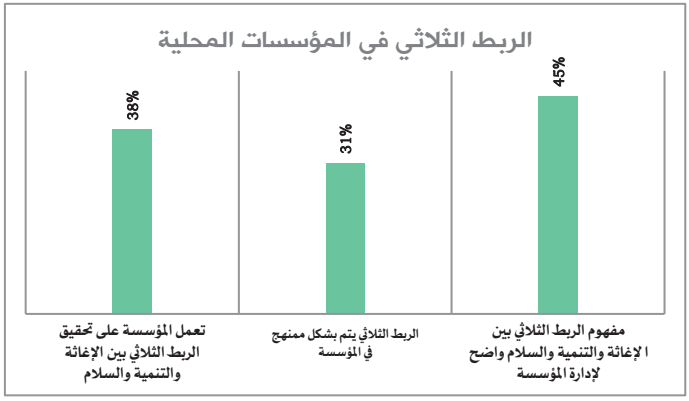

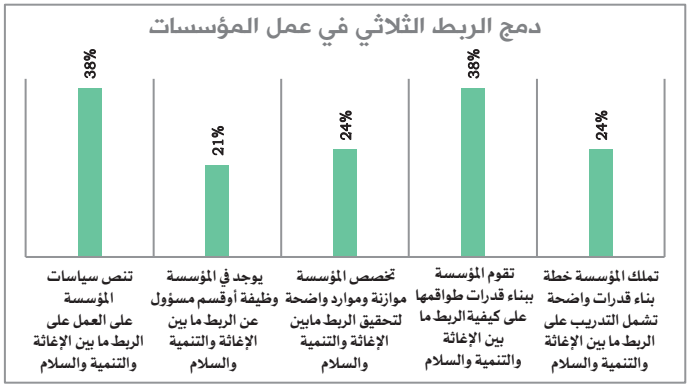

إلى جانب عدم الإلمام بالمفهوم نفسه؛ فيمكن القول إن نفس أسباب عدم تنفيذ الربط الثنائي تنطبق على الربط الثلاثي. والتي يمكن تلخيصها كالتالي:

- ضعف موارد المنظمات الأهلية التي لا تكاد تكفي احتياجاتها الأساسية يجعل من الصعب عليها تخصيص مواردها لتطبيق الربط الثلاثي.
- يترتب على ضعف الموارد إلى جانب ضعف الفهم الخاص بالربط الثلاثي عدم تخصيص وظائف للعمل على الربط الثلاثي.
- ما زالت المنظمات تعاني على صعيد توفير الموارد للوظائف الأساسية وهو ما يجعلها تركز أكثر على تجنيد الأموال في حين لا تجد القدرة الكافية للتطلع نحو الوظائف الأخرى مثل المتابعة والتقييم والربط الثلاثي.

9.4 القيود المفروضة على تنفيذ الربط الثلاثي

أوضحت ورقة بحثية[75] صادرة عن شبكة المنظمات الأهلية PNGO التحديات العامة على مستوى العالم التي تحد من تطبيق الربط الثلاثي على النحو التالي:

- عدم وجود مفاهيم متبادلة أو متفق عليها عندما يتعلق الأمر بالربط الثلاثي.
- لا يوجد تكامل بين الخطط المقدمة في السلام والتنمية والعمل الإنساني.
- صعوبة الحصول على تمويل طويل الأجل، لأن المانحين نادرا ما يدعمون المشاريع الطويلة الأجل.
- لا توجد آلية واضحة لمثل هذا المفهوم الجديد
- هناك مخاوف من أن يؤدي دمج الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود السلام إلى تسييس مثل هذه التدخلات.

إلى جانب هذه التحديات، هناك عدد من التحديات المحلية الأخرى:

- نقص الوعي على مستوى الجهات الفاعلة المحلية بمفهوم الربط الثلاثي.
- وحتى لو كان المفهوم معروفا، فإن الجهات المحلية لا تملك القدرة ولا الموارد اللازمة لتنفيذ / اتباع نهج الربط الثلاثي.
- بالنظر إلى السياق الفلسطيني، ومع تقلص فضاء عمل المجتمع المدني؛ لا يمكن للجهات المحلية أن تمتلك المساحة المطلوبة ولا الحرية لتحقيق الربط الثلاثي.

9.5 المبادئ التوجيهية لتنفيذ الربط الثلاثي

لا يزال الربط الثلاثي في مراحله المبكرة، حيث لا تزال الجهات الفاعلة الرئيسية تستكشف وتسبر أفضل السبل لتنفيذه وجعله حقيقة واقعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعقد الأزمات الإنسانية، واستمرارها، يجعل الربط الثلاثي أكثر مراوغة.

كما أن العديد من الجهات الفاعلة ما تزال تكافح من أجل تحقيق الربط بين العمل الإنساني والتنمية (الربط الثنائي) وهي ليست في وضع جيد يمكنها من السعي إلى إقامة روابط أكثر تعقيدا.

ومع ذلك، قدمت بعض المنظمات مثل أوكسفام والاتحاد الأوروبي رؤاها وأطرها الخاصة لتحقيق الربط الثلاثي.

75- PNGO-العلاقة الثلاثية - ورقة بحثية 2020- https://pngoportal.org/p/23397

في عام 2021؛ نشـــرت منظمة أوكســـفام[76] رؤيتها لكيفية تحقيق الربط الثلاثي. وفي معرض وصفها لبرمجة التدخلات عبر الربط الثلاثي؛ توضح أوكســـفام أن التكامل يجب أن يتناول معالجة الأسباب الجذرية للصـــراعات والظلم والأزمات. وينبغي أن يكون المجال الذي تعالج جميع فيه تلك الأسباب الجذرية معاً هو التمثيل الحقيقي للربط الثلاثي.

في نهجها الخاص بالربط الثلاثي، تدرك أوكسفام[77] الحاجة إلى وضع برمجة التدخلات وفقا للسياق. نفس المفهوم تم تسليط الضوء عليه أيضا في نهج WeWorld للربط الثلاثي. وقد شددت منظمة WeWorld على الحاجة إلى التوطين كنقطة دخول لأي منهج يخص الربط الثلاثي.

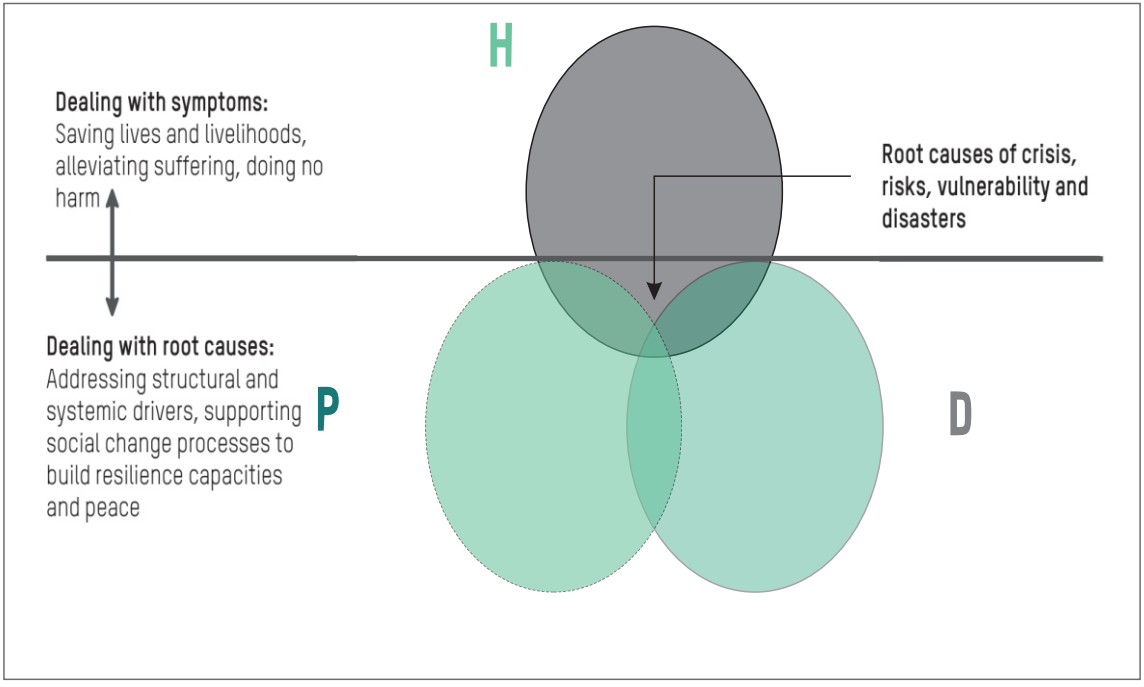

تصور رابطة أوكسفام الثلاثية – المصدر: أوكسفام

76- أوكسفام: https://policy-practice.oxfam.org/resources/transforming-the-systems-that-contribute-to-fragility-and-humanitarian-crises-p-621203/

77- أوكسفام: https://policy-practice.oxfam.org/resources/transforming-the-systems-that-contribute-to-fragility-and-humanitarian-crises-p-621203

في توصيات لجنة المساعدة الإنمائية DAC[78] لتنفيذ الربط الثلاثي وردت 3 مجالات مهمة: التنسيق والبرمجة والتمويل. مع توصيات واضحة لكيفية تحقيق الربط الثلاثي في كل واحد من تلك المجالات. وتركيبة هذه التوصيات تعكس فهما عميقا لأهمية كل مجال.

تهدف المبادئ التوجيهية التالية إلى مساعدة المنظمات في فلسطين على تحقيق علاقة ثلاثية حقيقية.

تنفيذ WeWorld للربط الثلاثي - المصدر We World GVC

9.5.1 على مستوى المنظمة

1. التحليل الشامل للمشكلات: لا يوجد تدخل مناسب دون تشخيص مناسب وبالتالي فإن تحليل المشكلة هو المفتاح لفهم المسببات التي أدت للمشكلة واستجلاء الأعراض التي نتجت عنها وآثارها القريبة والبعيدة. وبالتالي فإن الاهتمام بعمل تحليل سليم للمشكلة هو أولوية قصوى. بالإضافة إلى ذلك، عند تحليل المشكلات، يجب استخدام منظور واسع لالتقاط المشكلة المباشرة وما يتبعها أو ينتج عنها، إضافة إلى المشاكل أو الروابط الأوسع أو الممتدة التي يمكن أن تكون ضرورية لفهمها. يمكن القيام بهذا الشيء من خلال:
   - الكشف عن الأسباب الجذرية للمشكلة بدلا من التركيز فقط على الأعراض.
   - فهم تفاعلات وديناميكيات القوة: جميع المشاكل ناتجة عن اختلافات القوة. إن فهم القوة وديناميكياتها داخل المجتمع هو المفتاح للكشف عن الأسباب العميقة والحلول الممكنة.

78- توصية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لجنة المساعدة الإنمائية بشأن التنمية الإنسانية-رابطة السلام، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/LEGAL/5019

- تفسير المشكلة باستخدام التفسيرات المحلية والعالمية: النظر بعين محلية عند التعامل مع المشاكل والمخاطر يساعد في فهم كيفية إدراك الناس لمثل هذه المشاكل وبالتالي كيفية التعامل معها. بالإضافة إلى ذلك، يضيف استخدام وجهة نظر عالمية فائدة تعلم أفضل الممارسات والنتائج غير المتوقعة المحتملة أو الحلول غير المستكشفة.

2. **الناس أولا:** أي تدخل أو إجراء يجب أن تكون مصلحة الشعوب الفضلى في صميمه. يمكن القيام بذلك عبر:

- التركيز على الاحتياجات الإنسانية من منظور التنمية، مما يعني أنه يتعين عليها الإجابة على السؤال "كيف سيؤدي هذا التدخل إلى تطوير الموارد والقدرات الحالية لزيادة تحسين حياة الناس بعد ذلك؟".
- القيام بتدخلات طويلة الأجل: فالتنمية ليست سهلة، وتحتاج إلى وقت لتؤتي ثمارها. وبالتالي لا ينبغي أن تكون التدخلات القصيرة هي الإجراء الافتراضي، وإذا لزم الأمر ينبغي ألا تشكل الأغلبية.
- العمل متعدد القطاعات: تتطلب التنمية سد الفجوات على مستويات متعددة وعبر قطاعات مختلفة. ومن ثم فإن وجود تدخلات متعددة القطاعات أو عبر-قطاعية، أو على الأقل إقامة روابط مع المنظمات الأخرى التي تقدم تدخلات تكميلية أمر لا بد منه.

3. **العمل المحلي:** ليتناسب مع السياق المحلي ويكون متسقا مع الثقافة والقيم المحلية. لذلك هناك حاجة إلى ما يلي:

- الفهم السليم للسياق: هو المفتاح لتحديد أفضل النهج وسبل التدخل.
- المشاورات مع أصحاب المصلحة المحليين: للحصول على المعلومات من أصحابها وأصحاب المصلحة المباشرين وضمان بما يتم القيام به.
- التجريب والتكيف: يمكن أن يكون التسرع في التدخلات، وخاصة الأدوات والمنهجيات المستجلبة من سياقات أخرى ضارا. ويلزم تجريب هذه الأدوات خطوة بخطوة واستكشاف النتائج والتفاعلات الديناميكية لضمان نجاح هذه التدخلات عند تنفيذها بالكامل.
- التقييم والتعلم المستمران: التجريب ليس كافيا، لأن الرصد المستمر مطلوب لتقييم النتائج، والتعلم منها بطريقة تتضمن هذا التعلم.

4. **بناء القدرات المستمر:** تعزيز قدرات المنظمة، مما يعزز خدماتها هو مطلب مستمر. لذلك ينبغي للمنظمات أن:

- الاستثمار في القدرات التنظيمية من خلال التخطيط وتخصيص الموارد وتوفير التدريبات وبرامج بناء القدرات.
- تقاسم القدرات مع المجتمعات المحلية: لتحقيق أقصى قدر من الفوائد وتعزيز العلاقات، يتم تطوير القدرات والمصادر وتعزيز تقاسمها بين المنظمات، من أجل الصالح العام.
- تعزيز بيئة تعليمية لتحسين الخدمات باستمرار.

9.5.2 على مستوى القطاعات

1. **التدخلات المستنيرة بالمخاطر:** ينبغي أن تنبع جميع التدخلات والجهود من تحليل محدث للمخاطر وأن تستند إليه للمساعدة في تحديد مواطن الضعف والتعرض ذات الصلة. لا يكتمل أي تدخل دون معرفة المخاطر ذات الصلة.
2. **التنسيق السليم:** على مستوى القطاعات يعد التنسيق أولوية لزيادة قيمة القطاع إلى أقصى حد ممكن وتمكين أعضائه. يمكن تحقيق التنسيق السليم من خلال:

- تبادل المعلومات: يتمثل الدور الأساسي للقطاعات في إنشـــاء قنوات واضحة ومتاحة لتبادل المعلومات والحفاظ على تدفقها. يجب أن تكون المعلومات دقيقة ومحدثة وفي الوقت المناسب وواضحة.
- تقاسم القدرات: بوصفها هيئة تنسيقية؛ يتمتع القطاع بامتياز أكبر في تنسيق وتيسير تقاسم القدرات بين أعضائه. وينبغي الاستفادة من ذلك والبناء عليه.

3. **التخطيط على نطاق القطاع:** أفضل نتيجة لتبادل المعلومات؛ هو التخطيط المستنير والموجه توجيها جيدا. ولا بد من الجمع بين اعتماد نهج إنمائي والسـعي إلى الربط بين التدخلات الإنسـانية والإنمائية والتخطيط على مسـتوى القطاعات وعبرها. جميع الأعضـاء مدعوون للمشـاركة في التخطيط حيث يتم تسجيل قدراتهم وتدخلاتهم ومواردهم والإعلان عنها. ولن يؤدي ذلك إلى الحد من ازدواجية الخدمات فحسـب، بل سيعزز أيضا فعالية التدخلات وكفاءتها.
4. **التركيز على الصـمود:** تماما مثل المسـتوى التنظيمي، يجب أيضـا اعتماد الصـمود وتعزيزه على مسـتوى القطاعات. كما يجب أن يكون تخطيط وبرمجة الصمود وبناء القدرات من بين أولويات جميع القطاعات.

9.5.3 على المستوى الحكومي

1. **التخطيط على المستوى الاستراتيجي:** حيث يأتي المنظور العام لتوجيه جميع الجهات الفاعلة وتنظيم جهودها إلى القضايا الأكثر إلحاحا، فضلا عن الفجوات الإنمائية. التخطيط الاستراتيجي هو جهد مستمر مرتبط بالاستراتيجيات السابقة ومستنير بالتغيير الحقيقي على أرض الواقع، بعيدا عن الكلمات الرنانة.
2. **تعزيز الصـمود:** يجب أن يكون الأولوية الوحيدة لجميع المنظمات الحكومية وخاصة في فلسـطين. يمكن تعزيز الصـمود بطرق عديدة، ولكن يجب أن يتم تحديد الأولويات في المقام الأول.
3. **تعزيز المشـاركة السـياسية:** هناك حاجة إلى تبني مواقف إيجابية تجاه المجتمع المدني والنظر إليه كشـريك. وينبغي ترجمة المشـاركة السـياسية إلى أفعال من خلال زيادة المشاركة في تدخلات المجتمع المدني ودعمها، وذلك باعتماد سياسات وإجراءات تيسيرية.

9.5.4 على مستوى المجتمع الدولي

1. **الشـــراكات طويلة الأجل:** يتعين على الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية اعتماد شراكات طويلة الأجل في لمســـاعدة الجهات الفاعلة المحلية على تحقيق القدرة على الصـمود والتنمية. حيث أن التدخلات المجزأة، أو الإجراءات القصـيرة الأجل، ليس لها أي أثر حقيقي من حيث التنمية أو صنع السلام.
2. **التمويل غير المقيد:** يعد السـماح للجهات الفاعلة المحلية بتحديد وجهة التمويل أولوية للمسـاعدة في تحقيق تنمية على المسـتوى الوطني، وتعزيز الفعالية والكفاءة، والحفاظ على الأثر.
3. **البحث والتطوير:** تتمتع الجهات الفاعلة الدولية بفوائد الاحتكاك بالعديد من البلدان والسـياقات المختلفة. وبوجود هذه التجارب والخبرات، يتوقع منهم تحويلها إلى معارف يتم وضعها في سياقها الصحيح، وتحسينها والاستفادة منها من قبل الجهات الفاعلة المحلية.

10. النتائج

من خلال الأقسام السابقة في تحليل المخاطر وبناء الصمود ومنهجية الربط الثلاثي، وبناء على تحليل البيانات التي تم جمعها خلال الدراسة يمكن تلخيص أهم النتائج كالتالي:

1. يشكل صعوبة الوصول الى مصادر الغذاء وفقدان سبل العيش وارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية أبرز المخاطر الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية.
2. تشكل ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية المقدمة للمنازل والمجتمعات وعدم توفر المساحات الكافية للبناء والتوسع أبرز المخاطر المحيطة بقطاع المأوي في الأراضي الفلسطينية.
3. نقص أعداد المدارس وصعوبة الوصول الى المرافق التعليمية وضعف البنية التحتية وعنف المستوطنين تشكل أبرز مخاطر قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية.
4. يشكل عنف الاحتلال وضعف الخدمات المقدمة للفئات الهشة (نساء أطفال، ذوي إعاقة) والتهجير القسري وتقييد الحريات ومحدودية مساحة العمل الأهلي الى جانب الانقسام الفلسطيني أبرز مخاطر الحماية في الأراضي الفلسطينية.
5. هناك فجوة في قدرات المنظمات الأهلية على إجراء تحليل المخاطر، والأهم من ذلك هو ضعف رغبة المنظمات من مختلف القطاعات في تبني إجراء تحليل وتسجيل المخاطر. وذلك من باب ضعف الموارد ووجود قضايا أخرى أكثر أولوية.
6. رغم وجود الأجسام التنسيقية والمجموعات العنقودية، إلا أن هناك غياب في تحليل المخاطر على المستوى القطاعي، وإن وجد فهو بحاجة لتحديث بشكل مستمر ومشاركة بياناته بشكل فاعل.
7. تتشابه المخاطر في جميع المناطق الفلسطينية من حيث أثرها ولكنها قد تختلف من حيث المسببات. كما أن طرق التعامل وآليات بناء الصمود المستخدمة مقابلها قد تتشابه أو تختلف حسب كل مجتمع، ويعود ذلك الى إمكانات المجتمعات والموارد المتاحة ومستوى تنظيم التدخل.
8. تقدم المنظمات الحكومية والأهلية للمجتمعات على اختلافها خدمات متنوعة وأساسية لبناء الصمود ولكنها غير كافية.
9. تشكل خدمات المنظمات الأهلية والحكومية جزءاً مهماً من آليات الحد من المخاطر ولكنها تعكس آليات امتصاص / استيعاب، ولا تعكس تحويلا ممنهجا للمخاطر.
10. تعتمد المجتمعات الفلسطينية بشكل كبير على العائلة الممتدة والعشائر بشكل كبير كجزء من نظام الحماية والصمود وتنظر لها كمورد يستعان به في مواجهة المخاطر.
11. رغم خبرة المجتمعات الفلسطينية بالمخاطر الممتدة إلا أنها ضعيفة في مواجهتها بسبب عظم المخاطر وضعف الموارد المتاحة.

12. تولدت لدى المجتمعات الفلسطينية والمنظمات الأهلية والحكومية خبرات جيدة في طرق التعامل مع المخاطر ولكنها محدودة بالموارد، كما أن جزءاً كبيراً منها يقوم بعملية تحليل المخاطر كإجراء شكلي في معظم الأحيان يفتقر إلى العمق والتحليل.
13. مفهوم الصمود في السياق الفلسطيني فريد ومتميز من حيث تنوعه وربطه بوجود الشعب الفلسطيني ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي وهذا يستوجب البناء عليه واستثماره في بناء وبرمجة الصمود بما يتوافق مع المفهوم الوطني.
14. بناء الصمود هو ثقافة مجتمعية متجذرة في عمل المنظمات الأهلية إلا أنها محدودة بمحدودية الموارد وبمدى قدرة المنظمات على التخطيط والتنفيذ ضمن إطار واضح يؤدي إلى تعزيز الصمود.
15. رغم أن المنظمات الأهلية ترفع شعار بناء الصمود وتتبناه، الا أنها تفتقر الى امتلاك الأدوات المنهجية لتطبيقه، كما أنها لم تحدده ضمن إطار عمل أو منهجية واضحة لتشجيع ذلك وتحقيقه على الأرض.
16. مفهوم الربط الثلاثي ما زال جديداً على المنظمات الأهلية وليس واضحاً بشكل عملي قابل للتطبيق.
17. تطبيق منهج الربط الثلاثي في السياق الفلسطيني ضروري وحيوي لكنه بحاجة لإطار عمل واضح وسياسات مساندة مدعومة بالموارد.

11. التوصيات

11.1 الحكومة

- لا بد من وضع حد للانقسام الداخلي وكل أشكاله، وينبغي معالجة آثاره على الشعب الفلسطيني فورا.
- يجب حماية فضاء المجتمع المدني واحترامه وتعزيزه، لضمان حصول جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على المساحة اللازمة لتنفيذ تدخلاتها.
- الحكومة الوطنية مدعوة إلى تعزيز جميع أشكال الصمود وخلق بيئة تغذي القدرة على الصمود.
- يتعين على الحكومة ممثلة بالوزارات المعنية أن تدرس بعناية وتراجع وتنسق مع المنظمات والجهات الفاعلة ذات الصلة جميع المنهجيات والنهج الجديدة التي يتم استيرادها وتطبيقها في المناطق الفلسطينية. وينبغي تركيز هذه الجهود لضمان وضع جميع الأدوات في إطارها الصحيح في السياق الفلسطيني.
- يطلب من الوزارات المعنية تعميم الصمود في جميع التدخلات التي يتم تنفيذها في فلسطين. وتتمثل إحدى الطرق للقيام بذلك في دعم اعتماد مقياس الصمود في تقييم جميع التدخلات.
- جميع الوزارات والهيئات الحكومية مدعوة إلى استعراض استراتيجياتها وسياساتها لضمان دمج تحليل المخاطر، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز القدرة على الصمود داخل منظماتها وكذلك بين الفئات المستهدفة، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا واحتياجا.
- نوصي الحكومة بشدة بتفعيل النظام الوطني لإدارة مخاطر الكوارث، وتعزيز جهودها لخدمة مستودع معلومات وطني ومركز معرفة يوجه جهود تقييم المخاطر والحد منها في جميع أنحاء فلسطين.
- نشجع جميع الوزارات على إدراج تحليل وتقييم محدث للمخاطر في استراتيجياتها وخططها، مع اتباع استراتيجيات المجابهة الموصى بها من جانب الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

11.2 وكالات الأمم المتحدة وقطاعاتها

- اعتماد مقياس الصمود كأحد معايير التدخلات التي يجب دعمها وتنفيذها.
- تعزيز دعم التقييم القطاعي للمخاطر، وممارسات الحد من مخاطر الكوارث ضمن طرق عمل المجموعات والقطاعات.
- تشجيع جميع أعضاء القطاعات ومجموعات العمل على إجراء تحليل محدث للمخاطر والحفاظ عليه، ووضع خطط الاستجابة والاستعداد ذات الصلة.
- تعزيز دعم برامج بناء القدرات لتحديد المخاطر المحددة داخل المجموعات والاستجابة لها.
- تعزيز وضع الأدوات والتدخلات الجديدة في سياقها، وتقديم الدعم مثل الممارسة الجيدة بين جميع وكالات الأمم المتحدة.
- تخصيص المزيد من البرامج والتدخلات لبناء الصمود.

11.3 المانحون الدوليون

- تغيير سياسات التمويل لتعزيز خطط بناء القدرة على الصمود من قبل المنظمات الأهلية.
- إيلاء المزيد من الاهتمام لتخصيص أجزاء أكبر من التمويل للتدخلات الإنمائية الطويلة الأجل.
- إتاحة المزيد من الوقت والموارد ضمن التدخلات الممولة لتوفير الفرص لبناء وتعزيز القدرة على الصمود.
- الاستثمار في الموارد والقدرات المحلية التي تعتبر عوامل الاستثمار والصمود طويلة الأجل للمجتمعات المستهدفة.
- توفير التمويل للجهات الفاعلة المحلية بدلا من المنظمات غير الحكومية الدولية، مما يضمن المنفعة المباشرة للمستفيدين المستهدفين، وتعزيز القدرات المحلية، والحد من النفقات الإدارية التي تعمل ضد بناء القدرة على الصمود.
- التعاون والتشاور مع الجهات الفاعلة المحلية لتحديد كيفية بناء قدراتها وقدرات المجتمعات التي تخدمها بشكل أفضل.
- بناء تدخلات تستند إلى شراكة حقيقية ومشاورات فعالة مع الجهات الفاعلة المحلية، والبناء على خبراتها، واحتياجاتها الفعلية، لمواصلة تعزيز بناء القدرة على الصمود.
- دعم واستخدام مقياس الصمود في جميع التدخلات الممولة.
- تخصيص أموال لتدخلات بناء القدرة على الصمود، أو الأنشطة على مستوى الجهات الفاعلة المحلية نفسها وكذلك المجتمعات المستهدفة.
- إضافة بناء القدرة على الصمود كجانب من جوانب تقييم التدخلات وتقييمها للمساعدة في تحديد طرق فعالة وأكثر كفاءة لبناء القدرة على الصمود.

11.4 المنظمات غير الحكومية الدولية

- الامتناع عن التنافس مع الجهات الفاعلة المحلية على فرص التمويل.
- الاستثمار في شراكات حقيقية مع الجهات الفاعلة المحلية ضمن أطر زمنية محدودة لبناء قدراتها، وتبادل المعرفة والموارد، وتشجيعها على قيادة التدخلات.
- اعتماد التوطين كمتطلب إلزامي لجميع التدخلات قبل إحضارها إلى البلاد.
- تخصيص المزيد من برامج بناء القدرات لبناء القدرة على الصمود، مع التركيز على الجوانب العملية لتحقيق المرونة.
- استثمار المزيد من الموارد لتحديد ممارسات بناء القدرة على الصمود المحلية وتسليط الضوء عليها وتعزيزها بدلا من استيرادها.

11.5 المنظمات الأهلية المحلية

- الاستثمار في بناء القدرات الخاصة في مجال الصمود وبناء القدرة على الصمود
- توسيع علاقات التشبيك مع الجهات الفاعلة الأخرى لتشكيل تحالفات قوية مع التدفق السليم للمعلومات والتنسيق. وينبغي أن يتم ذلك في إطار هيئات التنسيق القائمة بالفعل مع تعزيز التعاون والانفتاح لتجنب الازدواجية، وضمان تعزيز بناء القدرة على الصمود.

- الاستماع إلى المجتمعات واستراتيجيات الصمود الخاصة بهم وآليات التكيف قبل إملاء استراتيجيات جديدة أو مستوردة. وينبغي تقدير معارف الناس وخبراتهم واحترامهم، لأنهم هم الذين يناضلون من أجل بقاء مجتمعاتهم وتنميتها.
يجب على المنظمات الأهلية المحلية تحدي جداول أعمال المانحين وقيود التمويل التي تحد من بناء القدرة على الصمود أو تفرض تدخلات محدودة في هذا الصدد.
- ينبغي لجميع الجهات الفاعلة المحلية ألا تدخر جهدا لوضع استراتيجياتها الخاصة للقدرة على الصمود وإدماج هذه الاستراتيجيات في أساليب عملها وتصميم التدخلات.
- يجب على المنظمات الأهلية دعم واعتماد استخدام مقياس المرونة للمساعدة في توجيه سياساتها وبرامجها نحو بناء الصمود وتحقيقه بشكل أفضل في عملها.

القسم الرابع

الملاحق

ملحق 1

سجل المخاطر

الغرض من سجل المخاطر

يخدم سجل المخاطر المقترح الوظائف التالية:

- توثيق المخاطر وتكرارها واحتمال حدوثها ومدى تأثيرها في حال حدوثها.
- توثيق الموارد المجتمعية والأصول المتوفرة وكيف يتم توظيفها لخدمة مواجهة المخاطر.
- التعرف على ممارسات الصمود بما في ذلك تجنب الكوارث أو التكيف معها أو امتصاصها والتغلب عليها.

تطوير سجل المخاطر

لقد تم تطوير سجل المخاطر بناء على الأدبيات والموارد المتوفرة والاطلاع على التجارب العالمية في هذا الصـــــدد. إضافة لذلك، فقد تم عرض ونقاش سجل المخاطر المقترح على عدد من الخبراء والمختصين العاملين في المؤسسات الحكومية والأهلية لاستقطاب التغذية الراجعة ومعرفة آرائهم في كيفية تطوير السجل وتطويعه ليتناسب مع السياق الفلسطيني وطبيعته المتنوعة.

وعلاوة على ذلك كله، فقد تم تجريب سجل المخاطر عبر جمع بيانات المخاطر في ٧ مجتمعات مختلفة في أنحاء فلســـطين في ٤ قطاعات للتأكد من مدى ملاءمته للمجتمعات.

مكونات سجل المخاطر

يتكون سجل المخاطر من التالي:

1. الخطر: ظاهرة، أو مادة، أو نشـــاط بري، أو ظروف خطرة من الممكن أن تؤدي إلى خســـارة في الأرواح، أو إصابات، أو آثار صحية أخرى، أو ضرر بالممتلكات، أو خسارة في سبل المعيشة والخدمات أو خلل اقتصادي واجتماعي أو ضرر بيئي.
2. التعريف: وصف الخطر ليكون مفهوماً وواضحاً دون أي لبس.
3. التاريخ: يقصـد به سوابق حدوث الخطر أو الأوقات التي حدث فيها الخطر خلال الســنوات الماضية. وذلك لإعطاء فكرة عن حالة الخطر أو مدى تكرار حدوثه.
4. المسببات: الدوافع والمحركات التي تؤدي أو تقود إلى حدوث المخاطر.
5. مدى الانكشاف: ويعني درجة التعرض للخطر في حال حدوثه. أو بمعنى آخر مدى احتمال التأثر بالخطر في حال حدوثه.

6. التأثير: وهو شكل التغير الذي يحدثه الخطر في حال حدوثه. وهنا يتم توضيح قوة أثر الخطر على التدريج الموضح أدناه.
7. أصول المجتمع: هي الموارد المتوفرة في المجتمع والتي يمكن اللجوء لها واستخدامها في مواجهة الخطر.
8. عوامل الصمود: هي العوامل المتاحة في المجتمع التي تساهم في الصمود (التجنب، الاستيعاب، المواجهة) مقابل الخطر.

توجيهات العمل بسجل المخاطر

تدرج احتمالية الحدوث:

الدرجة	وصف الدرجة	معنى الدرجة
1	منخفض	احتمالية الحدوث أقل من 0.2% في السنة
2	منخفض إلى متوسط	احتمالية الحدوث أقل من 0.2% في السنة
3	متوسط	احتمالية الحدوث أقل من 0.2% في السنة
4	متوسط إلى عالي	احتمالية الحدوث أقل من 0.2% في السنة
5	عالي	احتمالية الحدوث أكثر من 25%

تدرج الأثر:

عالي	وتصنف هذه المخاطر على أنها كبيرة قد يكون لديها احتمال كبير أو منخفض لحدوثها، لكن عواقبها المحتملة خطيرة بما يكفي لوضع استراتيجيات وخطط للحد من المخاطر أو القضاء عليها
متوسط	هذه المخاطر أقل أهمية، ولكنها قد تسبب الانزعاج والإزعاج على المدى القصير. وينبغي رصد هذه المخاطر للتأكد من أنها تخضع لترتيبات مناسبة للتخطيط للطوارئ.
ضعيف	ومن غير المرجح أن تحدث هذه المخاطر وهي ذات تأثير محدود في حال حدوثها، حيث يمكن إدارتها باستخدام ترتيبات التخطيط العادية أو العامة وتتطلب الحد الأدنى من الرصد والتحكم.

سجل المخاطر المقترح

المجتمع:

تاريخ آخر تحديث:

المسؤول عن التحديث:

الخطر	التعريف/ الوصف	المسببات	تاريخ / سوابق	مدى الانكشاف	التأثير	احتمال الحدوث	أصول/موارد المجتمع	عوامل الصمود

ملحق 2

١. تطبيق سجل المخاطر

تم تنفيذ سجل المخاطر المقترح مع 7 مجتمعات مختارة في جميع أنحاء فلسطين. والغرض من ذلك هو تطبيق نموذج سجل المخاطر على أمثلة حقيقية من المجتمع المحلي، فضلا عن توضيح كيفية إدراك تلك المجتمعات للمخاطر من منظور كل مجتمع على حدة.

1.1 ملفات تعريف المجتمع

1.1.1 عين البيضا – الضفة الغربية

قرية تقع على 25 كلم شرقي مدينة طوباس، وهي منطقة زراعية خصبة تشتهر بزراعة الخضار وتربية المواشي. تعتبر قرية عين البيضا إحدى القرى الفلسطينية الواقعة ضمن قرى الأغوار الشمالية (بردلة وكردلة وعين البيضاء) وتقع بمحاذاة نهر الأردن وفي شمال وادي الأردن. تقدر مساحة القرية بحوالي 10,000 دونم.

وقد تقلصت الأرضي الزراعية بشكل ملحوظ وصلت إلى 49% من مساحة الأراضي. ففي عين البيضاء لوحدها تراجعت المساحة المزروعة من 7000 دونم إلى 1800 دونم فقط أي بنسبة 74%. وبالإضافة إلى جفاف الآبار (9 من 10 آبار غير عاملة) ومصادرة الحصة من مياه نهر الأردن والبالغة 250 مليون كوب، فإن حصة المنطقة من المياه انخفضت من 5 مليون كوب إلى فقط 1.8 مليون كوب عام 2012.

موقع القرية شمال وادي الأردن جعلها عرضة لأطماع الاحتلال الإسرائيلي ومستهدفة بشكل أكبر من الناحية الأمنية والعسكرية. حيث تعاني من سياسة التوسع والمضايقة والتهميش. وقد فقدت القرية الكثير من أراضيها وموارد مياهها ولا زالت تتعرض للمزيد بسبب سياسة المصادرة للأراض لصالح الأغراض العسكرية والمستوطنات التابعة للاحتلال الإسرائيلي مستمرة، حيث صودر منها 4400 دونم لأغراض عسكرية.

يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد سكان القرية بنحو 1258 نسمة في العام 2022.[1]

1.1.2 مخيم دير عمار – الضفة الغربية

يقع مخيم دير عمار إلى الشمال الغربي من قرية دير عمار، على بعد 30 كيلومترًا، إلى الشمال الغربي من مدينة رام الله. تأسس المخيم عام 1949، وكانت مساحته عند الإنشاء 160 دونماً؛ ثم أصبحت حوالي 145 دونماً. بلغ عدد السكان عند الإنشاء حوالي 3000 نسمة؛ ثم انخفض إلى 1696 نسمة؛ إثر عدوان 1967.[2] حسب إحصاءات الأونروا عام 2022؛ يبلغ عدد سكان المخيم 2220 لاجئ[3]، تنحدر أصولهم من القرى المدمرة التابعة لمدن: الرملة، ويافا، واللد.[4]

يقع المخيم في المنطقة (ب) تحت السيطرة الإسرائيلية والفلسطينية المشتركة وذلك بعد اتفاقيات أوسلو. على الرغم من أن هناك العديد من المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة، والتي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي، فإن المستوطنات بعيدة نوعا ما عن المخيم ونتيجة لذلك فإن

1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020
2- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا
3- الأونروا – مخيم دير عمار
4- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا

الاشتباكات بين المستوطنين وسكان المخيم غير شائعة.[5]

مخيم دير عمار هو أكثر اتساعا من معظم مخيمات الضفة الغربية، إذ يوجد بالمخيم بعض الأماكن العامة مثل الحدائق العامة والملاعب الرياضية. مع ذلك هنالك تحديات فيما يتعلق بالصرف الصحي وجودة الشوارع كما تشكل العزلة الجغرافية النسبية للمخيم صعوبة في التنقل لبعض السكان.[6]

موقع المخيم القريب من مدينة رام الله (20 كيلومترا شمال غرب) ومن قرية دير عمار؛ سهل الوصول إلى أسواق العمل الإسرائيلية والمحلية مما ساهم في خلق حالة من الاستقرار الاقتصادي النسبي في المخيم.[7]

تبلغ نسبة المتعلمين في المخيم 91% منهم 25% من حملة شهادة جامعية. معظم السكان يعملون داخل الخط الأخضر أو يمارسون والعمل الحر في المحافظات المجاورة. تبلغ نسبة البطالة 23%.[8]

تنشط في المخيم مجموعة من المؤسسات[9] من أهمها:

- اللجنة الشعبية لخدمات المخيم: تقوم بتوفير خدمات المخيم وهي مشكلة من أهالي المخيم نفسه.
- مركز الشباب الاجتماعي: يقدم الخدمات الثقافية والاجتماعية والرياضية.
- المدارس: يوجد في المخيم مدرستين للأونروا تقدم خدمات التعليم لأكثر من 800 طالب وطالبة
- مركز صحي للرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الصحة الإنجابية ورعاية الأطفال والتطعيم والفحوصات الطبية والعلاج .
- جمعية حياة[10] لتأهيل المعاقين لخدمة ذوي الإعاقة بالإضافة لأنشطة متنوعة للمجتمع.

1.1.3 مسافريطا - الضفة الغربية

تجمع من 13 قرية فلسطينية جنوب الخليل يسكنها حوالي 1150 نسمة في 215 عائلة. تصنف أراضي مسافريطا على أنها منطقة ج والتي تتبع لإدارة الاحتلال الإسرائيلي.[11]

تتعرض المنطقة بشكل مستمر لمضايقات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تم تنصيف جزء كبير من المنطقة منطقة إطلاق نار تابعة للجيش الإسرائيلي وذلك عام 1981. وتعرضت المنطقة في السنوات 1985 و1999 لحملات تهجير للسكان وترحيلهم لمناطق أخرى من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

يواجه سكان المنطقة ظروفاً قاسية بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الذي يمنع تصاريح البناء أو يقوم بهدم البيوت التي يتم بناؤها ما جعل السكان يلجؤون لبناء بيوت من الصفيح أو لسكن داخل الكهوف، ما يجعل ظروف سكنهم غير صحية ولا يتوفر بها المرافق الأساسية مثل دورات المياه وشبكة الصرف الصحي.

ومنذ بدايات 2000 بدء سكان المنطقة ببناء أكواخ من الصفيح وغرف صغيرة. لكن تحول معظمها إلى حطام بعد إزالتها من قبل جرافات الاحتلال الإسرائيلي.

5- الأونروا – مخيم دير عمار
6- الأونروا – مخيم دير عمار
7- الأونروا – مخيم دير عمار
8- دائرة شؤون اللاجئين – منظمة التحرير الفلسطينية – مخيم دير عمار
9- دائرة شؤون اللاجئين – منظمة التحرير الفلسطينية – مخيم دير عمار
10- الأونروا – مخيم دير عمار
11- أوتشا الأراضي الفلسطينية – الحياة في منطقة إطلاق نار 2013

ويبلغ عدد السكان المهددين بالتهجير القسري عقب قرار المحكمة الإسرائيلية 1200 فلسطيني بينهم 500 طفل، بعد معركة قانونية استمرت عقودا وانتهت مايو/أيار 2022 بالمحكمة العليا الإسرائيلية.[12]

يعتبر السكان الموجودون بالمنطقة عرضة لانعدام الأمن الغذائي، لاعتمادهم على تربية المواشي كمصدر رئيسي للدخل، ولا يستطيعون إطعام ماشيتهم لصعوبة وصولهم إلى مناطق الرعي وتهديدات المستوطنين وجيش الاحتلال. وهم يتعرضون بشكل مستمر لاعتداءات المستوطنين والجيش الإسرائيلي.

لا تتوفر في مسافر يطا الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والصرف الصحي، ولا تتوفر مياه الشرب مما يضطر السكان للاعتماد على نقلها بالصهاريج وتوفير الكهرباء باستخدام ألواح الطاقة الشمسية التي يصادرها الجيش الإسرائيلي أو يدمرها المستوطنون.

كل ذلك تسبب في ضعف دخل السكان في المنطقة، وارتفاع البطالة والفقر بينهم، ما جعلهم معتمدين على المساعدات الغذائية من المنظمات الإنسانية.[13]

1.1.4 بلدة الرام – القدس

تقع على بعد 8 كم شمال مدينة القدس ويحدها كفر عقب ومخيم قلنديا شمالاً وبير نبالا غرباً وبيت حنينا جنوباً وجبع شرقاً.

يقدر عدد سكانها بحوالي 17495 عام 2022[14] تتبع الرام محافظة القدس وتبلغ مساحتها 6706 دونماً.

يوجد في الرام مجلس محلي الرام وهو يتبع وزارة الحكم المحلي ومكون من أهالي الرام ويعمل على خدمة البلدة وتقديم خدمات البنية التحتية مثل تأهيل الطرق وشبكات الصرف الصحي وتنظيم عمليات البناء وإصدار الرخص.

يوجد في الرام 8 مراكز صحية منها الحكومية والخاصة، ولكن لا يوجد فيها مستشفى. كما أن الوضع الاقتصادي يعتمد على العمل داخل الخط الأخضر بأكثر من 59% والتجارة بحوالي 23%.[15]

أقام الاحتلال الإسرائيلي جدار الفصل العنصري الذي يحيط بالبلدة من 3 جهات كما اقتطع الجدار جزءاً من ضاحية البريد جنوب الرام. إضافة لذلك يصنف جزء من البلدة ضمن مناطق ب في حين يصنف جزء آخر منها ضمن مناطق ج.[16]

قبل بناء الجدار كانت الرّام مركزاً تجاريّاً نشطاً وجاذباً للتطوير العقاريّ والاقتصاديّ، أما بعد بناء الجدار، تم عزل الرّام عن القدس ما أدى إلى تدهورٍ حاد في الحركة الشرائيّة في البلدة، نتج عنه إغلاق عدد من المحال والمراكز التجاريّة فيها. كما أدىّ الجدار إلى هجرة كثيرين من سكّان الرّام ممن يحملون هويّة القدس بحثاً عن بيوت في مناطق لم يعزلها الجدار. وبهذا، تحوّلت الرّام من ضاحية ريفيّة تجاريّة نشطة على مدخل القدس الشمالي إلى منطقةٍ مُهمَلة ومعزولة نائية، يتطلب الوصول إليها الوقت الطويل عبر الحواجز.[17]

12- الجزيرة نت – منطقة مسافر يطا
13- الجزيرة نت – منطقة مسافر يطا
14- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2022
15- معهد الأبحاث التطبيقية أريج – دليل بلدة الرام 2012
16- موسوعة القرى الفلسطينية – الرام قضاء القدس
17- موسوعة القرى الفلسطينية – الرام قضاء القدس

1.1.5 قرية أم النصر – قطاع غزة

تقع في أقصى شمال قطاع غزة وتبلغ مساحتها 800 دونماً يسكنها حوالي 5000 نسمة من القبائل البدوية.

القرية التي أنشـــأت عام[18] 1997 تُعرف هذه القرية في غزة بـ "القرية البدوية" ويعمل غالبية سكانها في الرعي والزراعة. وتتشـــكّل من منازل من الصفيح، والنايلون، وألواح الخشب، والقماش.

يعيش سكان القرية ظروفاً صعبةً نتيجة لانكشافهم في البرد والشتاء بسبب بيوت الصفيح التي يسكنونها والتي لا تحميهم من الظروف الجوية. كما أن موقع القرية الملاصق لأحواض الصـــرف الصـــحي يجعل منها مكاناً مليئاً بالحشـــرات والقوارض والأمراض. كذلك قربها من المناطق الحدودية الفاصلة بين قطاع غزة والأراضي المحتلة يجعل أهلها عرضةً للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.[19]

1.1.6 الصيادين – مخيم الشاطئ – قطاع غزة

يقطن مجتمع الصيادين في أزقة متجاورة في مخيم الشاطئ، إضافة إلى حي الصيادين المسمى آل بكر الذين يحترفون الصيد ويعملون في حرف أخرى مرتبطة بالصيد مثل صيانة السفن، وصناعة المراكب، وحياكة شبكات الصيد وغيرها، ولكن بسبب سوء الأحوال الاقتصادية لجأ بعضهم إلى تجارة الخضراوات والعمل كباعة متجولين وعمال بناء / انشاءات.

يعاني مجتمع الصيادين من مخاطر أمنية تتمثل في التعرض المستمر للاعتقالات من قبل الاحتلال الإسرائيلي من البحر، والتعرض لإطلاق نار مباشر من قبل الاحتلال الإسرائيلي علاوة على التعرض للمساءلة القانونية من قبل الأمن في قطاع غزة والاشتباه بهم بالتعاون مع الاحتلال الإسرائيلي.

يعيش الصـــيادون في بيوت مســـاحتها ضيقة نســـبيا حيث تتراوح مســـاحات البيوت من 50 حتى 80 متروعدد الأفراد 6 إلى 12 فرد وهو عدد كبير بالنسبة لمساحة البيت، وبعض البيوت تعاني من تسريبات مياه الأمطار بشكل مستمر.

1.1.7 القرية السويدية – قطاع غزة

تجمع سكاني في أقصى-جنوب غرب قطاع غزة على الحدود المصرية الفلســطينية. نشــأت القرية عام 1948 نتيجة للجوء بعض العائلات إليها بعد النكبة. وسميت بالقرية السويدية بعد تبرع القوات السويدية التي خدمت ضمن قوة الطوارئ الدولية بتأسيس بنية تحتية في القرية.[20]

يقدر عدد السكان بحوالي 2000 نسمة يسكنون مساحة لا تتجاوز 40 دونماً ويعيشـون ظروفاً مأساوية لغياب الدور الحكومي فيها واستثنائها من خدمات بلدية رفح، عدا بعض الخدمات التي تقدمها الأونروا. ورغم أن ســـــكان القرية هم من اللاجئين؛ إلا أن الأونروا لا تعترف بالقرية كمخيم وبالتالي لا تقدم لها كافة الخدمات مثل باقي المخيمات.[21]

18- ويكيبيديا – أم النصر
19- صحيفة العربي الجديد – أم النصر
20- وكالة الأنباء التركية – القرية السويدية
21- لاجئين – القرية السويدية

تعاني القرية من بعدها عن مركز محافظة رفح الفلسطينية، حيث لا تصلها المواصلات العامة، مما يضطر أطفالها الذهاب الى مدارسهم في الصباح الباكر مشياً على الأقدام عبر الطرق الوعرة، لمسافة تتراوح بين 3-7 كيلو متر. كما تشكو القرية من ساعات انقطاع الكهرباء الطويلة، والتي تزيد من معاناة سكانها.[22]

يعمل معظم سكان القرية في الصيد البحري بشكل موسمي، أو في أعمال يومية بسيطة ما يفسر نسب البطالة والفقر المرتفعة بينهم.

تعاني القرية من مشاكل متنوعة أهمها تآكل الشاطئ الذي يهدد باندثار القرية، كما تعاني من نقص الموارد الطبيعية وضعف سبل العيش بسبب الحصار الإسرائيلي وإغلاق البحر أمام الصيادين وعدم توفر أدوات الصيد.

1.2 نتائج المجتمعات

1.2.1 وصف العينة الديموغرافية

بلغت عينة الدراسة 703 فرد من الاراضي الفلسطينية، فقد شكل الذكور في العينة نسبة 50.4%، بينما شكلن الإناث نسبة 49.6%. بالنسبة للفئات العمرية، فقد بلغ 32.3% من أفراد العينة أعمارهم تتراوح ما بين (18-25) سنة، و31.9% أعمارهم تتراوح بين (26-40) سنة، و27.3% أعمارهم تتراوح بين (41-60) سنة، و8.5% أعمارهم أكبر من 60 سنة.

بالنسبة للمحافظة، ظهر بأن 42.1% يسكنون في قطاع غزة، بينما 40.9% يسكنون في الضفة الغربية، و17.1% محافظة القدس.

وبالنسبة لمكان الاقامة، فقد بلغ 13.7% يسكنون في محافظة شمال غزة، و14.2% في محافظة غزة، و14.2% محافظة رفح، و11.9% محافظة طوباس، و14.5% رام الله، و17.1% القدس. 17.2% من أفراد العينة يسكنون في المدن، بينما 52.9% يسكنون في القرى، في حين 29.9% يسكنون في المخيمات. بالنسبة للمستوى التعليمي لأفراد العينة، فقد ظهر بأن 9.7% من أفراد العينة غير متعلمين، بينما 16.9% حاصلين على الشهادة الابتدائية، و18.6% حاصلين على شهادة الاعدادية، و27.0% حاصلين على شهادة الثانوية العامة، و26.2% حاصلين على الشهادة الجامعية. أما بالنسبة للحالة الاجتماعية، فقد لوحظ بان 26.6% من أفراد العينة غير متزوجون، و65.0% متزوجون، و3.6% مطلقين، و4.8% أرامل. بالنسبة لحالة العمل لأفراد العينة، وفقد ظهر بأن 65.5% من أفراد العينة عاطلين عن العمل لا يعملون، بينما 10.1% من أفراد العينة موظفين (منهم 5% قطاع عام، و1.5% قطاع أهلي، 14.1% قطاع خاص، 0.2% وكالة غوث وتشغيل اللاجئين)، و16.8% عاملين بأجر، و7.7% عمال قطاع بأجر مؤقت. أما بالنسبة لمستويات الدخل الشهري لأسر أفراد العينة، فقد تراوحت معدلات الدخل الشهرية بين (20-7000) شيكل، وبمتوسط دخل شهري لأفراد العينة بلغ (1509.2) شيكل للأسرة وبانحراف معياري 1524.15 شيكل.

22- وكالة الأنباء التركية – القرية السويدية

جدول(1) المتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة

المتغيرات	التصنيف	N	٪
الجنس	ذكور	354	50.4
	اناث	349	49.6
	Total	703	100.0
الفئات العمرية	18-25سنة	227	32.3
	26-40سنة	224	31.9
	41-60سنة	192	27.3
	أكثر من 60 سنة	60	8.5
	Total	703	100.0
المحافظة	شمال غزة	96	13.7
	غزة	100	14.2
	رفح	100	14.2
	طوباس/ الاغوار	84	11.9
	رام الله	102	14.5
	الخليل	101	14.4
	القدس	120	17.1
	Total	703	100.0
اسم المنطقة	القرية البدوية	95	13.5
	ال بكر / مجتمع الصيادين	101	14.4
	القرية السويدية	100	14.2
	عين البيضا	84	11.9

المتغيرات	التصنيف	N	٪
اسم المنطقة	مخيم دير عمار	102	14.5
	مسافر يطا	101	14.4
	شمال غرب القدس - الرام	120	17.1
	Total	703	100.0
مكان الاقامة	مدينة	121	17.2
	قرية	372	52.9
	مخيم	210	29.9
	Total	703	100.0
مستوى التعليم حاليا	غير متعلم	68	9.7
	ابتدائي	119	16.9
	إعدادي	131	18.6
	ثانوي	190	27.0
	جامعي	184	26.2
	دراسات عليا	11	1.6
	Total	703	100.0
الحالة الاجتماعية	أعزب أو آنسة	187	26.6
	متزوج/ة	457	65.0
	مطلق/ة	25	3.6
	أرمل/ة	34	4.8
	Total	703	100.0

المتغيرات	التصنيف	N	٪
حال العمل	لا يعمل	449	65.5
	موظف	69	10.1
	عامل باجر يومي	115	16.8
	عامل قطاع (بأجر موقت	53	7.7
	Total	686	100.0
طبيعة العمل	قطاع حكومي	36	22.1
	قطاع اهلي	13	8.0
	قطاع خاص	91	55.8
	أخرى	22	13.5
	وكالة الغوث	1	0.6
	Total	163	100.0

1.2.2 التوزيع حسب الفئات العمرية والجنس

الفئات العمرية	نوع الجنس				Total	
	ذكور		اناث			
	N	٪	N	٪	N	٪
18-25 سنة	97	27.4	130	37.2	227	32.3
26-40 سنة	110	31.1	114	32.7	224	31.9
41-60 سنة	103	29.1	89	25.5	192	27.3
أكثر من 60 سنة	44	12.4	16	4.6	60	8.5
Total	354	100.0	349	100.0	703	100.0

جدول (2) التوزيع النسبي بالنسبة لنوع الجنس والفئات العمرية

تبين بأن 27.4% من الذكور أعمارهم تتراوح بين 18-25 سنة، و31.1% أعمارهم تتراوح بين (26-40 سنة)، و29.1% أعمارهم تتراوح بين (41-60) سنة، و12.4% أعمارهم أكثر من 60 سنة، أما بالنسبة للإناث، فقد لوحظ بان 37.2% أعمارهن تتراوح بين 18-25 سنة، و32.7% أعمارهن تتراوح بين (26-40 سنة)، و25.5% أعمارهن تتراوح بين (41-60) سنة، و4.6% أعمارهن أكثر من 60 سنة.

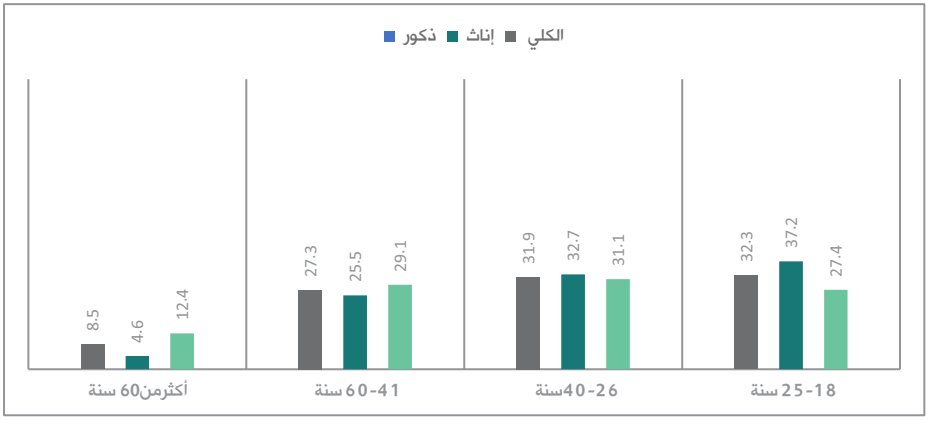

التوزيع النسبي حسب نوع الجنس والفئات العمرية

1.2.3 التوزيع حسب مستوى الدخل

أما بالنسبة لمستويات الدخل الشهري لأسر أفراد العينة، فقد تراوحت معدلات الدخل الشهرية لأسر قطاع غزة تراوح بين (20 - 2000) شيكل، وبمتوسط دخل شهري بلغ (342.6) شيكل للأسرة وبانحراف معياري 302.4 شيكل. أما أفراد الضفة الغربية فقد تراوحت معدلات الدخل الشهرية بين (500 - 7000) شيكل وبمتوسط شهري بلغ 2621.4 شيكل، اما محافظة القدس، فقد تراوحت معدلات الدخل. الشهرية بين (500 - 7000) شيكل وبمتوسط بلغ 3352.5 شيكل

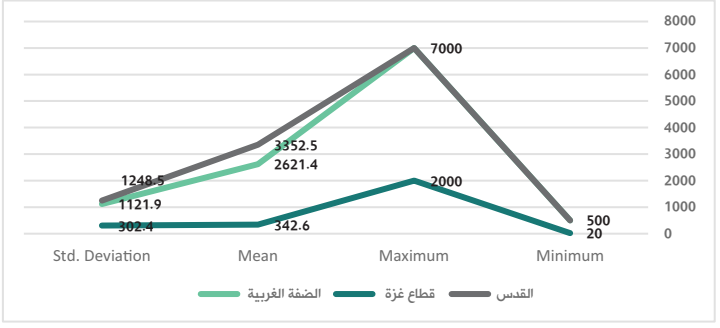

جدول يوضح مستويات الدخل الشهرية لأسر أفراد العينة حسب المنطقة الجغرافية

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الضفة الغربية	500	7000	2621.4	1121.9
قطاع غزة	20	2000	342.6	302.4
القدس	500	7000	3352.5	1248.5

1.3 نتائج الاستبانة

في هذا الجزء سوف يتم مناقشة فقرات محور الاستبانة المتعلقة بالمخاطر، وسوف يتم عرض النتائج حسب نوع الجنس والفئات العمرية لكل محور على حده من خلال التالي:

1.3.1 الوعي بالمخاطر

1.3.1.1 حسب الجنس

جدول التوزيع النسبي حسب نوع الجنس في فقرات محور المعرفة بالمخاطر:

المعرفة بالمخاطر	ذكور ٪	إناث ٪	الكلي ٪
في مجتمعي، نحن على علم بالمخاطر المحتملة	71.4	73.2	72.3
في مجتمعي، نحن على علم بالآثار المترتبة على حدوث المخاطر المحتملة	69.9	71.7	70.8
في مجتمعي، نحن على علم بمسببات المخاطر المحتملة	66.8	70.9	68.8
في مجتمعي، نحن على علم بكيفية مواجهة المخاطر المحتملة	62.3	64.4	63.4
في مجتمعي، لدينا الموارد والخبرات المطلوبة لمواجهة المخاطر المحتملة	54.3	58.5	56.4
في مجتمعي، نعمل معًا مع الجهات المجتمعية لمواجهة المخاطر المحتملة	60.4	58.3	59.4
الدرجة الكلية لمحور المعرفة بالمخاطر	64.2	66.2	65.18

أظهرت النتائج بأن مستوى المعرفة بالمخاطر للذكور بلغ 64.2%، بينما بلغ مستوى المعرفة للإناث 66.2%، حيث لا توجد اختلافات جوهرية بين الذكور والاناث في درجات محور المعرفة بالمخاطر ($P>0.05$) فقد تراوحت مستويات المعرفة بالمخاطر عند افراد العينة الذكور بين (54.3% - 71.4%) وهي معرفة ما بين متوسطة وجيدة، أما بالنسبة لمستويات المعرفة للإناث فقد تراوحت بين (58.3% - 73.2%)، وهي ما بين متوسطة وجيدة، وفقد لوحظ بأن المعرفة لدى الاناث في المعرفة حول المخاطر أكثر من الذكور، ولكن غير دالة إحصائية.

1.3.1.2 حسب الفئات العمرية

جدول التوزيع النسبي حسب الفئات العمرية في فقرات محور المعرفة بالمخاطر

المعرفة بالمخاطر	18-25سنة	26-40سنة	41-60 سنة	أكثر من 60سنة
في مجتمعي، نحن على علم بالمخاطر المحتملة	74.9	68.1	72.8	76.3
في مجتمعي، نحن على علم بالآثار المترتبة على حدوث المخاطر المحتملة	73.1	66.5	72.0	74.7
في مجتمعي، نحن على علم بمسببات المخاطر المحتملة	70.8	67.0	68.0	71.0
في مجتمعي، نحن على علم بكيفية مواجهة المخاطر المحتملة	66.3	62.8	60.8	62.7
في مجتمعي، لدينا الموارد والخبرات المطلوبة لمواجهة المخاطر المحتملة	62.1	57.4	50.8	48.3
في مجتمعي، نعمل معًا مع الجهات المجتمعية لمواجهة المخاطر المحتملة	61.1	59.7	58.6	54.0
الدرجة الكلية لمحور المعرفة بالمخاطر	68.0	63.6	63.9	64.5

أظهرت النتائج بأن الأفراد في الفئة العمرية 18-25 سنة لديهم مستويات معرفة بالمخاطر أكثر من الأفراد من ذوي الفئة العمرية (26-40سنة) ($f=2.9, P<0.01$) فقد بلغ مستوى المعرفة لدى الفئة العمرية (18-25) سنة 68.0%، و63.6% للفئة العمرية (26-40) سنة، و63.9% للفئة العمرية (41-60) سنة، و64.5% للأفراد في الفئة العمرية أكثر من 60 سنة.

1.3.2 القدرة على التعامل مع المخاطر

1.3.2.1 حسب الجنس

جدول التوزيع النسبي حسب نوع الجنس في فقرات محور القدرة على التعامل مع المخاطر:

القدرة على التعامل مع المخاطر	ذكور ٪	إناث ٪	الكلي ٪
أستطيع التعامل مع المخاطر بمفردي	53.2	50.1	51.7
أستطيع التعامل مع المخاطر بمساعدة أسرتي	67.2	68.9	68.1
أستطيع التعامل مع المخاطر بمساعدة المجتمع	70.8	68.3	69.6
الدرجة الكلية لمحور القدرة على التعامل مع المخاطر	63.7	62.4	63.09

أظهرت النتائج بأن مستوى القدرة على التعامل مع المخاطر للذكور بلغ 63.7%، بينما بلغ 62.4% للإناث، وهي مستويات متوسطة لدى الذكور والإناث بدرجات متقاربة.

1.3.2.2 حسب الفئات العمرية

جدول التوزيع النسبي حسب نوع الجنس في فقرات محور القدرة على التعامل مع المخاطر

القدرة على التعامل مع المخاطر	18-25سنة	26-40سنة	41-60 سنة	أكثر من 60سنة
أستطيع التعامل مع المخاطر بمفردي	54.1	54.1	47.9	45.3
أستطيع التعامل مع المخاطر بمساعدة أسرتي	69.8	71.7	64.7	58.7
أستطيع التعامل مع المخاطر بمساعدة المجتمع	69.2	71.4	67.3	71.3
الدرجة الكلية لمحور القدرة على التعامل مع المخاطر	64.3	65.7	60.0	58.4

أظهرت النتائج بأن الأفراد في الفئة العمرية 18-25 سنة لديهم قدرة على التعامل مع المخاطر بنسبة بلغت 64.3%، وبلغت نسبة مستوى قدرة الأفراد من ذوي الفئة العمرية (26-40سنة) 65.7%، في حين الأفراد من ذوي الفئة العمرية (41-60) سنة بلغت نسبة قدرتهم 60.0%، و658.3% للأفراد في الفئة العمرية أكثر من 60 سنة. ومما سبق ظهر وجود اختلافات جوهرية للأفراد بين الفئات العمرية المختلفة بالنسبة للقدرة على التعامل مع المخاطر، وفقد لوحظ بأن مستويات القدرة لدى الأفراد في الفئة العمرية 26-40 سنة أكثر من الافراد في الذين اعمارهم 41 سنة فأكثر.

1.3.3 التعلم من المخاطر

1.3.3.1 حسب الجنس

جدول التوزيع النسبي حسب نوع الجنس في فقرات محور التعلم من المخاطر

التعلم من المخاطر	ذكور ٪	إناث ٪	الكلي ٪
عند تكرار المخاطر نتعلم كيف نواجها بشكل أفضل	79.9	76.8	78.4
المخاطر التي تتكرر نستطيع التعامل معها بطرق أفضل	77.3	76.3	76.8
بعد حدوث المخاطر نقوم بدراستها وتوثيقها	66.4	64.9	65.7
بعد حدوث المخاطر يتم تسجيل الدروس المستفادة منها	65.9	65.3	65.6
يتم تطبيق الدروس المستفادة من المخاطر السابقة في التعامل مع المخاطر المستقبلية	66.2	70.6	68.4
يتم تطوير التدخلات للاستجابة بشكل أفضل كل مرة للمخاطر التي يتكرر حدوثها	66.3	69.6	68.0
الدرجة الكلية لمحور التعلم من المخاطر	70.4	70.6	70.47

أظهرت النتائج بأن مستوى التعلم من المخاطر للعينة الكلية بلغ 70.47% وللذكور بلغ 70.4%، بينما بلغ 70.6% للإناث، وهي مستويات جيدة لدى الذكور والإناث بدرجات متقاربة. وهذا يدل على الأفراد في المجتمع لديهم رغبة في التعلم من المخاطر، فقد ظهر بان الذكور عند تكرار المخاطر يتعلمون كيفية مواجهتها بشكل أفضل وبمستوى مرتفع بلغ 79.9% للذكور و76.8% للإناث.

1.3.3.2 حسب الفئات العمرية

جدول التوزيع النسبي حسب الفئات العمرية في فقرات محور التعلم من المخاطر

التعلم من المخاطر	25-18سنة	40-26سنة	60-41 سنة	أكثر من 60سنة
عند تكرار المخاطر نتعلم كيف نواجها بشكل أفضل	78.1	79.6	78.1	75.7
المخاطر التي تتكرر نستطيع التعامل معها بطرق أفضل	76.0	80.2	74.5	74.7
بعد حدوث المخاطر نقوم بدراستها وتوثيقها	67.4	69.7	59.1	65.0
بعد حدوث المخاطر يتم تسجيل الدروس المستفادة منها	68.3	67.6	61.8	60.3
يتم تطبيق الدروس المستفادة من المخاطر السابقة في التعامل مع المخاطر المستقبلية	69.3	70.4	65.7	66.3
يتم تطوير التدخلات للاستجابة بشكل أفضل كل مرة للمخاطر التي يتكرر حدوثها	68.4	68.9	66.5	67.7
الدرجة الكلية لمحور التعلم من المخاطر	71.2	72.7	67.6	68.3

أظهرت النتائج بأن الأفراد في الفئة العمرية 18-25 سنة لديهم مستويات جيدة في التعامل مع المخاطر بنسبة بلغ 71.2%، و72.7% للأفراد من ذوي الفئة العمرية (26-40سنة)، في حين 67.6% للأفراد من ذوي الفئة العمرية (41-60) سنة، و68.3% للأفراد في الفئة العمرية أكثر من 60 سنة. ومما سبق ظهر وجود اختلافات جوهرية للأفراد بين الفئات العمرية المختلفة بالنسبة للتعامل مع المخاطر $F=3.9, p<0.01$ فقد لوحظ بأن الأفراد الذين اعمارهم تتراوح بين (41-60) لديهم مستويات أقل من الأفراد ذوي الفئة العمرية 26-40 سنة.

1.3.4 دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر

1.3.4.1 حسب الجنس

جدول التوزيع النسبي حسب نوع الجنس في فقرات دور المؤسسات والاجسام في إدارة المخاطر

دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر	ذكور ٪	إناث ٪	الكلي ٪
تقوم المؤسسات الحكومية بالتحضير للتعامل مع المخاطر المحتملة	52.2	53.0	52.6
تقوم المؤسسات الأهلية بالتحضير للتعامل مع المخاطر المحتملة	60.5	55.8	58.2
تقوم الأجسام المجتمعية بالتحضير للتعامل مع المخاطر المحتملة	59.4	54.9	57.2
تقوم المؤسسات الحكومية بمشاورتنا في جهودها لمواجهة المخاطر المحتملة	49.4	48.9	49.2
تقوم المؤسسات الأهلية بمشاورتنا في جهودها لمواجهة المخاطر المحتملة	53.7	50.6	52.1
تقوم المؤسسات الحكومية بتدريبنا على كيفية مواجهة المخاطر المحتملة	49.8	49.4	49.6
تقوم المؤسسات الأهلية بتدريبنا على كيفية مواجهة المخاطر المحتملة	55.4	54.0	54.7
تعجز المؤسسات الحكومية عن التعامل مع المخاطر بسبب قلة الموارد والإمكانيات	41.0	46.7	43.8
لا تؤثر قلة الموارد والإمكانيات في قدرة المؤسسات الحكومية على تعاملها مع المخاطر			
تعجز المؤسسات الحكومية عن التعامل مع المخاطر بسبب ضعف التخطيط	40.7	45.6	43.1
لا يؤثر ضعف التخطيط في قدرة المؤسسات الحكومية على تعاملها مع المخاطر			
تعجز المؤسسات الأهلية عن التعامل مع المخاطر بسبب قلة الموارد والإمكانيات	40.4	45.1	42.7
لا تؤثر قلة الموارد والإمكانيات في قدرة المؤسسات الأهلية على تعاملها مع المخاطر			

دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر	ذكور ٪	إناث ٪	الكلي ٪
تعجز المؤسسات الأهلية عن التعامل مع المخاطر بسبب ضعف التخطيط	41.9	46.5	44.2
لا يؤثر ضعف التخطيط في قدرة المؤسسات الأهلية على تعاملها مع المخاطر			
تعجز الأجسام المجتمعية عن التعامل مع المخاطر بسبب قلة الموارد والإمكانيات	40.0	44.4	42.2
لا تؤثر قلة الموارد والإمكانيات في قدرة الأجسام المجتمعية على تعاملها مع المخاطر			
تعجز الأجسام المجتمعية عن التعامل مع المخاطر بسبب ضعف التخطيط	41.2	47.2	44.2
لا يؤثر ضعف التخطيط في قدرة الأجسام المجتمعية على تعاملها مع المخاطر			
يمكن العمل على التعامل مع المخاطر بشكل يضمن تنمية المجتمع	65.5	65.4	65.5
التعامل مع المخاطر هو تعامل طارئ ومحدود	69.2	70.0	69.6
التعامل مع المخاطر هو تعامل مستدام وممتد على مجالات عديدة			
التعامل مع المخاطر هو تعامل يتطلب تدخلات طويلة المدى	69.2	68.5	68.8
الدرجة الكلية للمحور	69.3	70.6	69.96

أظهرت النتائج بأن مستوى دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر للعينة الكلية بلغ 69.9% وللذكور بلغ 69.3%، بينما بلغ 70.6% للإناث، وهي مستويات جيدة لدى الذكور والإناث بدرجات متقاربة. وهذا يدل على الأفراد في المجتمع يرون بأن المؤسسات والأجسام لديهم دور إيجابي في إدارة المخاطر.

1.3.4.2 حسب الفئات العمرية

جدول التوزيع النسبي حسب الفئات العمرية في فقرات دور المؤسسات والاجسام في إدارة المخاطر

دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر	18-25سنة	26-40 سنة	41-60 سنة	أكثر من 60سنة
تقوم المؤسسات الحكومية بالتحضير للتعامل مع المخاطر المحتملة	56.2	54.8	47.7	46.0
تقوم المؤسسات الأهلية بالتحضير للتعامل مع المخاطر المحتملة	58.4	59.4	56.0	59.3
تقوم الأجسام المجتمعية بالتحضير للتعامل مع المخاطر المحتملة	60.2	57.9	54.3	52.3
تقوم المؤسسات الحكومية بمشاورتنا في جهودها لمواجهة المخاطر المحتملة	52.2	50.3	47.3	39.7
تقوم المؤسسات الأهلية بمشاورتنا في جهودها لمواجهة المخاطر المحتملة	54.1	52.7	52.0	43.3

دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر	18-25سنة	26-40 سنة	41-60 سنة	أكثر من 60سنة
تقوم المؤسسات الحكومية بتدريبنا على كيفية مواجهة المخاطر المحتملة	54.4	49.0	46.8	43.0
تقوم المؤسسات الأهلية بتدريبنا على كيفية مواجهة المخاطر المحتملة	56.6	52.6	54.9	55.0
تعجز المؤسسات الحكومية عن التعامل مع المخاطر بسبب قلة الموارد والإمكانيات	47.8	43.8	39.9	41.7
لا تؤثر قلة الموارد والإمكانيات في قدرة المؤسسات الحكومية على تعاملها مع المخاطر				
تعجز المؤسسات الحكومية عن التعامل مع المخاطر بسبب ضعف التخطيط	46.7	43.8	39.9	37.3
لا يؤثر ضعف التخطيط في قدرة المؤسسات الحكومية على تعاملها مع المخاطر				
تعجز المؤسسات الأهلية عن التعامل مع المخاطر بسبب قلة الموارد والإمكانيات	44.8	43.1	40.8	39.3
لا تؤثر قلة الموارد والإمكانيات في قدرة المؤسسات الأهلية على تعاملها مع المخاطر				
تعجز المؤسسات الأهلية عن التعامل مع المخاطر بسبب ضعف التخطيط	46.1	44.1	42.3	43.0
لا يؤثر ضعف التخطيط في قدرة المؤسسات الأهلية على تعاملها مع المخاطر				
تعجز الأجسام المجتمعية عن التعامل مع المخاطر بسبب قلة الموارد والإمكانيات	44.0	44.2	39.1	37.7
لا تؤثر قلة الموارد والإمكانيات في قدرة الأجسام المجتمعية على تعاملها مع المخاطر				
تعجز الأجسام المجتمعية عن التعامل مع المخاطر بسبب ضعف التخطيط	46.1	45.5	42.4	37.3
لا يؤثر ضعف التخطيط في قدرة الأجسام المجتمعية على تعاملها مع المخاطر				
يمكن العمل على التعامل مع المخاطر بشكل يضمن تنمية المجتمع	66.4	66.3	65.1	60.0
التعامل مع المخاطر هو تعامل طارئ ومحدود	70.4	70.0	67.9	70.3
التعامل مع المخاطر هو تعامل مستدام وممتد على مجالات عديدة				
التعامل مع المخاطر هو تعامل يتطلب تدخلات طويلة المدى	68.5	70.9	66.7	69.7
الدرجة الكلية لمحور التعلم من المخاطر	72.1	70.6	67.9	66.0

أظهرت النتائج بأن الأفراد في الفئة العمرية 18-25 سنة لديهم مستويات جيدة في قدرة المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر وبنسبة بلغ 72.1%، 70.6% للأفراد من ذوي الفئة العمرية (26-40سنة)، في حين 67.9% للأفراد من ذوي الفئة العمرية (41 -60) سنة، و66.0% للأفراد في الفئة العمرية أكثر من 60 سنة. ومما سبق ظهر وجود اختلافات جوهرية للأفراد بين الفئات العمرية المختلفة بالنسبة دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر $F=5.4, p<0.01$ فقد لوحظ بأن الأفراد الذين اعمارهم تتراوح بين (18-25) يرون بأن المؤسسات قادرة على إدارة المخاطر أكثر من الأفراد الذين أعمارهم تتراوح بين (41-60) سنة.

1.3.5 بناء الصمود

1.3.5.1 حسب الجنس

جدول التوزيع النسبي حسب نوع الجنس في فقرات محور بناء الصمود

بناء الصمود	ذكور ٪	إناث ٪	الكلي ٪
تسعى المؤسسات الحكومية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر المختلفة	55.5	53.4	54.5
تسعى المؤسسات الأهلية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر المختلفة	62.1	56.6	59.4
تسعى المؤسسات الحكومية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال التوعية المجتمعية	56.0	56.6	56.3
تسعى المؤسسات الأهلية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال التوعية المجتمعية	62.9	59.3	61.1
تسعى المؤسسات الحكومية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال التدريب وبناء القدرات	54.9	53.0	53.9
تسعى المؤسسات الأهلية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال التدريب وبناء القدرات	61.2	56.5	58.9
تسعى المؤسسات الحكومية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال توفير الموارد والإمكانيات	53.8	52.5	53.1
تسعى المؤسسات الأهلية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال توفير الموارد والإمكانيات	56.4	52.4	54.4
تسعى المؤسسات الحكومية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال التخطيط الجيد للاستجابة للأزمات	54.4	52.7	53.5
تسعى المؤسسات الأهلية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال التخطيط الجيد للاستجابة للأزمات	57.8	52.0	54.9
تسعى المؤسسات الحكومية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال إشراك مكونات المجتمع في التخطيط للاستجابة	54.6	56.0	55.3
تسعى المؤسسات الأهلية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال إشراك مكونات المجتمع في التخطيط للاستجابة	56.6	56.4	56.5
الدرجة الكلية لمحور	57.2	54.8	55.9

أظهرت النتائج بأن مستوى بناء الصمود للعينة الكلية بلغ 55.9% وللذكور بلغ 57.2%، بينما بلغ 54.8% للإناث، وهي مستويات منخفضة للعينة الكلية اما بالنسبة للمقارنة بين مستويات بناء الصمود للذكور والاناث فقد لوحظ بان مستوى الذكور أعلى من الاناث في بناء الصمود، ولكن الاختلافات غير جوهرية بين الذكور والإناث بخصوص دور المؤسسات في بناء الصمود. ويظهر من هذه الأرقام، أن المؤسسات الأهلية والحكومية لها دور واضح في بناء الصمود على مستوى المجتمعات كما أنها تستخدم آليات متنوعة في بناء الصمود مثل التوعية المجتمعية وبناء القدرات وخطط

الاستجابة. كما يظهر أن المؤسسات الأهلية والحكومية تعمل على إشراك المجتمع في التخطيط للاستجابة. إلا أن النسب تعكس أن ما يتم تنفيذه ليس كافياً ولا يقابل التوقع لدى المجتمعات.

1.3.5.2 حسب الفئات العمرية

جدول التوزيع النسبي حسب الفئات العمرية في فقرات محور بناء الصمود

بناء الصمود	18-25سنة	26-40 سنة	41-60 سنة	أكثر من 60سنة
تسعى المؤسسات الحكومية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر المختلفة	58.1	54.3	53.6	44.0
تسعى المؤسسات الأهلية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر المختلفة	60.7	58.8	59.7	55.3
تسعى المؤسسات الحكومية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال التوعية المجتمعية	59.6	56.5	54.7	48.3
تسعى المؤسسات الأهلية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال التوعية المجتمعية	61.9	62.6	60.8	54.0
تسعى المؤسسات الحكومية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال التدريب وبناء القدرات	58.1	55.7	49.1	47.0
تسعى المؤسسات الأهلية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال التدريب وبناء القدرات	59.2	58.7	59.6	56.0
تسعى المؤسسات الحكومية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال توفير الموارد والإمكانيات	55.2	54.8	50.9	46.0
تسعى المؤسسات الأهلية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال توفير الموارد والإمكانيات	57.3	56.0	50.4	50.7
تسعى المؤسسات الحكومية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال التخطيط الجيد للاستجابة للأزمات	56.9	52.1	53.6	45.7
تسعى المؤسسات الأهلية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال التخطيط الجيد للاستجابة للأزمات	58.1	53.9	52.8	53.7
تسعى المؤسسات الحكومية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال إشراك مكونات المجتمع في التخطيط للاستجابة	59.3	54.2	53.5	50.0
تسعى المؤسسات الأهلية لبناء صمود المجتمع ضد المخاطر من خلال إشراك مكونات المجتمع في التخطيط للاستجابة	59.6	57.1	53.3	52.7
الدرجة الكلية لمحور	58.7	56.2	54.3	50.3

أظهرت النتائج بأن الأفراد في الفئة العمرية 18-25 سنة لديهم مستويات جيدة في بناء الصمود وبنسبة بلغ 58.7%، 56.2% للأفراد من ذوي الفئة العمرية (26-40سنة)، في حين 54.3% للأفراد من ذوي الفئة العمرية (41-60) سنة، و50.3% للأفراد في الفئة العمرية أكثر من 60 سنة. ومما سبق ظهر وجود اختلافات كبيرة نسبياً للأفراد بين الفئات العمرية المختلفة بالنسبة لمحور بناء الصمود $F=3.01, p<0.01$ فقد

لوحظ بأن الأفراد الذين اعمارهم تتراوح بين (18.25) يرون بأن لديهم قدرة على بناء الصـــــمود أكثرمن الأفراد الذين أعمارهم أكثرمن 60 سنة. وهذا قد يتم تفسيره بأن الفئات الشابة (أقل من 40 سنة) يتطلعون بنظرة أكثرإيجابية لدورالمؤسسات الأهلية والحكومية في بناء الصمود مقارنة بالفئات الأكبرعمراً (أكبرمن 40 سنة).

1.3.6 الربط بين الإغاثة والتنمية

1.3.6.1 حسب الجنس

جدول التوزيع النسبي حسب نوع الجنس في فقرات محورالربط بين الاغاثة والتنمية

الربط بين الإغاثة والتنمية	ذكور ٪	إناث ٪	الكلي ٪
التدخل بعد الطوارئ يمكن أن يؤدي للتنمية	68.4	68.7	68.6
التدخل الغير مصاحب للطوارئ يمكن أن يؤدي للتنمية			
التدخل بعد الطوارئ لا يكفي لتغطية جميع الاحتياجات الناتجة عن الطوارئ	63.9	63.9	63.9
التدخلات والمشاريع المنفذة بعد الطوارئ تساهم في تحقيق تنمية المجتمع			
التدخلات والمشاريع المنفذة بعد الطوارئ لا تساهم في تحقيق جميع جوانب التنمية المستدامة للمجتمع	67.9	67.7	67.8
التدخلات والمشاريع المنفذة بعد الطوارئ تعمل على تحفيف آثار الأزمات الناتجة من حلات الطوارئ	70.7	69.4	70.0
التدخلات والمشاريع المنفذة بعد الطوارئ تساهم في تعزيز السلام في داخل المجتمع	69.9	69.6	69.8
التدخلات والمشاريع المنفذة بعد الطوارئ لا تساهم في تعزيز السلام في داخل المجتمع			
الدرجة الكلية لمحور	68.1	67.9	68.01

أظهرت النتائج بأن مســـتوى الربط بين الإغاثة والتنمية للعينة الكلية بلغ 68.01% وللذكوربلغ 68.1%، بينما بلغ 67.9% للإناث، وفقد لوحظ بان مســـــتوى الربط بين الإغاثة والتنمية جيد لدى أفراد العينة والذكور الاناث. لم تظهر النتائج أي فروقات بين الذكوروالإناث في نظرتهم لجهود الربط ما بين الإغاثة والتنمية. كما أن النسب أعلى بشكل واضح مقارنة بالنسب الخاصة ببناء الصمود، وهو ما قد يدل على أن التدخلات الإغاثية قد يكون لديها أثرجيد في تخفيف الأزمات وتحقيق نوع من التنمية والسلم المجتمعي. كما أن هذه النسب تعكس وجود مساحة للتحسين والتطوير فيما يتعلق بدورالتدخلات الإغاثية في مجالات التنمية والسلم المجتمعي.

1.3.6.2 حسب الفئات العمرية

جدول التوزيع النسبي حسب الفئات العمرية في فقرات محور الربط بين الاغاثة والتنمية

الربط بين الإغاثة والتنمية	18-25سنة	26-40 سنة	41-60 سنة	أكثر من 60سنة
التدخل بعد الطوارئ يمكن أن يؤدي للتنمية	69.3	68.5	69.1	64.3
التدخل الغير مصاحب للطوارئ يمكن أن يؤدي للتنمية				
التدخل بعد الطوارئ لا يكفي لتغطية جميع الاحتياجات الناتجة عن الطوارئ	65.1	67.1	58.6	64.3
التدخلات والمشاريع المنفذة بعد الطوارئ تساهم في تحقيق تنمية المجتمع				
التدخلات والمشاريع المنفذة بعد الطوارئ لا تساهم في تحقيق جميع جوانب التنمية المستدامة للمجتمع	67.2	70.2	65.3	69.0
التدخلات والمشاريع المنفذة بعد الطوارئ تعمل على تحفيف آثار الأزمات الناتجة من حلات الطوارئ	68.8	72.4	70.0	66.0
التدخلات والمشاريع المنفذة بعد الطوارئ تساهم في تعزيز السلام في داخل المجتمع	69.9	70.3	69.0	70.0
التدخلات والمشاريع المنفذة بعد الطوارئ لا تساهم في تعزيز السلام في داخل المجتمع				
الدرجة الكلية لمحور	68.1	69.7	66.4	66.7

أظهرت النتائج بأن الأفراد في الفئة العمرية 18-25 سنة لديهم مستويات جيدة في درجات محور الربط بين الإغاثة والتنمية وبنسبة بلغت 68.1%، 69.7% للأفراد من ذوي الفئة العمرية (26-40سنة)، في حين 66.4% للأفراد من ذوي الفئة العمرية (41-60) سنة، و66.7% للأفراد في الفئة العمرية أكثر من 60 سنة. ومما سبق ظهر عدم وجود اختلافات جوهرية للأفراد بين الفئات العمرية المختلفة بالنسبة لدرجات المحور.

أظهرت النتائج بأن الأفراد في الفئة العمرية 18-25 سنة لديهم مستويات جيدة في درجات محور الربط بين الإغاثة والتنمية وبنسبة بلغت 68.1%، 69.7% للأفراد من ذوي الفئة العمرية (26-40سنة)، في حين 66.4% للأفراد من ذوي الفئة العمرية (41-60) سنة، و66.7% للأفراد في الفئة العمرية أكثر من 60 سنة. ومما سبق ظهر عدم وجود اختلافات جوهرية للأفراد بين الفئات العمرية المختلفة بالنسبة لدرجات المحور.

1.3.7 المقارنة ما بين المجتمعات

1.3.7.1 مقارنة ما بين المجتمعات في قطاع غزة

جدول نتائج اختبار المقارنات بين مجتمعات قطاع غزة بالنسبة لمحاور الاستبانة

اسم المنطقة	القرية البدوية	ال بكر / مجتمع الصيادين	القرية السويدية	F-test	sig
المعرفة بالمخاطر	67.3	61.5	65.2	3.11	*0.05
القدرة على التعامل مع المخاطر	67.8	64.4	60.9	5.23	**0.01
التعلم من المخاطر	79.9	67.7	73.0	21.32	0.00**
دور المؤسسات والاجسام في إدارة المخاطر	74.8	64.0	65.2	23.33	0.00**
بناء الصمود	68.7	44.4	50.1	36.53	0.00**
الربط بين الإغاثة والتنمية	78.9	67.4	72.0	12.39	0.00**

- **المعرفة بالمخاطر:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين مجتمعات قطاع غزة التالية (القرية البدوية، مجتمع الصيادين، القرية السويدية) بالنسبة لمحور المعرفة بالمخاطر، $F=3.11, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى المعرفة بالمخاطر لمجتمع القرية البدوية أكثر من مستوى المعرفة لدى مجتمع الصيادين، في حين لم توجد فروق بين مجتمع القرية السويدية ومجتمعات قطاع غزة الأخرى، فقد بلغ مستوى المعرفة لمجتمع القرية البدوية 67.3% ويليه مجتمع القرية السويدية 65.2% وأقل مستوى في المعرفة بالمخاطر وهو مجتمع الصيادين وبمستوى بلغ 61.5%.
- **القدرة على التعامل مع المخاطر:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين بين مجتمعات قطاع غزة التالية (القرية البدوية، مجتمع الصيادين، القرية السويدية) بالنسبة لمحور القدرة على التعامل مع المخاطر، $F=5.2, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى القدرة على التعامل مع المخاطر لمجتمع القرية البدوية أكثر من مجتمع القرية السويدية، فقد بلغ مستوى القدرة لمجتمع القرية البدوية 67.8%، ومجتمع الصيادين 64.4%، في حين بلغ لمجتمع القرية السويدية 60.9%.
- **التعلم من المخاطر:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين بين مجتمعات قطاع غزة التالية (القرية البدوية، مجتمع الصيادين، القرية السويدية) بالنسبة لمحور التعلم مع المخاطر، $F=21.3, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى التعلم من المخاطر لمجتمع القرية البدوية أكثر من مجتمع

الصيادين ومجتمع القرية السويدية، كما ظهر بأن مجتمع القرية السويدية يتعلم من المخاطر أكثر من مجتمع الصيادين، فقد بلغ مستوى التعلم من المخاطر لمجتمع القرية البدوية 79.9%، ومجتمع الصيادين 67.7%، في حين بلغ لمجتمع القرية السويدية 73.0%.

• **دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين مجتمعات قطاع غزة التالية (القرية البدوية، مجتمع الصيادين، القرية السويدية) بالنسبة لمحور دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر، $F=23.3, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر لمجتمع القرية البدوية أكثر من مجتمع الصيادين ومجتمع القرية السويدية، فقد بلغ المستوى لمجتمع القرية البدوية 74.8%، ومجتمع الصيادين 64.0%، في حين بلغ لمجتمع القرية السويدية 65.2%.

• **بناء الصمود:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين مجتمعات قطاع غزة التالية (القرية البدوية، مجتمع الصيادين، القرية السويدية) بالنسبة لمحور بناء الصمود، $F=36.5, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى بناء الصمود لمجتمع القرية البدوية أكثر من مجتمع الصيادين ومجتمع القرية السويدية، فقد بلغ المستوى لمجتمع القرية البدوية 68.7%، ومجتمع الصيادين 44.4%، في حين بلغ لمجتمع القرية السويدية 50.1%.

• **الربط بين الإغاثة والتنمية:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين مجتمعات قطاع غزة التالية (القرية البدوية، مجتمع الصيادين، القرية السويدية) بالنسبة لمحور الربط بين الإغاثة والتنمية، $F=12.3, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر لمجتمع القرية البدوية أكثر من مجتمع الصيادين ومجتمع القرية السويدية، فقد بلغ المستوى لمجتمع القرية البدوية 78.9%، ومجتمع الصيادين 67.4%، في حين بلغ لمجتمع القرية السويدية 72.0%.

اسم المنطقة	عين البيضا	مخيم دير عمار	مسافر يطا	F-test	sig
المعرفة بالمخاطر	65.2	62.4	72.5	9.08	0.00**
القدرة على التعامل مع المخاطر	59.0	66.3	49.7	16.7	0.00**
التعلم من المخاطر	69.2	69.8	68.9	0.092	0.912//
دور المؤسسات والاجسام في إدارة المخاطر	80.0	76.3	69.5	24.4	0.00**
بناء الصمود	67.5	67.5	51.5	39.6	0.00**
الربط بين الإغاثة والتنمية	67.9	69.2	57.6	11.9	0.00**

•**المعرفة بالمخاطر:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين مجتمعات الضفة الغربية التالية (عين البيضا، مخيم دير عمار، مسافريطا) بالنسبة لمحور المعرفة بالمخاطر، $F=9.08, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى المعرفة بالمخاطر لمجتمع مسافريطا أقل من مستوى المعرفة لدى مجتمع مخيم دير عمار ومجتمع عين البيضا، فقد بلغ مستوى المعرفة لمجتمع عين البيضا 65.2% ويليه مجتمع مخيم دير عمار 62.4% ومجتمع مسافريطا وبمستوى بلغ 72.5%.

•**القدرة على التعامل مع المخاطر:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين بين مجتمعات الضفة الغربية التالية (عين البيضا، مخيم دير عمار، مسافريطا) بالنسبة لمحور القدرة على التعامل مع المخاطر، $F=16.7, P<0.05$ لوحظ بان مستوى القدرة على التعامل مع المخاطر لمجتمع مسافريطا أقل من مجتمع مخيم دير عمار ومجتمع خربة مكحول، فقد بلغ مستوى المعرفة لمجتمع عين البيضا 59.0% ويليه مجتمع مخيم دير عمار 66.3% ومجتمع مسافريطا وبمستوى بلغ 49.7%.

•**التعلم من المخاطر:** أظهرت النتائج عدم وجود فروق جوهرية بين بين مجتمعات الضفة الغربية التالية (عين البيضا، مخيم دير عمار، مسافريطا) بالنسبة لمحور التعلم مع المخاطر، $F=0.092, P>0.05$ فقد بلغ مستوى المعرفة لمجتمع عين البيضا 69.2% ويليه مجتمع مخيم دير عمار 69.8% ومجتمع مسافريطا وبمستوى بلغ 68.9%.

•**دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين مجتمعات الضفة الغربية التالية (عين البيضا، مخيم دير عمار، مسافريطا) بالنسبة لمحور دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر، $F=24.4, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر لمجتمع عين البيضا أكثر من مستوى المعرفة لدى مجتمع مخيم دير عمار ومجتمع مسافريطا، ومجتمع مخيم دير عمار أكثر من مجتمع مسافريطا، فقد بلغ مستوى المعرفة لمجتمع عين البيضا 80.0% ويليه مجتمع مخيم دير عمار 76.3% ومجتمع مسافريطا وبمستوى بلغ 69.5%.

•**بناء الصمود:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين مجتمعات الضفة الغربية التالية (عين البيضا، مخيم دير عمار، مسافريطا) بالنسبة لمحور بناء الصمود، $F=39.6, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى بناء الصمود لمجتمع مسافريطا أقل من مجتمع مخيم دير عمار ومجتمع عين البيضا، فقد بلغ مستوى المعرفة لمجتمع عين البيضا 67.5% ويليه مجتمع مخيم دير عمار 67.5% ومجتمع مسافريطا وبمستوى بلغ 51.5%.

•**الربط بين الإغاثة والتنمية:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين مجتمعات الضفة الغربية التالية (عين البيضا، مخيم دير عمار، مسافريطا) بالنسبة لمحور الربط بين الإغاثة والتنمية، $F=11.9, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى الربط بين الإغاثة والتنمية لوحظ بان مستوى المعرفة بالمخاطر لمجتمع عين البيضا ومجتمع عين البيضا أقل من مستوى المعرفة لدى مجتمع مسافريطا، فقد بلغ مستوى المعرفة لمجتمع عين البيضا 67.9% ويليه مجتمع مخيم دير عمار 69.2% ومجتمع مسافريطا وبمستوى بلغ 57.6%.

1.3.7.2 مقارنة ما بين متوسط مجتمعات الضفة وغزة والقدس في كل محاور الاستبانة

جدول نتائج اختبار المقارنات بين متوسط مجتمعات الضفة وغزة والقدس بالنسبة لمحاور الاستبانة

اسم المنطقة	الضفة الغربية	قطاع غزة	القدس	F-test	sig
المعرفة بالمخاطر	66.8	64.6	62.8	2.377	//0.094
القدرة على التعامل مع المخاطر	58.3	64.3	71.5	22.615	**0.000
التعلم من المخاطر	69.3	73.4	66.0	10.046	**0.000
دور المؤسسات والاجسام في إدارة المخاطر	75.0	67.9	63.1	44.079	**0.000
بناء الصمود	61.9	54.1	46.6	25.085	**0.000
الربط بين الإغاثة والتنمية	64.7	72.6	64.4	16.342	**0.000

•المعرفة بالمخاطر: أظهرت النتائج عدم وجود فروق جوهرية بين المجتمعات الثلاثة التالية (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس) بالنسبة لمحور المعرفة بالمخاطر، $F=2.3, P>0.05$ فقد لوحظ بان مستوى المعرفة بالمخاطر للمجتمعات الثلاثة تقريبا متساوية، فقد بلغ مستوى المعرفة لمجتمع الضفة الغربية 66.8% ويليه مجتمع قطاع غزة 64.6% ومجتمع القدس بلغ 62.8%.

•القدرة على التعامل مع المخاطر: أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين المجتمعات الثلاثة التالية (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس) بالنسبة لمحور القدرة على التعامل مع المخاطر $F=22.6, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى القدرة على التعامل مع المخاطر لمجتمع القدس أكثر من مجتمع غزة ومجتمع الضفة الغربية، وكذلك مجتمع قطا غزة أكثر من الضفة الغربية، فقد بلغ مستوى القدرة للضفة الغربية 58.3%، ومجتمع قطاع غزة 64.3%، في حين بلغ لمجتمع القدس 71.5%.

•التعلم من المخاطر: أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين المجتمعات الثلاثة التالية (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس) بالنسبة لمحور التعلم مع المخاطر، $F=10.04, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى التعلم من المخاطر لمجتمع قطاع غزة أكثر من مجتمع القدس ومجتمع الضفة الغربية، فقد بلغ مستوى التعلم من المخاطر للضفة الغربية 69.3%، ومجتمع قطاع غزة 73.4%، في حين بلغ لمجتمع القدس 66.0%.

•دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر: أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين المجتمعات الثلاثة التالية (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس) بالنسبة لمحور دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر، $F=44.07, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر لمجتمع الضفة الغربية أكثر من مجتمع القدس ومجتمع قطاع غزة، فقد بلغ مستوى دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر للضفة الغربية 75.0%، ومجتمع قطاع غزة 67.9%، في حين بلغ لمجتمع القدس 63.1%.

•**بناء الصمود:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين مجتمعات الثلاثة التالية (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس) بالنسبة لمحور بناء الصمود، $F=25.08, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى بناء الصمود لمجتمع قطاع غزة والضفة الغربية أكثر من مجتمع القدس، ومجتمع قطاع غزة أكثر من مجتمع القدس، فقد بلغ مستوى بناء الصمود للضفة الغربية 61.9%، ومجتمع قطاع غزة 54.1%، في حين بلغ لمجتمع القدس 46.6%.

•**الربط بين الإغاثة والتنمية:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين المجتمعات الثلاثة التالية (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس) بالنسبة لمحور الربط بين الإغاثة والتنمية، $F=16.3, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى الربط بين الإغاثة والتنمية لمجتمع قطاع غزة أكثر من مجتمع القدس ومجتمع الضفة الغربية، فقد بلغ مستوى الربط بين الإغاثة والتنمية للضفة الغربية 64.7%، ومجتمع قطاع غزة 72.6%، في حين بلغ لمجتمع القدس 64.4%.

1.3.8 قائمة المخاطر التي تتعرض لها مجتمعات قطاع غزة (5 مخاطر أكثر تكرارا)

تجمع القرية البدوية

1- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم وجود مصادر مستقرة لكسب الرزق.
2- المخاطر المتعلقة بالسكن وتشمل الانكشاف للنزوح، وعدم ملاءمة المنازل للظروف المعيشية، والمساحة المحدودة في المنزل.
3- عمالة الأطفال الناجمة عن تسرب الأطفال من المدرسة بسبب عدم القدرة على توفير تكاليف التعليم للأطفال أو عدم القدرة على الوصول للخدمات.
4- ضعف البنية التحتية للقرية وعدم وجود شبكات الصرف الصحي في الجزء غير المعترف به من القرية
5- العنف الأسري بجميع أنواعه، بما في ذلك الزواج المبكر، والعنف الجسدي ضد الزوجة والأطفال، فضلا عن الطلاق

مجتمع الصيادين

1- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة
2- اعتداءات الاحتلال على الصيادين أثناء عملهم في البحر وحرمانهم من الصيد ضمن المسافات المسموح بها
3- ارتفاع أسعار صيانة قوارب ومعدات الصيد وعدم وجود قطع الغيار والمواد اللازمة لصيانة وبناء القوارب
4- ظروف السكن غير مناسبة لعدد أفراد الأسرة وعدم ملكية بعض المنازل وخطر النزوح
5- التفكك الأسري والمشاكل الاجتماعية الناتجة عن بقاء أرباب الأسر خارج المنزل لساعات طويلة

المجتمع القروي السويدي

1- ارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل الشواطئ، مما يهدد بشكل مباشر منازل المواطنين
2- عدم الاعتراف بالقرية داخل حدود بلدية رفح وعدم تسجيل أهلها داخل مخيمات الأونروا للاجئين.
3- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين الشباب والعمال نتيجة للعقبات المرتبطة بمهنة الصيد.
4- من الصعب الحصول على التعليم بسبب بعد المدارس والطريق الوعرة للأطفال والفتيات خاصة في فصل الشتاء.
5- ظروف السكن غير مناسبة من حيث المساحة ولا تحمي من حرارة الصيف ولا من برد الشتاء.

1.3.9 قائمة التحديات التي تواجه مجتمعات غزة (5 تحديات الأكثرشيوعا)

تجمع القرية البدوية

1. التحديات المتعلقة بكسر الحصار ومعالجة آثار الحروب المتكررة، مثل السيطرة على الأضرار وإعادة الإعمار
2. عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات الهشـــــة (ومنها القرية البدوية) في ظل ضعف التمويل الدولي للســـــلطة ومنظمات المجتمع المدني.
3. ضعف إمكانية إيجاد آليات بديلة لمواجهة المستوى الاقتصادي المتدني وتراكم الديون على المواطنين.
4. عدم القدرة على مواجهة ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وقلة الحرف اليدوية أو العمل الزراعي الذي يتناسب مع طبيعة المجتمع
5. العجز عن التغلب على ضعف الخدمات العامة مثل النقل والتعليم والصحة والمرافق العامة

مجتمع الصيادين

1. التغلب على نقص المواد اللازمة لتصنيع وصيانة قوارب الصيد.
2. زيادة وعي الصيادين بمخاطر الصيد الجائر والصيد في غير الموسم على مصايد الأسماك.
3. المحافظة على صحة وسلامة الصيادين وتجنب المشاكل الصحية الناتجة عن ممارسة حرفة الصيد.
4. الوصول إلى مسافة الصيد المسموح بها وهي 20 ميلا.
5. حماية الصيادين من الهجمات الإسرائيلية في البحر، وتجنب القبض عليهم ومصادرة قوارب الصيد.

المجتمع القروي السويدي

1. عدم الاعتراف بالقرية لدى خدمات الأونروا أو بلدية المواصي.
2. عدم توفر أدوات السلامة والوقاية للحفاظ على صحة وسلامة الصيادين.
3. غياب التدخل السريع والعاجل لوقف تآكل الشاطئ لحماية المنازل من الانزلاق والغرق.
4. عدم القدرة على توفير الميزانيات اللازمة لترميم وصيانة المنازل وتكييفها لتتناسب مع الظروف المعيشية.

1.3.10 قائمة التوصيات لتحسين المجتمعات المحلية في قطاع غزة (5 الأكثر تكرارا)

مجتمع القرية البدوية

- التوعية المجتمعية وخلق فرص العمل من خلال برامج التشغيل المؤقت لدى الوزارات المعنية (العمل، التنمية الاجتماعية).
- العمل على إيجاد حلول بديلة وصيانة وترميم المنازل.
- تقديم الخدمات الصحية وتوفير الأدوية وتقديم الرعاية والدعم النفسي التي يحتاجها المواطنون..
- تنفيذ برامج تطوير البنية التحتية للحي بواسطة بلدية أم النصر.
- توفير ملاجئ آمنة للمواطنين في حالات الطوارئ، التي يتعرض لها المواطنون في المنطقة الحدودية.

مجتمع الصيادين

- تقديم المساعدات الإنمائية للصيادين بواسطة السلطات المحلية والمؤسسات الداعمة.
- توفير الحماية للصيادين في المناطق المسموح الوصول إليها.
- توفير المواد اللازمة لصيانة معدات وقوارب الصيد.
- إيجاد فرص عمل بديلة ومشاريع تشغيلية للصيادين المتعطلين عن العمل.

المجتمع القروي السويدي

- عمل تدخل لمنع انجراف التربة وارتفاع منسوب مياه البحر تجاه المنازل وحمايتها من موج البحر.
- ترميم وجديد المنازل التي تحتاج إلى صيانة وحماية من العوامل البيئية في الصيف والشتاء.
- تحسين وسائل النقل بواسطة البلدية لتسهيل عملية تنقل الاطفال للمدارس، والمواطنين لمرافق المدينة.
- إنشاء مدرسة إضافية للمرحلة الابتدائية في المنطقة بسبب ازدياد أعداد الأطفال في المرحلة الابتدائية.
- توفير فرص عمل بديلة ومشاريع تشغيلية للسكان المتعطلين عن العمل في المنطقة.

1.3.11 جدول نتائج اختبار المقارنات بين مجتمعات الضفة الغربية بالنسبة لمحاور الاستبانة

اسم المنطقة	عين البيضا	مخيم دير عمار	مسافر يطا	F-test	sig
المعرفة بالمخاطر	65.2	62.4	72.5	9.08	0.00**
القدرة على التعامل مع المخاطر	59.0	66.3	49.7	16.7	0.00**
التعلم من المخاطر	69.2	69.8	68.9	0.092	0.912//
دور المؤسسات والاجسام في إدارة المخاطر	80.0	76.3	69.5	24.4	0.00**
بناء الصمود	67.5	67.5	51.5	39.6	0.00**
الربط بين الإغاثة والتنمية	67.9	69.2	57.6	11.9	0.00**

•**المعرفة بالمخاطر:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين مجتمعات الضفة الغربية التالية (عين البيضا، مخيم دير عمار، مسافريطا) بالنسبة لمحور المعرفة بالمخاطر، $F=9.08, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى المعرفة بالمخاطر لمجتمع مسافريطا أقل من مستوى المعرفة لدى مجتمع مخيم دير عمار ومجتمع عين البيضا، فقد بلغ مستوى المعرفة لمجتمع عين البيضا 65.2% ويليه مجتمع مخيم دير عمار 62.4% ومجتمع مسافريطا وبمستوى بلغ 72.5%.

•**القدرة على التعامل مع المخاطر:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين بين مجتمعات الضفة الغربية التالية (عين البيضا، مخيم دير عمار، مسافريطا) بالنسبة لمحور القدرة على التعامل مع المخاطر، $F=16.7, P<0.05$ لوحظ بان مستوى القدرة على التعامل مع المخاطر لمجتمع مسافريطا أقل من مجتمع مخيم دير عمار ومجتمع خربة مكحول، فقد بلغ مستوى المعرفة لمجتمع عين البيضا 59.0% ويليه مجتمع مخيم دير عمار 66.3% ومجتمع مسافريطا وبمستوى بلغ 49.7%.

•**التعلم من المخاطر:** أظهرت النتائج عدم وجود فروق جوهرية بين بين مجتمعات الضفة الغربية التالية (عين البيضا، مخيم دير عمار، مسافريطا) بالنسبة لمحور التعلم مع المخاطر، $F=0.092, P>0.05$ فقد بلغ مستوى المعرفة لمجتمع عين البيضا 69.2% ويليه مجتمع مخيم دير عمار 69.8% ومجتمع مسافريطا وبمستوى بلغ 68.9%.

•**دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين مجتمعات الضفة الغربية التالية (عين البيضا، مخيم دير عمار، مسافريطا) بالنسبة لمحور دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر، $F=24.4, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر لمجتمع عين البيضا أكثر من مستوى المعرفة لدى مجتمع مخيم دير عمار ومجتمع مسافريطا، ومجتمع مخيم دير عمار أكثر من مجتمع مسافريطا، فقد بلغ مستوى المعرفة لمجتمع عين البيضا 80.0% ويليه مجتمع مخيم دير عمار 76.3% ومجتمع مسافريطا وبمستوى بلغ 69.5%.

•**بناء الصمود:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين مجتمعات الضفة الغربية التالية (عين البيضا، مخيم دير عمار، مسافريطا) بالنسبة لمحور بناء الصمود، $F=39.6, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى بناء الصمود لمجتمع مسافريطا أقل من مجتمع مخيم دير عمار ومجتمع عين البيضا، فقد بلغ مستوى المعرفة لمجتمع عين البيضا 67.5% ويليه مجتمع مخيم دير عمار 67.5% ومجتمع مسافريطا وبمستوى بلغ 51.5%.

•**الربط بين الإغاثة والتنمية:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين مجتمعات الضفة الغربية التالية (عين البيضا، مخيم دير عمار، مسافريطا) بالنسبة لمحور الربط بين الإغاثة والتنمية، $F=11.9, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى الربط بين الإغاثة والتنمية لوحظ بان مستوى المعرفة بالمخاطر لمجتمع عين البيضا ومجتمع عين البيضا أقل من مستوى المعرفة لدى مجتمع مسافريطا، فقد بلغ مستوى المعرفة لمجتمع عين البيضا 67.9% ويليه مجتمع مخيم دير عمار 69.2% ومجتمع مسافريطا وبمستوى بلغ 57.6%.

1.3.12 قائمة المخاطر لمجتمعات الضفة الغربية (أكثر 5 تكراراً)

مجتمع عين البيضا

1- عدم وجود مواصلات عامة

2- عدم وجود مراكز صحية وعيادات داخل القرية

3- دمار في البنية التحتية في القرية (قلة المياه وضعف الكهرباء)
4- ضعف خدمات التعليم
5- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة

مجتمع مخيم ديرعمار

1- انتشار المخدرات في المجتمع وبين الشباب
2- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة
3- العنف الأسري
4- سوء خدمات الصرف الصحي
5- انعدام المساحة للتوسع والبناء

مجتمع مسافريطا

1- التهجير القسري ومصادرة الممتلكات
2- قلة المياه وتدمير شبكات المياه
3- خطر المستوطنين
4- هدم المنازل
5- ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة

1.3.13 قائمة التوصيات لتحسين مجتمعات الضفة الغربية (أكثر 5 تكراراً)

مجتمع عين البيضا

1- زيادة الدعم والاهتمام من قبل الحكومة والمؤسسات الأهلية.
2- دعم ومساندة المجلس المحلي في القرية.
3- إيجاد وتحسين شبكة المواصلات العام
4- رفع الوعي لدى المجتمع حول القضايا العامة بما فيها التعليم.
5- رفع جودة خدمات التعليم والبنية التحتية للمدارس داخل المنطقة

مجتمع مخيم ديرعمار

1- زيادة الرقابة والتدخل للحد من مشكلة الإدمان وضبط الجريمة
2- زيادة دعم الأونروا واللجنة الشعبية ومؤسسات الحكومة للمخيم
3- توفير فرص عمل
4- تحسين جودة التعليم وتحسين البنية التحية للتعليم

5- تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة ودعم المشاريع الإنتاجية في المخيم

مجتمع مسافريطا

1- توفير حماية محلية أو دولية للسكان من اعتداءات الاحتلال
2- حل مشكلة المياه وتوفير آبار وخزانات
3- إصلاح شبكة الطرق والبنية التحتية في المنطقة
4- توفير فرص عمل أو دعم المشاريع الإنتاجية المحلية
5- توفير الخدمات الأساسية في المنطقة مثل التعليم والصحة

1.3.14 قائمة مخاطر بلدة الرام:

1- انتهاكات واعتداءات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة
2- فوضى السلاح وانتشاره في المجتمع
3- ضعف الخدمات داخل البلدة وانتشار النفايات وسوء الصرف الصحي
4- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة
5- انتشار ظاهرة المخدرات بين الشباب
6- زيادة المشكلات الاجتماعية

تبين من الدراسة تشابه قائمة المخاطر في مجتمع الرام (القدس) مع مجتمعات الضفة الغربية، وكذلك الأمر بالنسبة لقائمة التوصيات.

1.3.15 مقارنة بين متوسط درجات مجتمعات الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس

جدول نتائج اختبار المقارنات بين متوسط مجتمعات الضفة وغزة والقدس بالنسبة لمحاور الاستبانة

اسم المنطقة	الضفة الغربية	قطاع غزة	القدس	F-test	sig
المعرفة بالمخاطر	66.8	64.6	62.8	2.377	//0.094
القدرة على التعامل مع المخاطر	58.3	64.3	71.5	22.615	**0.000
التعلم من المخاطر	69.3	73.4	66.0	10.046	**0.000
دور المؤسسات والاجسام في إدارة المخاطر	75.0	67.9	63.1	44.079	**0.000
بناء الصمود	61.9	54.1	46.6	25.085	**0.000
الربط بين الإغاثة والتنمية	64.7	72.6	64.4	16.342	**0.000

• **المعرفة بالمخاطر:** أظهرت النتائج عدم وجود فروق جوهرية بين المجتمعات الثلاثة التالية (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس) بالنسبة لمحور المعرفة بالمخاطر، $F=2.3, P>0.05$ فقد لوحظ بان مستوى المعرفة بالمخاطر للمجتمعات الثلاثة تقريبا متساوية، فقد بلغ مستوى المعرفة لمجتمع الضفة الغربية 66.8% ويليه مجتمع قطاع غزة 64.6% ومجتمع القدس بلغ 62.8%.

• **القدرة على التعامل مع المخاطر:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين المجتمعات الثلاثة التالية (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس) بالنسبة لمحور القدرة على التعامل مع المخاطر $F=22.6, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى القدرة على التعامل مع المخاطر لمجتمع القدس أكثر من مجتمع غزة ومجتمع الضفة الغربية، وكذلك مجتمع قطا غزة أكثر من الضفة الغربية، فقد بلغ مستوى القدرة للضفة الغربية 58.3%، ومجتمع قطاع غزة 64.3%، في حين بلغ لمجتمع القدس 71.5%.

• **التعلم من المخاطر:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين المجتمعات الثلاثة التالية (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس) بالنسبة لمحور التعلم مع المخاطر، $F=10.04, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى التعلم من المخاطر لمجتمع قطاع غزة أكثر من مجتمع القدس ومجتمع الضفة الغربية، فقد بلغ مستوى التعلم من المخاطر للضفة الغربية 69.3%، ومجتمع قطاع غزة 73.4%، في حين بلغ لمجتمع القدس 66.0%.

• **دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين المجتمعات الثلاثة التالية (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس) بالنسبة لمحور دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر، $F=44.07, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر لمجتمع الضفة الغربية أكثر من مجتمع القدس ومجتمع قطاع غزة، فقد بلغ مستوى دور المؤسسات والأجسام في إدارة المخاطر للضفة الغربية 75.0%، ومجتمع قطاع غزة 67.9%، في حين بلغ لمجتمع القدس 63.1%.

• **بناء الصمود:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين مجتمعات الثلاثة التالية (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس) بالنسبة لمحور بناء الصمود، $F=25.08, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى بناء الصمود لمجتمع قطاع غزة والضفة الغربية أكثر من مجتمع القدس، ومجتمع قطاع غزة أكثر من مجتمع القدس، فقد بلغ مستوى بناء الصمود للضفة الغربية 61.9%، ومجتمع قطاع غزة 54.1%، في حين بلغ لمجتمع القدس 46.6%.

• **الربط بين الإغاثة والتنمية:** أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين المجتمعات الثلاثة التالية (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس) بالنسبة لمحور الربط بين الإغاثة والتنمية، $F=16.3, P<0.05$ فقد لوحظ بان مستوى الربط بين الإغاثة والتنمية لمجتمع قطاع غزة أكثر من مجتمع القدس ومجتمع الضفة الغربية، فقد بلغ مستوى الربط بين الإغاثة والتنمية للضفة الغربية 64.7%، ومجتمع قطاع غزة 72.6%، في حين بلغ لمجتمع القدس 64.4%.

1.3.16 سجل المخاطر المجتمعية

1. عين البيضاء

الخطر	التعريف	المسببات	التكرار	مدى الانكشاف	الفئة المنكشفة	التأثير	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
عدم وجود مركز صحي	ضعف وقلة الخدمات الصحية المتخصصة وغياب مرافق صحية حكومية أو خاصة تلبي الاحتياجات الصحية المطلوبة	•ضعف الاهتمام الحكومي بالمنطقة. •قلة عدد سكان المنطقة •عدم جاذبية المنطقة للاستثمار	مستمر	عالي	كافة المواطنين (نساء، أطفال، كبار السن والفقراء وذوي احتياجات خاصة)	•بشكل أساسي يؤثر على الصحة وتدهور الأوضاع الصحية، ترتفع نسب الوفيات والأمراض المزمنة. •تحد من وصول المجتمع للخدمات الصحية الطارئة •نقص الوعي بالقضايا الصحية والممارسات الخاطئة	عال	لا يوجد	يتوفر مراكز صحية في المدن والمناطق القريبة يمكن الوصول لها
تسرب الطلاب من المدارس	ارتفاع نسب التسرب من المدارس أو انقطاع الطلاب من كلا الجنسين عن استكمال	•ضعف البنية التحتية للمدارس •عدم توفر مواصلات داخلية لتنقل الطلاب •عدم وجود مؤسسات ومتخصصين لتوعية الاهالي والطلاب بأهمية التعليم	مستمر	عالي	الأطفال من كلا الجنسين	•ارتفاع نسب التسرب من المدارس •ارتفاع نسب الأمية •الزواج المبكر •العمالة في المناطق المحتلة مما يعرض الاطفال للخطر والانحراف	عال	•وعي الأهل بأهمية التعليم	لا يوجد
انتشار المخدرات بين الشباب	زيادة نسب تعاطي المخدرات في المنطقة بين الشباب والمواطنين بشكل عام وزيادة أعداد المدمنين	•انعدام الرقابة والمتابعة من الحكومة بسبب موقع المنطقة في موقع خارج سيادة الحكومة الفلسطينية وولايتها. •توفر المخدرات وتسهيل ذلك من قبل الاحتلال الإسرائيلي	مستمر	عالي	الشباب من الذكور	•ارتفاع نسب الجرائم •ارتفاع العنف ضد المرأة •تدهور الوضع الصحي للمتعاطين	عال	•المتابعة المجتمعية للظاهرة. •الوازع الديني والثقافي في المجتمع.	لا يوجد
موجات الصقيع	الانخفاض الكبير والمفاجئ في درجات الحرارة زيادة عن المعدل العام	•التغير المناخي	متوسط مرة سنوياً / آخر مرة شهر فبراير 2022	عالي	المزارعين والمزارعات	•خراب البيوت البلاستيكية مما يضر كافة المنتوجات الزراعية •عدم القدرة على العمل والانتاج والتمكين الاقتصادي •ارتفاع العنف في الأسر •زيادة الفقر	عال		الاعتماد على محاصيل أكثر تحملاً لتغيرات الحرارة استخدام وسائل حديثة لحماية المزروعات

الخطر	التعريف	المسببات	التكرار	مدى الانكشاف	الفئة المنكشفة	التأثير	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
الحرائق	زيادة درجات الحرارة عن معدلاتها مما يتسبب بحرائق	•التغير المناخي •عدم وجود دفاع مدني في المنطقة.	متوسط مرة سنوياً/ آخر مرة في صيف 2022	متوسط		•تهديد سلامة الأفراد وممتلكاتهم •تهديد المحاصيل المزروعة	عال	لا يوجد	لا يوجد
البطالة	عدم توفر وظائف أو فرص عمل للخريجين والخريجات والشباب بشكل عام	•بُعد المنطقة عن مركز المحافظة •عدم توفر المواصلات العامة للتنقل. •ضعف الاقتصاد بشكل عام وقلة فرص العمل	مستمر	عالي	الفتيات بشكل أكبر	•ارتفاع نسب العنف •الفقر •أعباء على الفتيات والحرمان من التعليم والعمل •الزواج المبكر	عال	لا يوجد	لا يوجد
نقص المياه	انقطاع مياه الشرب وعدم توفرها بكميات مناسب ري المزروعات بما يكفي حاجة المجتمع	•عدم وجود ابار ارتوازية •شح المياه وعدم توفيرها بالشكل الكافي	مستمر	عالي	المجتمع كافة	•زيادة العبء المادي لتوفير المياه •وضع اقتصادي صعب •زيادة الأمراض •انعدام النظافة الشخصية •زيادة معاناة النساء من الأعباء المنزلية	عال	لا يوجد	توفير صهاريج مياه
ارتفاع نسب الفقر	زيادة عدد الأفراد والأسر تحت خط الفقر	•جائحة كورونا وخسارة سبل العيش لدى الكثير من الأسر •ضعف فرص العمل •زيادة تكاليف الزراعة وخسائر المزارعين مقابل ضعف التسويق وانخفاض الدخل	مستمر	عالي	المجتمع كافة	•زيادة عنف •زيادة الجرائم •التفكك الأسري	عال	الاعتماد على الزراعة في توفير دخل بسيط	الاعتماد على المساعدات التي توفرها المؤسسات الأهلية الاعتماد على الاستدانة
ضعف الخدمات الحكومية والأهلية	ضعف الخدمات الأساسية في المنطقة سواء من الحكومة أو مؤسسات المجتمع المدني، من حيث الصحة والتعليم	•ضعف الاهتمام الحكومي بالمنطقة •ضعف البنية التحتية للمجتمع •عدم قدرة المجلس المحلي على توفير موارد	مستمر	المجتمع كافة		•زيادة العبء على المجتمع للوصول للخدمات المطلوبة •زيادة الجريمة •تدني جودة الخدمات المقدمة	عال	الخدمات الحكومية في المدن القريبة خدمات القطاع الخاص المتوفرة في المدن القريبة	الاعتماد على خدمات المؤسسات الأهلية

الخطر	التعريف	المسببات	التكرار	مدى الانكشاف	الفئة المنكشفة	التأثير	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
عدم وجود اماكن ترفيهية	عدم وجود أماكن ترفيهية في المنطقة سواء للأطفال أو النساء	• ضعف الاهتمام الحكومي بالمنطقة • ضعف البنية التحتية للمجتمع • عدم قدرة المجلس المحلي على توفير موارد	مستمر	عالي	المجتمع كافة	• عنف أسري • زيادة تهميش المجتمع • حرمان المجتمع من الخدمات الأساسية	عال	لا يوجد	لا يوجد

2. مخيم دير عمار

الخطر	التعريف	المسببات	التكرار	مدى الانكشاف	الفئة المنكشفة	التأثير	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
انعدام مساحات للبناء والتوسع في المخيم	محدودية المساحة المقام عليها المخيم، ما يعطل إمكانية التوسع فيه وخارجه	• سياسة الأونروا في عدم زيادة مساحة المخيم • عدم توفر مساحات للتوسع بسبب الاحتلال الإسرائيلي • ضعف إمكانيات المجتمع • زيادة عدد السكان والحاجة المستمر للتوسع	مستمر	عالي	جميع المواطنين	• ضعف القدرة على التنقل داخل المخيم تحديداً الكبار السن وذوي الاعاقة والمرضى • انعدام البيئة الصحية الملائمة للسكن	عال	المساكن الموجودة حالياً والتي يتم استغلالها لأقصى درجة ممكنة	التوسع في البناء بشكل عامودي
التسرب المدرسي	ارتفاع نسب التسرب من المدارس لكلا الجنسين	• لجوء الفتية والأطفال للعمل في مناطق 1948 والمستوطنات • تزويج الفتيات مبكراً • ضعف البنية التحتية وخدمات التعليم ساهمت في عزوف الفتيات عن التعليم.	مستمر	عالي	الأطفال من كلا الجنسين	• ارتفاع نسب العنف • الفقر • أعباء على الفتيات والحرمان من التعليم والعمل • الزواج المبكر	عال	اللجنة الشعبية للمخيم	لا يوجد
انتشار المخدرات بين الشباب	ترتفع نسب تعاطي المخدرات في المنطقة بين الأطفال تحت سن 18 وأيضا المواطنين بشكل عام	• سهولة الوصول للداخل المحتل وإدخال المخدرات • عدم الرقابة وعدم المتابعة من الحكومة • موقع المنطقة خارج سيادة الحكومة	مستمر		الأطفال والشباب	• ارتفاع نسب الجرائم • ارتفاع العنف ضد المرأة • تدهور الوضع الصحي للمتعاطين	عال جدا	اللجنة الشعبية للمخيم	لا يوجد

الخطر	التعريف	المسببات	التكرار	مدى الانكشاف	الفئة المنكشفة	التأثير	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
الابتزاز الالكتروني وعمليات الاسقاط للفتيات و استغلالهن	برزت المشكلة بشكل واضح وتم التعبير عنها ويقع في خطرها فتيات ،فتية ،رجال ونساء بسبب غياب الآباء وضعف الوعي والثقافة المجتمعية التي لا تتسامح مع أي من هذه الحالات ،و عدم معرفة المؤسسة التي يجب التوجه لها وعدم الثقة في هذه المؤسسات		مستمر		الأطفال، النساء والفتيات بصورة أكبر	عنف واستغلال تجاه الفتيات مبني على النوع الاجتماعي	عال	اللجنة الشعبية للمخيم	لا يوجد
التزويج المبكر	تزويج الأطفال تحت سن 18 سنة	• ضعف الوعي لدى الأهالي • ضعف الوضع الاقتصادي مما يضطر الأهل لتزويج بناتهم • تسرب الفتيات من المدارس في سن مبكرة • عمالة الأطفال في الداخل والمستوطنات	مستمر		الفتيات الصغيرات أقل من 18 عام	• ارتفاع نسب العنف • زيادة الفقر • تردي الأوضاع الصحية للفتيات (اجهاض متكرر، انيميا للأمهات والأطفال) • تسرب من المدارس • ارتفاع نسب الطلاق • أعباء على الفتيات والحرمان من التعليم والعمل	عال	اللجنة الشعبية للمخيم	لا يوجد
التفكك الأسري	زيادة المشاكل بين الأهالي وأفراد الأسرة الواحدة مايؤدي للعنف	• عدم القدرة على التفاهم مابين الأهل والأبناء • غياب الآباء بشكل متزايد لانشغالهم بالعمل في الداخل • ضعف قدرة الأهل على التعامل بأساليب تربوية • تسرب الأطفال من المدارس وعدم حصولهم على قدر كافي من التعليم وبالتالي الوعي • الزواج المبكر الذي ينتج أسرة غير ناضجة أو قادرة على تحمل المسؤولية	مستمر	عالي	يؤثر على الأطفال بشكل كبير	• عنف ضد الأطفال والأبناء وضد المرأة • تعاطي المخدرات والكحول • تفكك أسري • ارتفاع الجرائم والسرقات والاعتداءات	عال	اللجنة الشعبية للمخيم	لا يوجد

الخطر	التعريف	المسببات	التكرار	مدى الانكشاف	الفئة المنكشفة	التأثير	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
عمالة الأطفال	توجه الأطفال للعمل في مناطق 1948	•بسبب الفقر وارتفاع نسب البطالة وقلة فرص العمل •ارتفاع مستوى المعيشة	مستمر	عالي	الأطفال من عمر 17-13	•التسرب من المدارس •ضعف التحصيل العلمي •استغلال الأطفال والتحرشات ضدهم •الترويج للمخدرات •التفكك الأسري •التعرض لخطر الاعتداءات من الاحتلال الصهيوني نتيجة الدخول الغير قانوني	عال	اللجنة الشعبية للمخيم	لا يوجد
الصرف الصحي	مشكلة الصرف الصحي وفيضانها في الشوارع وبين البيوت والأزقة مما يؤثر على الوضع الصحي في المنطقة		مستمر		كافة المواطنين معرضين للخطر	الصحة، الوضع الاجتماعي والعلاقات بين الأسر، انتشار الاعاقات بين المواليد	عال	اللجنة الشعبية للمخيم	لا يوجد
ارتفاع نسب الفقر	نتيجة لجائحة كورونا وخسارة العمل لدى الكثير من الأسر، واستغلال أرباب العمل لهم	•نتيجة لجائحة كورونا وخسارة العمل لدى الكثير من الأسر	مستمر	عالي	كافة المواطنين	•زيادة العنف في المجتمع •زيادة الجرائم •زيادة التفكك الأسري •ضعف قدرة المجتمع على الوصول للخدمات	عال	اللجنة الشعبية للمخيم	الاعتماد على العمل اليومي والعمل في الداخل في ظروف صعبة
عدم وجود عيادات صحية في المخيم	ضعف الخدمات الأساسية في المنطقة سواء من الحكومة أو مؤسسات المجتمع المدني، من حيث الصحة والتعليم	•تخلي الوكالة عن دورها تجاه المخيم •غياب الاهتمام الحكومي بالمخيم	مستمر	عالي	كافة المواطنين	•تؤثر على كافة مجالات الحياة نتيجة لضعف الخدمات الأساسية (مياه، كهرباء، طرق، صرف صحي، تعليم، صحة)	عال	اللجنة الشعبية للمخيم	الاعتماد على خدمات المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص

٣. مسافريطا

الخطر	التعريف	المسببات	التكرار	مدى الانكشاف	الفئة المنكشفة	التأثير	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
عدم توفر كل أنواع الطعام	عدم توفر كل انواع الطعام الأساسية وعدم قدرة مزودي الخدمة على الوصول لمناطق التجمع السكاني	•بعد القرى عن المناطق الزراعية والأسواق	مستكر/ بشكل أسبوعي يعاني التجمع من نقص بعض انواع الطعام ويضطرون للذهاب لمدينة يطا للشراء	عالي	يتعرض المجتمع لهذا الخطر وبشكل أساسي القرى البعيدة عن مركز المسافر	•سوء التغذية لدى الأطفال •زيادة العبء على الأهل لتوفير الطعام من مسافات بعيدة	عال	المجلس القروي مزارعو الثروة الحيوانية	قيام المزارعين باستصلاح الأراضي وزراعتها بالمحاصيل الموسمية
هدم المنازل والمنشآت	قيام الاحتلال بهدم المنازل والمنشآت الزراعية وإخطارها بالهدم من حين لأخر بحجة عدم الترخيص وكإجراء يهدف للتهجير القصري للسكان	•اعتداءات الاحتلال والمستوطنين على منشآت وممتلكات المواطنين	مستمر/ يومياً هناك إخطارات وفي كل شهر يتم هدم منشآت ومنازل	عالي	جميع فئات المجتمع معرضة بشكل كبير لهذا الخطر	•ترك العديد من المواطنين بدون مأوى مما يضطرهم للسكان في الكهوف أو الخيم المؤقتة	عال	المجلس القروي مزارعو الثروة الحيوانية	متابعة قانونية حثيثة لمنع الهدم وكذلك التعويض المالي وتوفير مأوي فوري وسريع للمتضررين
عدم توفر مصادر رزق	يعتمد السكان على الرعي، وتشهد المنطقة جفافاً وتصحراً يقلل مساحات المراعي المتاحة وخاصة مع إجراءات الاحتلال بتحويل المراعي لاماكن للتدريب العسكري ويضاف لهذا كله ارتفاع أسعار الاعلاف وتفشي الامراض بين المواشي	•بُعد المسافر عن أسواق العمل •جفاف المنطقة ما يضعف من العمل في الزراعة والرعي •مضايقات الاحتلال الإسرائيلي ومصادرة الممتلكات	مستمر/ شهرياً هناك إجراءات مصادر أراضي وتحويلها لمعسكرات تدريب	عالي	•بشكل عام المزارعين ومربي الثروة الحيوانية	•ضعف القدرة الشرائية للمواطنين وعدم الاستفادة المجزية من تربية المواشي	عال	المجلس القروي مزارعو الثروة الحيوانية	توفير مشاريع لاستصلاح الأراضي وتوفير الأعلاف بأسعار معقولة وكذلك توفير طعومات المواشي وتحسين تسويق منتجاتها
عدم توفر مياه الشرب والمياه اللازمة للمواشي	انقطاع اوشح المياه اللازمة للشرب والري بسبب عدم وصول المياه وانقطاعها وعدم توفر الآبار.	•شبكات مياه فوق أرضية ومكشوفة تتعرض باستمرار للإتلاف من قبل الاحتلال ولايتوفر آبار جمع أو خزانات مما يهدد المخزون المائي وتوفره لسكان التجمع •تحكم بلدية التوانة بجزء من شبكة مياه المسافر	مستمر/ شهرياً يوجد اعتداء على شبكات المياه		•خاصة بسبب الحاجة اليومية والمستمرة لمياه الشرب أو لسقي المواشي	•عدم كفاية المياه لتلبية احتياجات السكان من مياه الشرب •عدم توفر مياه للزراعة أو سقاية المواشي مما يؤثر على مصادر العيش		شبكة مياه المسافر المجلس القروي المؤسسات الدولية العاملة في مجال سبل العيش المستدام	إعادة تأهيل الشبكة وزيادة كمية المياه ودوريتها في المنطقة وتوفير أبار لجمع المياه وخزانات لسقي المواشي

الخطر	التعريف	المسببات	التكرار	مدى الانكشاف	الفئة المنكشفة	التأثير	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
ضعف الخدمات التعليمية	عدم كفاية المدارس لاحتياجات المنطقة وتردي جودة التعليم والتحصيل الأكاديمي للطلاب	•بُعد المدارس عن مكان سكن جميع الطلاب •تعرض المستوطنين والجيش الإسرائيلي للطلاب مايهدد سلامتهم •عدم وجود مواصلات مؤمنة دائما لوصولهم للمدارس •قلة عدد المدارس والصفوف الدراسية	مستمر/ سنوياً هناك مشكلة التسرب المدرسي نتيجة لواقع المدارس في التجمع السكاني	عالي	• بسبب منع الجيش والمستوطنين للطلاب من التنقل من وإلى مدارسهم	•زيادة نسبة التسرب بشكل متصاعد •عدم وجود بعض الصفوف الثانوية للفرع العلمي •ضعف الاهتمام بالواقع	عال	مدارس القرية المختلفة المجلس القروي مديرية التربية والتعليم في يطا	زيادة عدد الشعب الصفية وتوزيعها جغرافياً بما يساعد على وصول الطلاب وكذلك حماية الطلاب وتأمين
ممارسات الاحتلال بتجريف الطرق وتخريبها	يقوم الاحتلال بين حين وأخر بتجريف الطرق الزراعية الرابطة بين قرى المسافر وكذلك التي تربط المسافر بالمدينة ويمنع الاحتلال تعبيد الطرق	•انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي •ضعف قدرة المجتمع على إعادة تأهيل الطرق •تصنيف الجيش الإسرائيلي لأجزاء كبيرة من المنطقة كـ "منطقة إطلاق نار"	مستمر/ شهرياً هناك تجريف للطرق	عال/ بشكل كبير	خاصة في الطرق التي يعتبرها الاحتلال جزء من اماكن التدريب العسكري	عدم قدرة الطلاب على الوصول لمدارسهم وعدم قدرة مزودي الخدمات على الوصول للمنطقة	عال	شبكة طرق المسافر المؤهلة المجلس القروي	تأهيل الطرق وإيجاد طرق بديلة للطرق المستهدفة والضغط على الاحتلال قانونياً لمنع التجريف
ضعف الخدمات الصحية		•قلة عدد العيادات الصحية •عدم توفر كل الخدمات الصحية المطلوبة	مستمر/ يوميا	متوسط		•انتشار الأمراض •عدم القدرة على الاستفادة من الخدمات الصحية وخاصة للأمراض المزمنة	متوسط	عيادات صحية مؤسسات دولية تعمل في الرعاية الصحة المجلس القروي	زيادة عدد العيادات الصحية وكذلك تحسين نوع الخدمات المقدمة وتوفير الأدوية للأمراض المزمنة
ضعف خدمات الكهرباء	عدم توفر الكهرباء بالشكل المطلوب لكافة المناطق وبشكل متواصل	•لا تتوفر شبكة كهرباء تغطي جميع القرى •مصادرة الاحتلال لمعدات الطاقة البديلة	مستمر/ أسبوعياً هناك مشكلة في تزويد الطاقة وقوتها وعمل الخلايا الشمسية	بشكل متوسط		عدم القدرة على استخدام الاجهزة الكهربائية الحديثة وعدم توفر الإنارة ليلا	متوسط	نواة شبكة كهرباء ووجود خلايا الطاقة الشمسية	تأهيل شبكة الكهرباء وربطها مع شركة كهرباء الجنوب وزيادة الاستثمار والمنح لتزويد التجمعات بالطاقة البديلة

4. بلدة الرام

الخطر	التعريف	المسببات	التكرار	مدى الانكشاف	التأثير	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
انتشار البلطجة	تنتشر بين الشباب الذكور هذه السلوكيات والتي يستخدمون بها بالغالب السلاح الأبيض أو السلاح العادي لتهديد الأخرين.	•انتشار السلاح وسهولة الحصول عليه •غياب القانون •ضعف الوعي	مستمر/ متكرر بشكل يومي	متوسط	•زيادة نسبة التسرب بشكل متصاعد •عدم وجود بعض الصفوف الثانوية للفرع العلمي •ضعف الاهتمام بالواقع	متوسط	الشرطة. العشائر.	ضبط الشرطة لحالات الاعتداء وسجن المعتدين. تدخل العشائر في ضبط الحالات التي لا تستطيع السلطة نتيجة وجودها في مناطق خارج من التعامل معها.
عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء	تراجع القوة الشرائية لدى المواطنين	•الارتفاع المفرط في الأسعار والذي لم يتبعه ارتفاع مناسب في الأجور تسبب بالتوجه لشراء الأساسيات والأولويات لعدم القدرة على توفير كل الاحتياجات.	عال/ خلال 3 شهور الأخيرة	متوسط	•عدم القدرة على شراء الاحتياجات الأساسية. •ارتفاع مستوى ونسبة الأسر تحت خط الفقر.	متوسط	وزارة التنمية الاجتماعية. مؤسسة الأيدي البيضاء. وزارة الاقتصاد الوطني.	ضبط ارتفاع الأسعار من قبل وزارة الاقتصاد الوطني. كفالة وزارة التنمية الاجتماعية للأسر المنكشفة. ومساعدة الأسر الغير قادرة على توفير الاحتياجات الأساسية من قبل الأيدي البيضاء في المدينة.
التسرب من المدارس خاصة الذكور.	ترتفع نسبة الطلبة المتسربين من المدارس بغرض العمل، أو عدم القدرة على الدراسة خاصة بين الذكور.	•ضعف المدارس •إمكانية الوصول لفرص عمل في الداخل تدفع الطلاب الذكور للعمل •ضعف الوضع الاقتصادي	متكرر/ مستمر	متوسط	•انتشار آفات اجتماعية بين الأطفال. •عمالة الأطفال المتسربين. •ارتفاع نسبة الأمية.	متوسط	مدارس وطواقم وزارة التربية والتعليم في المنقطة مجلس أولياء الأمور.	ضبط تسرب الطلبة من خلال قوانين ملزمة لطلبة. تدخل مجلس أولياء الأمور للتعامل مع الأهل والطلبة المتسربين للعودة والانتظام بالدراسة.
العنف بين الأطفال في	تعرض الكثير من الأطفال للعنف من بعضهم البعض سواء في الطرق العامة أو	•ضعف المدارس •إمكانية الوصول لفرص عمل في الداخل تدفع الطلاب الذكور للعمل •ضعف الوضع الاقتصادي	متكرر ويومي	متوسط	تعرض الأطفال للأذى الجسدي والنفسي. تسرب الكثير من الطلبة.	عال	التربية والتعليم. الأهل.	توعية الأطفال حول مخاطر العنف.
الشارع والمدارس.	داخل المدرسة ما يتسبب بتعرض الكثير منهم للأذى، أو اللجوء للتسرب من المدرسة.				انتشار سلوكيات سيئة.	عال	المؤسسات المجتمعية.	عمل ورشات تفريغ للأطفال. عمل برامج وأنشطة توعوية للعمل على تخفيف العنف.

الخطر	التعريف	المسببات	التكرار	مدى الانكشاف	التأثير	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
إهمال الأشخاص ذوي الإعاقة.	إهمال للأشخاص ذوي الإعاقة وعدم توفير الخدمات المطلوبة لهم بالشكل المطلوب أو عدم قدرتهم على الوصول للخدمات	•غياب رعاية المؤسسات لهذه الفئة •عدم معرفة الأهل بالتعامل معهم. •تعرضهم للتنمر داخل المدارس وفي الشارع.	متكرر	ضعيف	تعريض الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم للضرر النفسي. حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على ابسط الحقوق.	ضعيف	المؤسسات الراعية للأشخاص ذوي الإعاقة. وزارة التنمية الاجتماعية.	تفعيل دور المؤسسات الراعية للأشخاص ذوي الإعاقة. توفير برامج رعاية وحماية للأشخاص ذوي الإعاقة.
ارتفاع حوادث السير		•نتيجة انتشار السيارات غير القانونية، والسائقين غير القانونين، •ضيق الطرق في بعض المواقع من المدينة.	الشهر الماضي	متوسط	تعرض المواطنين للإصابة أو الموت جراء الفوضى في استخدام السيارات الغير قانونية من قبل شباب وأطفال تحت السن القانوني للسياقة.	عال	الشرطة. الأهل. البلدية.	ضبط وتقييد السيارات غير القانونية. تنفيذ الإجراءات الأزمة لمن يستخدم سيارة دون رخصة قيادة. برامج توعية للأهل حول مخاطر القيادة بشكل غير قانوني.
انتشار الطلاق	زيادة معدلات الطلاق بين السكان	•نتيجة الزواج المبكر، والذي أصبح بنسبة كبيرة دون عمر ال ١٨ عام رغم وجود القوانين الصارمة من قبل السلطة إلا أن الكثيرين يلجئون للزواج بعقود إسرائيلية أو أردني. •ضعف الوعي	متكررة	ضعيف	•طلاق القاصرات. •تشرد الأطفال. •حالات عنف ضد النساء. •خلافات عائلية.	عال	الأهل. رجال الدين. رجال الإصلاح.	ضبط الزواج تحت السن القانوني. توعية الأهل والنساء بمخاطر الزواج المبكر. العمل على حل الخلافات بشكل عقلاني بتدخل الأهل ورجال الإصلاح لتقليل حالات الطلاق.
غياب الأمان العام	عدم شعور السكان بالأمن وزيادة الجريمة داخل المجتمع	•بسبب تنوع السكان في المدينة وسكن العديدين من مختلف مناطق الضفة الغربية لغرض العمل في رام الله تسبب بوجود تنوع كبير في العائلات والثقافات ونوعية السكان أنفسهم.	عام ويومي	عال	•عدم الشعور بالأمان. •عدم معرفة الأخرين وبالتالي الخوف من خروج النساء خاصة ساعات الليل. •انتشار المشاكل بين السكان. •استخدام العنف لحل المشكلات.	عال	الشرطة. رجال الإصلاح.	ضبط السلوكيات الغير قانونية بطريقة صارمة من قبل الشرطة. العمل على ضبط عملية التأجير العشوائية دون التعرف على سلوك واصل المستأجر.

الخطر	التعريف	المسببات	التكرار	مدى الانكشاف	التأثير	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
انتشار آفة المخدرات بين النساء والذكور		•بسب غياب سيطرة الشرطة وانتشار بائعي المخدرات.	متكرر ويومي	ضعيف	انتشار حالات العنف. تدهور صحة الشباب. التدمير الأسري. السرقة والتسول للحصول على المال.	عال	الأهل. الشرطة.	ضبط الشرطة لبائعي ومتعاطي المخدرات. العمل على تنفيذ برامج توعية حول مخاطر المخدرات. ضبط الأهل للسلوكيات الغير سليمة والتعامل مع حالات التعاطي ومساعدة الجهات المختصة.
إهمال الأطفال في الطرق العامة	تنتشر عادات إهمال الأطفال ولعبهم في الطرق مما يعرضهم لحوادث السير، الابتزاز من الأشخاص السيئين مما يساهم بانتشار التدخين، التلفظ بألفاظ سيئة.. وغيره من السلوكيات.		متكرر ويومي	متوسط	التعرض لحوادث السير. التدخين بعمر الطفولة. الابتزاز للأطفال. التعرض للخطف. تدمير السلوكيات التربوية.	عال	الأهل. البلدية. المؤسسات	لابد من ان تقوم البلدية بتخصيص أماكن خاصة للعب الأطفال. تنفيذ المؤسسات الراعية برامج ترفيهية للأطفال. رفع مستوى وعي الأهل بمخاطر اهمال الأطفال.
انتشار الكلاب الضالة في المدينة.	تنتشر الكلاب الضالة في كافة أرجاء المدينة بشكل كبير.	بسبب انتشار النفايات غياب تدخل الجهات المسؤولة لضبط الكلاب	يومي	عال	تعرض الأطفال للرعب من الكلاب. اعتداء الكلاب على السكان.	متوسط	البلدية مؤسسات حماية الحيوانات	ضبط انتشار الكلاب الضالة في المدينة
انتشار الكلاب الضالة في المدينة.	تنتشر الكلاب الضالة في كافة أرجاء المدينة بشكل كبير.	بسبب انتشار النفايات غياب تدخل الجهات المسؤولة لضبط الكلاب	يومي	عال	تعرض الأطفال للرعب من الكلاب. اعتداء الكلاب على السكان. إزعاج السكان بسبب النباح طوال الليل.	متوسط	البلدية مؤسسات حماية الحيوانات	ضبط انتشار الكلاب الضالة في المدينة
انتشار الأمراض الناتجة من تراكم النفايات.	تنتشر النفايات بشكل مفرط على الطرقات مما يتسبب بانتشار الروائح الضارة والكريهة. القوارض، الحشرات الضارة.	بسبب انتشار النفايات	الشهر الماضي	متوسط	انتشار الأمراض. انتشار الروائح الكريهة. التسبب بكوارث نتيجة حرق النفايات مثل التسبب بحرق شبكات الكهرباء وتسبب بمخاطر.	عال	البلدية السكان	تنظيم عملية جمع النفايات من قبل البلدية. جمع الاشتراكات المتراكمة من المواطنين.

الخطر	التعريف	المسببات	التكرار	مدى الانكشاف	التأثير	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
تلوث المياه	تلوث مياه الشرب وعدم انتظامها.	•بسبب غياب سيطرة الشرطة وانتشار بائعي المخدرات.	يومي	عال	انتشار الأمراض الناجم من تلوث المياه	عال	البلدية	تجديد شبكة المياه. ضبط جودة المياه.
تسول الأطفال	انتشار عادة تسول الأطفال في الطرقات دون عمر 10 سنوات وخاصة منطقة المعبر.		يومي	ضعيف	تعرض الأطفال للابتزاز. انتشار سلوكيات سيئة. التسرب من المدارس	متوسط	الأهل مؤسسات الحماية. الشرطة.	توعية المجتمع المحلي والأهل بمخاطر التسول على الأطفال. ضبط عملية التسول من قبل الشرطة.
عمالة الأطفال	انتشار عمالة الأطفال دون 10 سنوات خاصة كبائعين متجولين في الطرقات.		يومي	متوسط	الأذى الجسدي للأطفال. الأمراض الناجمة عن العمل تحت السن القانوني. التعرض للاستغلال من قبل أرباب العمل.	عال	الشرطة. وزارة العمل. الأهل	تدخل وزارة العمل لمحاسبة كل من يقوم بتشغيل أطفال تحت السن القانوني. توعية الأهل حول مخاطر العمل في سن غير قانوني. محاسبة الشرطة لكل من يخل بتنفيذ القانون.

5. القرية البدوية

الخطر	التعريف / الوصف	المسببات	تاريخ / سوابق	مدى الانكشاف	التأثير/ الجسامة/ الفداحة	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
عدم الأمن الغذائي بسبب ضعف القدرة المالية والفقر والبطالة	الغذاء غير متوفر في السوق ولا يمكن زراعته	عدم القدرة على شراء الغذاء بسبب ارتفاع الأسعار مثلاً أو ضعف دخل الأسر في المجتمع	مستمر	كافة المواطنين	يؤثر على جميع الفئات العمرية حسب احتياجاتها	عالي	الاعتماد على الوكالة والشئون والمؤسسات المانحة	غير متوفرة
التغير المناخي: موجات الحر أو البرد الشديد	موجات الحر الشديد والبرد القارس التي تؤثر على المحاصيل الزراعية وقدرة السكان على تحملها	التغير المناخي وتقلبات الظروف الجوية	مستمر	كافة المواطنين	يؤثر على جميع الفئات العمرية حسب احتياجاتها	عالي	استخدام النايلون او البلاستيك الشادر لحماية الأسقف من الأمطار،	ضعيف

الخطر	التعريف / الوصف	المسببات	تاريخ / سوابق	مدى الانكشاف	التأثير/ الجسامة/ الفداحة	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
عدم توفر المياه الصالحة للشرب	المياه التي تصل المنازل وبيوت الصفيح غير صالحة للشرب	تهالك شبكات المياه ملوحة المياه	مستمرة	كافة المواطنين	جميع الفئات العمرية	عالي	السعي لشراء مياه الشرب، وهي تشكل صعوبة بسبب عدم القدرة على توفير ثمنها	محدود جدا
التهجير القسري من الحكومة وهدم المنازل للمنطقة الثالثة بسبب السكن العشوائي	إخلاء المواطنين من مساكنهم قسراً	الحكومة والبلدية تمارس ضغطها على السكان لإخلاء المنازل المقامة على أراضي حكومية وبلدية ،لعدم القدرة المادية لتوفير السكن ودفع إيجار أو بناء مسكن مناسب.	مستمرة	ثلث القرية حوالي 2000 نسمة	تأثير عالي ينتج عنه عدم توفر المأوى	عالي ومستمر	اللجوء إلى وسائل الضغط المجتمعية والتظاهر لعدم تنفيذ عملية الاخلاء	ضعيفة جداً
المأوى غير مناسب للسكن	وجود سكن ،ولكن بظروف صعبة أو غير مناسبة مثل عدم كفاية المساحة للسكان ،أو عدم وجود المرافق الأساسية مثل شبكات تصريف المجاري، وشبكات المياه ،وخدمات الكهرباء ،وغيرها.		مستمرة	جميع الفئات	التأثير عالي	مستمر	تتعمد الامهات اخراج الاولاد من المنزل اما للمدارس او العمل في جمع المخلفات البلاستيكية	ضعيفة جداً
التسرب المدرسي	تسرب الأطفال من المدارس بشكل مؤقت أو لفترات طويلة للعمل أو لضعف الانضباط	• عدم توفر مدارس :المدارس غير موجودة أو لا تكفي احتياجات المجتمع عدم القدرة على الوصول للتعليم بسبب بعد المسافة أو ارتفاع التكلفة	متوسطة	أطفال الابتدائي والاعدادي 6-15 سنة	متوسط	مستمر	اللجوء للمؤسسات المحلية لتوفير متطلبات الاطفال المدرسية اللجوء لمدارس الوكالة التي توفر التعليم المجاني حتى نهاية المرحلة الاعدادية توفير وسائل نقل محلية على الكارة التي تجرها الحيوانات والدراجات النارية	محدودة
عمالة الأطفال		إجبار الأطفال على العمل لتوفير دخل للأهل	مستمر	الأطفال بين 6-15 سنة	عالي	مستمر	لا يوجد في المجتمع موارد تساعد على الحد من عمالة الأطفال ،بل اقتصادية الصعبة تزيد من فرص عمالة الاطفال	متوسط

الخطر	التعريف	المسببات	التكرار	مدى الانكشاف	التأثير	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
العنف ضد النساء و/أو الأطفال:	العنف بأنواعه المختلفة ويشمل العنف الجسدي والنفسي والجنسي والحرمان من الموارد والطلاق	إجبار الأطفال على العمل لتوفير دخل للأهل	متكرر	النساء الفتيات الاطفال	يؤثر العنف ضد النساء والأطفال على الأسرة بأكملها من ناحية نفسية، ولكن الأثر الجسدي على الفئات المتضررة	مستمر	يميل المجتمع إلى الضغط على المرأة لتقبل جميع حالات العنف واعتبارها نتيجة الاوضاع الاقتصادية والمادية والتكيف مع الامر الواقع	التكاتف والمؤازرة المجتمعية والتدخلات العشائرية
التسرب المدرسي	الأطفال يتسربون من المدرسة مؤقتا أو لفترات طويلة من العمل أو لسوء الانضباط	نقص المدارس: المدارس غير موجودة أو لا تلبي احتياجات المجتمع *عدم القدرة على الوصول التعليم بسبب المسافة أو التكلفة العالية	متوسطة	أطفال المدارس الابتدائية والمتوسطة سنوات 6-15	المتوسط	مستمر	اللجوء إلى المنظمات المحلية لتوفير متطلبات مدرسة الأطفال اللجوء إلى مدارس الأونروا التي توفر التعليم المجاني حتى نهاية مرحلة المرحلة الإعدادية توفير وسائل النقل المحلية على عربات الحيوانات والدراجات النارية	محدود
عماله		*إجبار الأطفال على العمل لتوفير الدخل للآباء والأمهات	مستمر	الأطفال 6-15 سنه	عالية	مستمر	لا توجد موارد في المجتمع تساعد على الحد من عمالة الأطفال، بل توجد ظروف اقتصادية صعبة تزيد من فرص عمل الأطفال.	المتوسط
عنف ضد النساء و/أو الأطفال	عنف الجميع ،وأنواع بما في ذلك ،النفسية الجسدية والجنسية، الحرمان من الموارد والطلاق		متكرر	النساء بنات الاطفال	العنف ضد النساء والأطفال يؤثرون على جميع أفراد الأسرة من الناحية النفسية ، وجهة نظر، ولكن والتأثير المادي ينظر إليه على ضحايا الاعتداء	عالية	يميل المجتمع إلى الضغط على النساء لقبول جميع أشكال العنف واعتبارها نتيجة اقتصادية ومالية الظروف والتكيف معها	دعم المجتمع التضامني وتدخلات رؤساء العشائر

6. الصيادون – مخيم الشاطئ

الخطر	التعريف / الوصف	تاريخ / سوابق	مدى الانكشاف	التأثير/ الجسامة/ الفداحة	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
التهديد الامني من قوات الاحتلال للصيادين	تعرض الصيادين المستمر للاعتقالات من قبل الاحتلال الإسرائيلي، التعدي والتخريب لمعدات ومراكب الصيادين من قبل الاحتلال، قلة الزراعة بسبب ملوحة المياه						وزارة الزراعة تعمل على الإرشاد والتوجيه، وحفر حوض الصيد وزارة المواصلات تعمل على ترخيص مراكب الصيد الشرطة البحرية تعمل على تأمين المكان ومعدات الصيادين
تسرب الطلاب من المدارس	عدم التزام الطلاب في مقاعد الدراسة بسبب الفقر وعدم المقدرة على توفير مستلزمات المدارس	عالي ومستمر	الأطفال في المرحلة الابتدائية والاعدادية	التأثير المباشر فقط على الفئة المتسربة من الدراسة	عالي	المدارس تتواصل مع الاهالي لإعادتهم للمدارس، وتحاول بعض المؤسسات توفير الموارد اللازمة مدارس الوكالة قريبة من اماكن السكن	الموارد المتاحة متوسطة
عدم مناسبة المساكن	مساحة البيوت ضيقة نسبيا حيث تتراوح مساحات البيوت من 60 حتى 80 متر وعدد الأفراد كبير من 7 إلى 8 فرد بالنسبة لمساحة البيت، وبعض البيوت منشأة على ارتفاع منخفض لذلك تعاني من تسريبات مياه الأمطار بشكل مستمر وفي الصيف تعاني من الحر الشديد	مستمر	البيوت الصغيرة والهشة	غالبية السكان تعاني من عدم توفر مساكن مناسبة لأعداد الافراد، وغير صحية وغير مناسبة في الصيف او الشتاء	عالي	يحصل المواطنون على أغطية بلاستيكية لأسطح المنازل حتى تحميهم من الشتاء، أما المساحة والصيف فتبقى المعاناة مستمرة	موارد المجتمع لاتكفي لحماية المواطنين وتعزيز صلابتهم، ولكن يتم الاعتماد فقط على الموارد من المؤسسات الأهلية
صعوبة ظروف العمل لتوفير مصدر الدخل	طبيعة العمل تؤدي إلى أمراض غضروفية وعواقب صحية على العاملين	متكرر عالي	فئة الصيادين	التأثير المباشر فقط على فئة الصيادين، والتأثير غير المباشر على الأسرة والأبناء لعدم قدرة الأب العمل وتوفير مصدر رزق	عالي	مراكز الرعاية الصحية، وهي لا تناسب طبيعة الامراض التي تصيب الصيادين	عوامل مرونة المجتمع في هذا الجانب غير متوفرة

7. القرية السويدية

الخطر	التعريف / الوصف	تاريخ / سوابق	مدى الانكشاف	التأثير/ الجسامة/ الفداحة	احتمال الحدوث	أصول وموارد المجتمع	عوامل المرونة والتأقلم
تلوث مياه البحر	تلوث مياه البحر أدى لتلوث الثروة السمكية بسبب الانفجارات المستمرة من جانب الاحتلال الإسرائيلي والجانب المصري في البحر وضخ مياه الصرف الصحي في البحر	متكرر عالي	فئة الصيادين	تأثر جميع السكان لان مهنة الصيد هي المهنة الاساسية للقوى العاملة	عالي	الأصول محدودة جداً ولا تستطيع تعزيز صمود المجتمع	لايوجد عوامل مرونة في المجتمع لتعزيز صمود المجتمع ،على العكس ،فإن الجهات الرسمية تنظر للمنطقة أنها تتبع للوكالة ولاتتمتع بالخدمات العامة.
نزوح أهالي القرية	نزوح أهالي القرية في حالات الحروب لكون المنطقة تقع على الحدود من الجانب الإسرائيلي وأيضا قريبة من الشاطئ وتتعرض لقصف مستمر وعشوائي ،ووقوع القرية على الحدود المصرية مع صحراء سيناء	متوسط	كافة المواطنين	عالي ويصيب جميع المواطنين	عالي	لايوجد في المجتمع موارد يمكن اللجوء إليها لحماية المواطنين ، لذلك يلجؤون إلى مناطق خارج القرية للحماية	عالية
صعوبة ظروف العمل لتوفير مصدر الدخل	طبيعة العمل تؤدي إلى أمراض غضروفية وعواقب صحية على العاملين	متكرر عالي	فئة الصيادين	التأثير المباشر فقط على فئة الصيادين ، والتأثير غير المباشر على الأسرة والأبناء لعدم قدرة الأب العمل وتوفير مصدر رزق	عالي	مراكز الرعاية الصحية ،وهي لا تناسب طبيعة الامراض التي تصيب الصيادين	عوامل مرونة المجتمع في هذا الجانب غير متوفرة
تسرب الطلاب من المدارس	تسرب للطلاب من المدارس في بعض الأسر نظرا لصعوبة الوصول للمدرسة والشوارع الترابية وعدم وجود مواصلات خاصة بطلاب المدارس وبعد المدرسة مايقارب 4 كيلومتر، وتراجع المستوى التعليمي في القرية بشكل عام	متكرر عالي	الأطفال والشباب والفتيات من الصف الاول وحتى نهاية الجامعة	الفئات المتأثرة مباشرة هم الطلاب والملتحقين بالتعليم، أما غير المباشرة فهو معدل المتعلمين في المجتمع ، والتزامهم وعدم انقطاعهم عن الدراسة.	عالي	أعداد المدارس محدودة جداً وبعيدة عن منازل الأطفال	عوامل الصمود أو المرونة غير كافية لحجم المخاطر التي يعاني منها المجتمع

1.3.17 نظرة على موارد وأصول المجتمعات المحلية

ويلاحظ من سجلات المخاطر لمختلف المجتمعات المحلية ما يلي:

- تعتبر المجتمعات المختلفة التلاحم المجتمعي فيما بينها، وخاصة وجود الأسر ورؤساء العشائر، مورداً مهماً لمواجهة مختلف المخاطر، خاصة تلك المتعلقة بالوضع الاجتماعي.
- تعتمد حوالي 79% من سكان قطاع غزة على المعونات خاصة المقدمة من خدمات الأونروا المجانية للاجئين، كما يعتمد أهالي قطاع غزة على خدمات التعليم في المدارس والمراكز الصحية والمساعدات الغذائية من المصادر الحكومية ومن وكالة الغوث (الأونروا).
- تعد الخدمات العامة التي تقدمها المنظمات الحكومية بأشكالها المختلفة مورداً مهماً لدعم وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود من خلال الخدمات التي تقدمها لأنها تلبي جزءاً من الاحتياجات الاساسية.
- تساهم مؤسسات المجتمع المدني في الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الضعيفة على الصمود، وذلك بتوفير بعض الموارد (على الرغم من بساطتها وقلة كمياتها) إلا أنها لها دور في توفير بعض الخدمات التي تساعد المجتمعات الضعيفة على الصمود.
- يلاحظ أن المجتمعات المحلية في الدراسة لم تعتمد كثيراً على الموارد المتاحة فيها كأصول وموارد. وقد يفسر ذلك بأن دور هذه الموارد محدود أو أن المجتمع لا يستفيد منها أو لا يستطيع الاستفادة منها. وهذا يحتاج إلى دراسة أعمق وأكثر تفصيلا.
- تعاني المجتمعات المبحوثة من تدني الموارد اللازمة لتعزيز الصمود في وجه المخاطر التي تتعرض لها مثل نقص الغذاء وصعوبة الوصول للمؤسسات التعليمية وكذلك الخدمات الصحية، مما يشكل خطرا كبيرا على سكان هذه المجتمعات.
- هناك دور مهم وكبير للمرأة في هذه المجتمعات التي تعاني من الانكشاف والتعرض للمخاطر، حيث يقضي الرجل معظم وقته خارج المنزل بحثا عن مصدر رزق، بينما تقضي المرأة وقتها في رعاية الأطفال وتلبية احتياجاتهم والقيان بالأعباء المنزلية.

1.3.18 تحليل عامل الصمود

عند دراسة عوامل الصمود لدى المجتمعات المبحوثة لم تتم الإشارة إلى عوامل الصمود والتأقلم مع المخاطر، وهذا يدل على قلة الخيارات المتاحة لهم. إلا أنه يمكن ملاحظة التالي:

- تلجأ المجتمعات المختلفة إلى المؤسسات الحكومية والأهلية الموجودة فيها أو التي تستطيع الوصول لها للاستعانة بها في مواجهة الموارد.
- جميع العوامل التي توصلت إليها الدراسة كانت تدلل على التكيف أو التماشي مع المخاطر وليس التغلب عليها أو مجابهتها. وهذا له العديد من الدلالات منها:

- تفشي المخاطر ووصولها لمراحل متقدمة بحيث أصبح من الصعب التعامل معها أو مواجهتها ضمن نطاق قدرات المجتمع نفسه.
- جسامة المخاطر التي تواجهها هذه المجتمعات مثل التهديدات الإسرائيلية المستمرة في مقابل ضعف الموارد والقدرات المتاحة لدى المجتمعات، والتي لا تؤهلها لاتخاذ إجراءات أو عمل جهود تمكنها من مواجهة هذه المخاطر.

- ضعف شبكة الدعم المقدمة من الحكومة والمؤسسات للمجتمعات ما يجعلها تقريباً وحيدة أمام المخاطر دون معين يساعدها للتصدي لمسببات المخاطر ومقاومتها بالشكل المطلوب.
- تسعى المجتمعات للاستفادة مما لديها من أصول وموارد لتتكيف مع المخاطر أو لتقلل من تأثيراتها السلبية ولو بشكل بسيط.
- معظم العوامل المذكورة تعالج آثار ونواتج المخاطر دون عمل حقيقي أو جهد موجه نحو معالجة الأسباب والمسببات للمخاطر. وهذا رغم إدراك المجتمعات لمسببات المخاطر وآثارها، إلا أنه يدل على ضعف قدرات المجتمعات ما يحد من قدرتها على التعامل مع المخاطر.
- تستمد المجتمعات قدرتها على الصمود من مواردها الداخلية من خلال الطرق التي تسلكها والوسائل التي تستخدمها للتعامل مع المخاطر. في حين أنها تتقوى وتستعين بالخدمات التي تقدمها المؤسسات المختلفة لتستمر في الحياة. وهذا الوضع يقود إلى مزيد من التدهور والانكشاف دون تحقيق أثر مستدام أو تنمية حقيقية.
- جُل الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية والأهلية هي موجهة نحو تخفيف آثار المخاطر وليست مصممة أساساً للتعامل مع مسببات المخاطر أو للتغلب عليها. هذا يزيد من معاناة المجتمعات ويقلل من قدرتها على التغلب على التحديات التي تواجهها.

1.3.19 أوجه التشابه في النهج المتبعة لمواجهة المخاطر عبر المجتمعات

رغم اختلاف المخاطر التي تواجه المجتمعات المبحوثة أو اختلاف مسببات تلك المخاطر. إلا أن المجتمعات تستخدم مجموعة من الطرق وتعتمد على موارد متشابهة في مواجهة المخاطر. يتضح ذلك في الأمثلة التالية:

- تعتمد جميع المجتمعات على المساعدات التي تقدمها المؤسسات في مواجهة معظم المخاطر رغم اختلافها. وهذا يدلل على أهمية التدخلات التي تقدمها المؤسسات من جهة، وعلى مدى ضعف المجتمعات واحتياجها الشديد لمثل تلك الخدمات.
- تستخدم المجتمعات العشائرية والمخاتير ورجال الإصلاح كأداة فاعلة في التدخل لحل المشكلات الاجتماعية على اختلافها، وذلك لأهمية النظام العشائري ودوره الكبير في فرض النظام داخل المجتمعات.
- تعتمد المجتمعات على الجهات الداخلية المنبثقة منها مثل المجالس المحلية أو اللجان الشعبية في توفير الخدمات الأساسية والدعمة للمجتمعات. وهو ما يدلل على أهمية مثل هذه الأجسام وعلى دورها الفاعل وضرورة دعمها وتقويتها.

2. ملاحظات على سجل المخاطر

من خلال الدراسة، تتضح الأهمية الكبيرة لتحليل المخاطر وتسجيلها، باعتبارها الخطوة الأولى في طريق بناء القدرة على الصمود. لا يمكن بناء القدرة على الصمود دون معرفة كافية بالمخاطر والتهديدات القائمة التي تهدد سلامة المجتمع ومصالحه. من الضروري أيضا معرفة المخاطر من أجل التخطيط الجيد والواعي لكيفية التعامل معها والحد من حدوثها.

قدمت هذه الدراسة نموذجاً لسجل مخاطر مناسب للسياق الفلسطيني ويمكن استخدامه وتطبيقه على مجتمعات مختلفة. وقد تم تطبيق النموذج على مجتمعات مماثلة لم تشملها عينة الدراسة لتوضيح الفكرة.

إلا أنه يجب ألا يُفهم أن سجل المخاطر هو الحل السحري للمخاطر، وأنه بمجرد وجوده سيكون الخلاص من آثار ونتائج التهديدات. بل على العكس، فهو المصباح الذي يكشف الخبايا وراء المخاطر ويرسم معالم الطريق بشكل واضح حول كيفية خلق وتصميم مقاربات يمكنها معالجة آثار أو مسببات المخاطر أو كليهما. لذا يجب عند العمل على تسجيل المخاطر الإلمام بالنقاط التالية:

- سجل المخاطر هو نتاج عملية منهجية ومنتظمة لتحليل وتقييم المخاطر مصحوبة بخطط محددة لمواجهة هذه المخاطر والتعامل معها. لذا يجب تنفيذ العمل بالشكل المهني وإعطائه الوقت الكافي في جمع البيانات وتحليلها وصياغتها.
- من أهم المكونات المطلوبة في سجل المخاطر وفي بناء الصمود ما بعد ذلك؛ التعرف على موارد المجتمعات وأصولها لتوظيفها في تطوير خطط المواجهة، حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على المخاطر بمفهومها الواسع مع إشراك جميع أصحاب المصلحة لضمان دقة تحديد هذه المخاطر..
- يجب مشاركة سجل المخاطر ونتائج عملية تقييم المخاطر مع أصحاب المصلحة من باب نشر المعرفة وإعلام أصحاب المصلحة بالمخاطر ومسبباتها وطرق المجابهة أو خطط المواجهة إن وجدت.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

Palestinian NGO's Network - PNGO

082847518

pngoportal@gmail.com

PNGO Portal